الأمم المتحدة

A/S-24/PV.10

الجمعية العامة

الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرون

الوثائق الرسمية

الجلسة ١٠

الجمعة، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد غوريراب ..... (ناميبيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٠

مشاركة منظمات غير حكومية في المناقشة في الجلسات العامة في الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أوجه انتباه الأعضاء إلى مسألة مشاركة منظمات غير حكومية في المناقشة في الجلسات العامة للدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين.

ولعل الأعضاء يتذكرون في هذا الصدد أن الجمعية العامة قررت بقرارها ٤٠٧/٥٤ المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أن يدلي عدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي ببيانات في المناقشة العامة، رهنا بتوفر الوقت. وطلبت الجمعية العامة أن يقدم رئيس الجمعية قائمة بالمنظمات غير الحكومية المختارة إلى الدول الأعضاء للموافقة، وللتأكد من أن الاختيار تم على أساس المساواة والشفافية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي وتنوع المنظمات غير الحكومية.

وأود أن أخبر الأعضاء بأنني أعددت بعد التشاور اللازم قائمة تتألف من تسع منظمات غير حكومية مختارة، هي: شبكة العالم الثالث؛ الغرفة التجارية الدولية/ المنظمة الدولية لأرباب العمل؛ مؤسسة الخدمات والبحوث في آسيا المعنية بالأسرة والثقافة؛ الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة؛ المركز الأذربيجاني للمرأة والتنمية؛ التحالف التعاوني الدولي؛ الراصد الاجتماعي؛ المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي؛ جماعة الضغط النسائية الأوروبية.

ما لم يكن هناك اعتراض، هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على أن يدلي ممثلو المنظمات غير الحكومية التسع المختارة ببيانات في المناقشة في جلسة عامة للدورة الاستثنائية؟

تقرر ذلك.

بناء على ذلك ستضاف المنظمات التسع تلك إلى آخر قائمة المتكلمين، وستقتصر بياناتها على خمس دقائق.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

00-60260 (A)

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

مقترحات لمبادرات أخرى من أجل التنمية الاجتماعية

(أ) **استعراض وتقييم التقدم المحرز منذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

(ب) **مقترحات لمبادرات أخرى للتنفيذ الكامل لإعلان كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية وبرنامج عمل مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية**

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لدولة رئيس وزراء غينيا – بيساو، السيد كيتانو انشامة.

السيد انشامة (غينيا – بيساو) (تكلم بالبرتغالية؛ والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أولا وقبل كل شيء، تود حكومة غينيا – بيساو أن تهنئكم، سيدي الرئيس، من على هذه المنصة بمناسبة انتخابكم. كما نود أن نعرب عن تقديرنا العميق لحكومة سويسرا وشعبها على حفاوة الاستقبال.

إنه لمن عظيم الشرف لنا أن نخطب في الجمعية بمناسبة الدورة الاستثنائية المكرسة للتنمية الاجتماعية، وهي مسألة تستأهل كامل اهتمامنا.

بينما يتقدم العالم نحو العولمة تظل المشاكل الاجتماعية تؤثر، بل وتثير القلق، في البلدان النامية، حيث يمثل الفقر أكبر تحد كما أن القضاء عليه يشكل أصعب مهمة – مهمة ذات بعد عالمي.

وعلى الرغم من مرور خمس سنوات منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، يظل الفقر يمثل بلاء بالنسبة للبشرية. فأعداد هائلة من الناس يعيشون دون خط الفقر، ولا يحصلون على الضروريات الاجتماعية الأساسية تقريبا. وإننا نؤمن بأننا، في هذا المحفل سنتمكن مرة أخرى من التأمل في هذه المشكلة ومعالجتها.

لقد شهد بلدنا، غينيا – بيساو، مؤخرا، صراعا سياسيا وعسكريا دام ١١ شهرا – من حزيران/يونيه ١٩٩٨ إلى أيار/مايو ١٩٩٩. وأدى الصراع إلى تخريب البلد وترك آثارا مدمرة على الشعب، وكذلك على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجارية. ونتيجة لذلك، وعلاوة على الأضرار الرئيسية التي لحقت بالممتلكات والخسائر بالأرواح البشرية، فإن الناتج المحلي الإجمالي – الذي كان متوسط معدل نموه الفعلي على مدى الأربع سنوات الماضية ٤,٦ في المائة – انخفض بنسبة ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٨، مما أدى إلى تفاقم حالة الفقر بشكل كبير.

إعادة التعمير في غينيا – بيساو مهمة صعبة تتطلب ليس فقط جهودا محلية وإنما أيضا المساعدة من المجتمع الدولي.

والآن، بعد أن انتهى الصراع، استؤنفت عملية التنمية الوطنية، بقيادة حكومة وحدة وطنية كانت متولية السلطة حتى شباط/فبراير من هذا العام، وكانت أهدافها الرئيسية الدنيا صون السلام؛ والمصالحة الوطنية؛ وترميم البنى الأساسية مثل المستشفيات والمدارس والمساكن، التي دُمرت أثناء الصراع؛ وتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية.

وتم تنفيذ ذلك البرنامج بشكل كامل، وعُقد اجتماع مائدة مستديرة طارئ في أيار/مايو ١٩٩٩ وعد المجتمع الدولي فيه بتقديم مساعدة كبيرة للبلد قدرها ٢١٥ مليون دولار. وللأسف، لم يتم الوفاء بهذه الوعود، ولم يقدم أي شيء حتى الآن إلى بلدنا. ونرى أن الأمر مؤسف للغاية حيث إننا تقيدنا بالشروط التي فرضها المجتمع الدولي.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، عُقدت انتخابات رئاسية وتشريعية في غينيا – بيساو ورأى المجتمع الدولي أنها

كانت حرة ونزيهة وشفافة. وأسفرت هذه العملية الديمقراطية عن انتخاب رئيس للجمهورية حصل على ٧٢ في المائة من الأصوات، وكذلك عن انتخاب البرلمان والحكومة الجديدة اللذين يعملان الآن بشكل سلس، واستعاد البلد استقراره.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نعرب عن امتناننا لما تلقيناه من مساعدة مالية وغير مالية من المنظمات الدولية والبلدان الصديقة، مما ساعدنا على جعل عملية تنظيم انتخابات عامة في غينيا - بيساو واقعا ملموسا.

وتألفت حكومة ائتلافية عريضة القاعدة من حزب التجديد الاجتماعي، وهو الحزب الفائز، وحزب مقاومة غينيا - بيساو الذي أتى في المرتبة الثانية، وكذلك من أحزاب أخرى ومرشحين مستقلين. وهذا التحالف يعطي الحكومة استقرارا على المستويين البرلماني والحكومي، حيث تشغل الأحزاب الحكومية ٧٠ مقعدا من المقاعد البرلمانية الـ ١٠٢.

وتتولى الحكومة الجديدة الآن المسؤولية عن مواصلة عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية واستعادة مصداقية البلد. وفي ظل هذه الأوضاع، تكرس حكومتنا على سبيل الأولوية، وفي سياق برنامج الحكم، الانتباه للقطاعات الاجتماعية، مع التركيز على تنفيذ استراتيجية قوية لمكافحة الفقر مع تعزيز العمالة في الوقت ذاته. ولدينا أيضا برنامج لنزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة دمجهم، وقد سبق لمجلس البنك الدولي أن وافق على التمويل اللازم له.

وفي الواقع يلزم إقامة شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. إذ يعتبر القطاع الخاص والمجتمع المدني دعامتين تكميليتين لجهود الحكومة الرامية إلى تحقيق التنمية الوطنية.

وفي هذا السياق، سترتكز سياسة الحكومة على ممارسة السلطة بشكل ديمقراطي، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، والتوزيع العادل للثروة، والحكم الرشيد، وتخفيف المديونية العامة.

إن الإحصاءات العالمية توضح أن الفقر يتركز في أفريقيا وآسيا، حيث يعيش أكثر من مليار إنسان في ربقة فقر مدقع شديد الوطأة. ولعل منع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها بشكل سلمي، وكذلك حفظ السلام وضمان الاستقرار، يسهم بشكل إيجابي في الحد من الفقر في أفريقيا. كما أن الممارسة الديمقراطية للسلطة، ومكافحة الفساد، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع عنها، والتوزيع العادل للثروة، والحكم الرشيد، وتخفيف المديونية العامة، تمثل كلها عوامل يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في الحد من الفقر.

لقد أصبحت مكافحة الفقر عنصرا كاملا في مفهوم التنمية الاجتماعية. وقد جعل المجتمع الدولي من مكافحة الفقر وتحسين الأوضاع المعيشية أحد أهدافه الرئيسية منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن.

إن الحل الأنجع للحد من الفقر في عالمنا المعاصر، في ظل ما تراكم لدينا من تجارب، يرتبط فيما يبدو بمشاركة الفقراء ذاتهم في تصميم برامج مكافحة الفقر وتنفيذها وتقييمها. إن الفقر حقيقة قائمة في غينيا - بيساو حيث يعتبر أكثر من ٤٩ في المائة من سكانها البالغ عددهم ٢٠٠ ٠٠٠ ١نسمة فقراء. ومن بين الـ ٤٩ في المائة الفقراء، يعيش ٢٦ في المائة في ربقة فقر مدقع إذ يعيشون بأقل من دولار واحد يوميا، مما يحول بالطبع دون حصولهم على الخدمات التعليمية والصحية والخدمات الأساسية، والصحة العامة، والطاقة، والتغذية الملائمة. ولا غرو أن وفيات الرضع مرتفعة جدا، إذ تقدر بـ ١٤٠ طفلا بين كل ٠٠٠ ١ مولود

حي، وتبلغ وفيات الأمهات ٩٠٠ بين كل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي.

وبالنظر إلى هذه الحالة، تولي حكومة غينيا – بيساو أولوية خاصة لمكافحة الفقر. ولذلك، تتضمن الحكومة في هيكلها مؤسسات مصممة خصيصا لمكافحة الفقر. وتضم هذه المؤسسات بشكل خاص وزارة وأمانة الدولة للتضامن الاجتماعي ومكافحة الفقر، ومعهد النساء والأطفال، والمعهد الوطني للضمان الاجتماعي، ومؤسسة النشاط الاجتماعي.

وتبنت الحكومة في سياق برنامجها استراتيجية للحد من الفقر في البلد. وتتمثل المحاور الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي: أولا، النمو الاقتصادي القائم على استقرار سياسة الاقتصاد الكلي بغية خلق الوظائف وتوفير التدريب المهني؛ ثانيا، الاستثمار في الموارد البشرية من خلال تعزيز الوصول إلى التعليم والخدمات الصحية ومياه الشرب؛ ثالثا، التشجيع على إنشاء مساكن اجتماعية وتوفير القروض.

ونود أن نعلن أن الحكومة ستبدأ خلال الأيام القليلة القادمة مشاورات في هذا السياق مع الهيئات الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركاء الثنائيين، لوضع تفاصيل استراتيجية للبلد. وسيتعين علينا بعد ذلك أن نكفل أن تحظى الاستراتيجية بتوافق الآراء في البلد، تمشيا مع تطلعات أبناء غينيا – بيساو.

مكافحة الفقر مشكلة اجتماعية للمجتمع الحديث، ويجب حلها لضمان استدامة التنمية البشرية.

إن حكومات البلدان التي قررت مكافحة الفقر على سبيل الأولوية في سياق سياساتها الإنمائية ينبغي أن تكون لديها رؤية واحدة لهذا البلاء، وينبغي أن تتعامل معه باعتباره تحديا حقيقيا يجب التغلب عليه لضمان تحقيق تقدم اجتماعي حقيقي وتنمية اجتماعية حقيقية. إن الحد من الفقر، الذي يشكل في الحقيقة المشكلة الأساسية في بلدنا، سيصبح واقعا ملموسا إذا ما تعاملت البلدان الصناعية والمنظمات الدولية مع هذه الظاهرة على أنها مشكلة عالمية، ووفرت الموارد المالية اللازمة للتغلب عليها.

إننا نتطلع إلى مجتمع دولي ينخرط فعليا في عملية مكافحة الفقر والحد منه ويشارك فيها حقيقة. وهذه الفكرة، إذا ما لقيت قبولا إجماعيا ونفذت من خلال تدابير لمكافحة الفقر، يجب أن تقوم على أساس إنشاء آليات تكفل الشفافية والإدارة الموضوعية للموارد حتى يتسنى تحقيق هذه الأهداف. وبلدي على استعداد لإبداء الشفافية التامة، وسيسمح بمراقبة صرف جميع الأموال المقدمة له للمساعدة في تنفيذ هذه العملية. هذه بعض الأفكار التي أردت أن أطلع الجمعية عليها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): والآن أعطي الكلمة لمعالي وزير المالية في كينيا، السيد كريس أوكيمو.

السيد أوكيمو (كينيا) (تكلم بالانكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على انتخابكم. ثانيا، أود، بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن الوفد الكيني بأكمله، أن نزجي الشكر لحكومة سويسرا وشعبها على الترحيب الحار الذي لقيناه منذ وصولنا إلى هذا البلد الجميل.

لقد التزمنا أمام العالم، عندما اجتمعنا في كوبنهاغن، بالدانمرك، في عام ١٩٩٥، بأن نسعى بتصميم إلى تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية التي حددناها. وظننا في كينيا في ذلك الحين أن المؤتمر سيكون بمثابة الانطلاقة التي ننطلق منها في العمل معا لإنشاء عالم يتسم بمزيد من الإنسانية والتفاهم. وفي عام ١٩٩٥، راود الأمل كثيرا منا بأن التنمية الاقتصادية ستؤدي تدريجيا ولكن بشكل مؤكد إلى تحسين حياتنا جميعا، وأننا قد اجتمعنا لرسم الطريق الذي سيحقق النفع للبشرية جمعاء. ولكن كلنا يعلم أيها الأصدقاء الأعزاء،

أن العكس صحيح. فالتنمية الاجتماعية في تلك الأنحاء من العالم التي كان يستهدف المؤتمر النهوض بها ظلت على ما كانت عليه على أحسن تقدير، أو تدهورت إلى مستويات لم تتدن إليها من قبل على أسوأ تقدير.

وأذكر بأننا عقدنا العزم بعد اجتماعنا على تنفيذ عشرة التزامات. وبينما كان كل من هذه الالتزامات منفصلا، فيما أرى، عن الالتزامات الأخرى، فإن الهدف الغلاب لجميعها كان القضاء على الفقر.

وقد توقعنا جميعا بعد ذلك الحدث الواعد بالتطور أن توجه مواردنا وطاقتنا نحو مواجهة تحدي الهدف الوارد في الالتزام ٢، أي هدف:

> ''القضاء على الفقر في العالم، من خلال تدابير وطنية حاسمة ومن خلال التعاون الدولي، باعتبار ذلك ضرورة أخلاقية واجتماعية وسياسية واقتصادية للبشرية''.

وفي بلدي، كينيا، أعطيت مشاكل الفقر مركز الصدارة. وإصرار الأمين العام كوفي عنان على اتباع نهج للتنمية يتخذ من الإنسان محوره يتفق مع رؤيتنا. فبعد ٣٧ سنة من الاستقلال، يتهددنا خطر تدني مستويات المعيشة بين السكان. فالنمو الاقتصادي تباطأ، ويرجع ذلك أساسا إلى العولمة، من ناحية، والكوارث الطبيعية من ناحية أخرى، وكذلك تغيير الأهداف من قبل بعض شركائنا الثنائيين ومتعددي الأطراف. إن النظم التقليدية لشبكات الأمان الاجتماعي، التي جُربت وصمدت أمام اختبار الزمن في أفريقيا، قد وهنت الآن وانهارت نتيجة لذلك.

ومن أجل التغلب على الانهيار الوشيك لشبكات الأمان هذه، استحدثت كينيا عند الاستقلال في عام ١٩٦٣ سياسة للعون الذاتي نطلق عليها ''هارامبي''، تُنفذ فيها المشاريع التي تقتضيها الاحتياجات المجتمعية عن طريق التبرعات، نقدا أو عينا. فالمدارس والمستشفيات والطرق وأحواض تغطيس الماشية ومصانع البن على سبيل المثال أنشئت عن طريق هذا النهج.

وهذه التبرعات كانت تستهدف تكميل العملية الإنمائية التي تقودها الحكومة، لا أن تحل محلها. كما أنها لم تكن بأي حال كافية لتلبية الاحتياجات الإنمائية لمجتمعنا. والواقع أنه لزم، بعد ذلك بفترة قصيرة، إيجاد نُهج جديدة لتكميل الجهود الحكومية القائمة و ''هارامبي'' على السواء. وإننا نظل نرى أن التصدي لمسألة الفقر لن يتم، في نهاية المطاف، إلا بالإجراءات الدولية الحاسمة والتعاون الدولي.

إن النهج الذي اتبعناه حتى الآن لمكافحة الفقر لم يحدث الآثار المنشودة، وإني على اقتناع بأن الوقت قد حان لكي نوفر لشعبنا الوسائل والأدوات والقدرة على الإنتاج لذاته. والواقع أن بعض السياسات المتبعة على مدى السنوات كان لها اثر معاكس على قدرتنا الاقتصادية.

وقد حاولت كينيا بثبات منذ الاستقلال تهيئة بيئة اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية وقانونية من شأنها أن تمكّن الشعب من إنجاز التنمية الاجتماعية. وبناء على ذلك، وضعت حكومة كينيا هياكل لضمان تمكّن القطاع الخاص من العمل دون تدخل. وتمت خصخصة القطاعات التي كانت مملوكة للحكومة. وتشمل هذه قطاعات البنية الأساسية من قبيل البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وبينما هيأنا الظروف المواتية لتيسير التجارة الحرة، فإن الآثار السلبية المترتبة على الخصخصة وتحرير الأسواق قللت من فائدتها. والحقيقة أن جوهر الالتزام الأول هذا حملنا على تصميم برامج لتخفيف حدة الآثار السلبية. ونجد لزاما علينا أن نواصل التشديد على أن برامج التكيف الهيكلي المتفق عليها يجب أن يكون لها وجه وبُعد إنسانيان. إننا نؤمن بأن التنمية ينبغي أن تشمل المجتمع برمته.

إن التعليم هو السبيل الوحيد للإفلات من براثن الفقر. فالإحصاءات توضح أن جميع البلدان التي يتاح فيها الالتحاق بالتعليم بسهولة، والتي تلتحق فيها أعداد كبيرة بالتعليم، يتحقق نمو هائل يؤدي إلى الارتقاء بالجميع بما يعود بالنفع بدرجة كبيرة على المجتمع بأسره. ونظرا لاحتياجاتنا المتغيرة على الدوام، والتي يسودها الآن منطق العولمة، تواصل كينيا تكييف نظامها التعليمي ليلائم هذه التغيرات. ويجدر التركيز في هذا الصدد على أننا وضعنا سياسات تشجع على التعليم في مجال العلوم، ويحدونا الأمل أن نرى الآثار الإيجابية لهذه السياسة في المستقبل القريب. ونرى أن هذا الالتزام يشمل المساواة والتحاق الجنسين بتعليم جيد، تدعمه أعلى المستويات التي يمكن تحقيقها من الصحة البدنية والعقلية.

والحقيقة أننا بينما نسعى جاهدين إلى تحسين أنظمتنا التعليمية، فإننا نكافح أيضا لتحسين البنية الأساسية لأنظمتنا الصحية وأدائها، لا سيما على مستوى الرعاية الصحية الأساسية بتوسيع نطاق الانتفاع بخدمات الرعاية الصحية.

لقد ناقشنا بشكل مطول المواطن التي ينبغي التركيز فيها بشكل ملائم وعالمي، وكيفية القيام بذلك. وآمل ألا تحجب الكلمات الأفكار، وأن تتخذ التدابير العملية المطلوبة. وأنا بدوري أعلم أن السبيل إلى التنمية الاجتماعية الحقيقية يمر بالقضاء على الفقر. ولذا، علينا أن نواصل تأكيد هذه الحقيقة.

ويجب أن تتكيف مؤسسات بريتون وودز مع الظروف المتغيرة، وأن تتجاوب معها، دون تغيير الأهداف. كما يجب شطب الديون الثنائية ومتعددة الأطراف بالنسبة للبلدان التي تفي بالمعايير. ولم يستفد من المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون حتى الآن سوى عدد محدود جدا من البلدان. ويلزم تيسير الشروط المؤهلة للاستفادة منها لكي تشمل بلدانا مثل كينيا، التي بذلت جهودا كبيرة لم تكافأ عليها حتى الآن.

إن التكامل الإقليمي واستغلال وفورات الحجم دفعتنا، نحن في جماعة شرق أفريقيا، إلى النظر فيما وراء الأفق الوطنية البحتة؛ وإننا نحتاج بشكل عاجل إلى دعم دولي لتكميل جهودنا الإقليمية. ونرى أن الاندماج الاقتصادي سيساعد على تحقيق الاستقلال والتنمية الحقيقيين لشعبنا. وسيمكننا النمو الاقتصادي من التصدي لمشكلة البطالة، وهي آفة يلزم التصدي لها بشكل جدي، فبدون ذلك لن نحقق التنمية الاجتماعية ولا الاستقرار السياسي. والالتزام ٨ وغاياته تدفعنا إلى المسار الصحيح. وإضافة إلى ذلك، وحتى تكون لمناقشاتنا اليوم أهمية، يجب جعل الوصول إلى التكنولوجيا والإنترنت في متناول الجميع.

واسمحوا لي أن أقول بضع كلمات عن مشكلة الفساد. هذا الداء يظل ينخر في نسيج مجتمعاتنا. وقد اتخذت كينيا إجراءا قويا للتصدي لهذا الإثم، وجرت محاسبة كثيرين، من أعلى فئات المجتمع إلى أدناها. وسنواصل شن هذه الحرب بقوة، وإني أعلم أننا سننجح عاجلا أم آجلا. بيد أن هذه الحرب لا يمكن أن يشنها بلد بمفرده أو بشكل مستقل، حيث إن روابط الفساد وشبكاته بعيدة الأغوار وعالمية. ويجب من ثم أن تكون الحلول شاملة وعالمية الطابع. وضمانا للفعالية، يجب أن تتفق مؤسسات القطاع الخاص الوطنية، والمؤسسات المتعددة الجنسية، مع الحكومات على مدونة سلوك مشتركة وتدابير عقابية ملائمة. وعلى الرغم من ضرورة تغيير المواقف، فإن الطمع والفقر هما السببان اللذان يجب علينا مكافحتهما دون هوادة من أجل القضاء على الفساد.

ختاما، يجب علينا أن نحشد إرادتنا السياسية الجماعية – المدعومة بالموارد المالية لضمان تحقيق تنمية

اقتصادية واجتماعية محورها الإنسان، والمصقولة بعزمنا على جعل هذه الألفية ألفية سلام – للتصدي لهذه التحديات. عندئذ فقط سيتحقق هدفنا بتحقيق التنمية الاجتماعية. ويحدونا الأمل أن تمكن تعددية الأطراف النشطة الاستباقية، إلى جانب رغبتنا المشتركة في العولمة، الأسد الأفريقي من أن يجلس يوما على الطاولة إلى جانب النمر الآسيوي مع النسور والشمس المشرقة والرموز الأخرى، كأطراف متساوية ترغب في جعل عالمنا مكانا أفضل للعيش.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي وزير الأعمال الصغيرة والمتوسطة في جمهورية الجزائر، السيد نور الدين بوكروح.

السيد بوكروح (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أولا أن أقدم، نيابة عن الوفد الجزائري، امتناني الخالص للسلطات السويسرية على ما بذلته من جهود لضمان نجاح هذه الدورة الاستثنائية. ولا يفوتني أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري التام للأعمال التي قام بها السيد تيو – بن غوريراب، رئيس الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة، الذي يوجه أعمالنا بأسلوب مهني ممتاز، وأن أهنئ سائر أعضاء المكتب على انتخابهم الذي هم أهل له.

وأود أيضا، نيابة عن الجزائر، أن أشيد بشكل خاص بالسيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ومن خلاله، بأسرة منظومة الأمم المتحدة برمتها التي تؤكد مجددا، بعقد هذه الدورة، الدور الريادي لمنظمتنا، والتزامها بنمط إنمائي جديد.

لقد مضت خمس سنوات على انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥، الذي ارتقى بالتنمية الاجتماعية، لأول مرة في تاريخ البشرية، إلى مستوى الاهتمام العالمي. وهذه ''التنمية ذات الوجه الإنساني'' ترتكز على قيم يتأكد طابعها العالمي يوميا. فاحترام الكرامة الإنسانية، والحكم الرشيد، والإنصاف، والمشاركة، كلها عناصر تشكل الواقع الجديد الذي يكتسب قبولا دون هوادة في جميع أنحاء العالم.

وعلى الرغم من أننا لا نملك إلا أن نشعر بالامتنان لهذا التقدم المشهود، لا سيما فيما يتعلق بتزايد الوعي بالطابع الملح للمشاكل الاجتماعية الرئيسية المعاصرة، فمن الصحيح مع ذلك أن نتائج استعراضات منتصف المدة لمختلف المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية لم تكن مرضية.

إن الاعتراف العالمي بالبعد الاجتماعي للتنمية الاقتصادية، في سياق التقدم العام، يمثل إنجازنا الرئيسي. فهذا الاعتراف هو الذي مكّن من تكثيف الجهود لمساعدة القطاعات الاجتماعية وأشد السكان فقرا. وعلى الرغم من أن بعض المؤشرات الاجتماعية شهدت تحسنا على نطاق العالم – مثلا في مجالات العمر المتوقع، والأمية، ووفيات الرضع، والانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية – فإن التقدم المحرز لا يزال غير كاف ويعجز عن تحقيق أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن.

بل يمكن ملاحظة تطور أقل مواتاة في جوانب أخرى للتنمية الاجتماعية، يتجسد في زيادة البطالة وانتشار الفقر وعدم المساواة، واستمرار الصراعات المحلية أو الإقليمية، وهلم جرا.

وإضافة إلى ذلك، تتوزع المكاسب المتواضعة المحققة بتفاوت شديد بين البلدان والمناطق. وهذا التفاوت يبرز تباينا متزايدا في مستويات الثقافة والتطوير التقني ومستويات المعيشة بين بلدان الشمال المتقدمة النمو وبلدان الجنوب النامية.

العولمة وتحرير التجارة وتدفقات رأس المال، التي استهلتها ونظمتها أساسا البلدان المتقدمة النمو في ضوء مصالحها الذاتية، زادت من إحباط اقتصادات الجنوب. فقد

تواصل تدهور معدلات التبادل التجاري؛ كما زادت هشاشة الأوضاع إزاء التقلبات المالية المباغتة الناجمة عن المضاربة المالية؛ واتسعت الفجوة التكنولوجية الفاصلة؛ وتسببت آليات معالجة الديون ونظم العلاقات المالية التي استحدثت في حدوث تحويلات صافية من البلدان الفقيرة إلى البلدان الغنية، على عكس المقصود؛ وفرضت القيود على وصول سلع بلدان الجنوب التي تتمتع بميزة نسبية إلى أسواق البلدان المتقدمة.

هذه الجوانب السلبية، التي لا تؤثر على البلدان النامية فحسب، ولكن أيضا على الاقتصاد العالمي، تفاقمت بسبب التدهور المستمر في المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من زيادة الحاجة إليها، وبسبب تغيير تخصيصها على حساب البلدان الأقل نموا.

وزاد عبء الديون وخدمة الديون، مما أدى إلى تقليص الموارد المتاحة للتنمية الاجتماعية. صحيح أن تطورات جديدة وقعت في هذا المجال، وأن مبادرات اتخذت لتخفيف حدة هذه المشكلة. مع ذلك، ولئن كنا ننوه بالموقف الإيجابي للبلدان الدائنة، فإننا نرى أن الشروط المفروضة على تنفيذ هذه المبادرات تقلل في الأغلب من أثرها.

إن هذا التطور في السياق الاقتصادي العالمي أثر بشكل خاص على أفريقيا، لا سيما أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. فازداد الفقر انتشارا قياسا بالمناطق الأخرى، واتسعت الفجوة بين الفقراء والأشد فقرا. وتظل الصراعات المحلية والإقليمية تحول دون حدوث أي تحسن في الحالة الاجتماعية في بلدان معينة. ولا تزال أفريقيا مستبعدة من دورة التجارة الدولية والأسواق المالية، مما يعمق وطأة ٢٠ عاما من التهميش. وترزح أفريقيا تحت عبء الديون الخارجية الساحق الذي يحول دون أي فرصة للتنمية.

لقد كان العقد المنصرم للتو من أصعب الفترات التي شهدها تاريخ بلدي القصير. فإلى جانب الآثار الاجتماعية الحادة المترتبة على الإصلاحات المتعمقة المنفذة لتحويل نظام الاقتصاد المركزي إلى نظام اقتصاد السوق، تحملنا العبء المروع للإرهاب العشوائي والمدمر. إن تعقد حالتنا الاقتصادية والاجتماعية بشكل غير عادي بذل جهود كبيرة لوقف تدهور مستوى معيشة الشعب المتأثر بشكل متزايد بالبطالة والفقر والإقصاء الاجتماعي.

وكان علينا أن نبذل جهدا وطنيا هائلا، تجسد في إجراء استفتاء بشأن الوئام المدني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ من أجل إعادة السلام والأمن المدني، وهما شرطان أساسيان لأي تنمية اجتماعية مستدامة أو لأي ديمقراطية مستقرة.

وفي نفس الوقت، وإلى جانب الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بصورة مشتركة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عززت الدولة أنشطتها في القطاع الاجتماعي، مما أسفر عن إعادة إنشاء وتوطيد نظام الضمان الاجتماعي الذي يغطي أكثر من ٨٠ في المائة من أبناء الشعب. وتم أيضا توسيع نطاقه باستحداث نظام تعويض للبطالة يستهدف التصدي لآثار إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي.

وسيعقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ مؤتمر وطني بشأن السياسة الاجتماعية، تحت رعاية رئيس الجمهورية الجزائرية، وسيرسم هذا المؤتمر الخطوط العريضة والأهداف لاستراتيجية للتنمية الاجتماعية تتمشى مع التوصيات الواردة في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

أود قبل أن أختتم كلمتي أن أشير إلى أنه على الرغم من النتائج المختلطة التي كشف عنها هذا الاستعراض لمؤتمر قمة كوبنهاغن، فإننا نظل نأمل أن بوسعنا أن نستدرك ما فاتنا.

إن جمعية الألفية، المقرر عقدها في نيويورك في أيلول/سبتمبر، تمثل فرصة فريدة للتأكيد مجددا على إرادة المجتمع الدولي بإنشاء نظام عالمي جديد يمكن فيه للأجيال القادمة أن تبدأ الألفية الجديدة بعيدا عن شبح الجوع والمرض وجميع أشكال الصراع أو العنف. وإننا مقتنعون بأنه لا يمكن إنشاء هذا النظام العالمي إلا بقيام المجتمع الدولي، بروح من التضامن، ببذل جهد جماعي متفق عليه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): سنستمع الآن إلى بيان من سعادة وكيلة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في قيرغيزستان، السيدة أكتمخان عبد اللاييفا.

السيدة عبد اللاييفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): لي عظيم الشرف أن أحيي، باسم حكومة جمهورية قيرغيزستان، منظمي هذه الدورة الاستثنائية الهامة والتمثيلية للجمعية العامة، والمشاركين فيها. وإننا نتفق تماما في الرأي مع الأمين العام بأنه على الرغم من أن المسؤولية عن التنمية الاجتماعية تتحملها البلدان فرادى، فإنها لا يمكن تحقيقها بنجاح دون الالتزام المشترك والجهود المشتركة من المجتمع الدولي. وإننا في هذا السياق نحتاج إلى تكريس كل ما لدينا من جهود لننفذ إعلان وبرنامج كوبنهاغن تنفيذا كاملا.

من الواضح أنه لا يوجد أسلوب عالمي واحد لتحقيق التنمية الاجتماعية. إن الفترة الانتقالية التي تمر بها قيرغيزستان، شأنها شأن بلدان أخرى كثيرة تضطلع بإصلاحات اقتصادية، تقترن بظواهر سلبية أدت إلى تدهور الأوضاع المعيشية لأغلبية الشعب. ونتيجة لذلك، شهدنا نموا اقتصاديا سلبيا في بلدنا، وزيادة مطردة في التفكك الاجتماعي وتبديد الملكية الاجتماعية. وهكذا، يعيش ٥٥ في المائة من شعب قيرغيزستان تحت خط الفقر.

وإذ نضع في اعتبارنا تشابه المشاكل المتعلقة بالشؤون الاجتماعية في بلدان رابطة الدول المستقلة، فإننا نرغب في تأييد الاقتراح الذي قدمته نائبة رئيس وزراء حكومة الاتحاد الروسي، السيدة ماتفيينكو، في الكلمة التي أدلت بها في هذه الدورة، بشأن عقد مؤتمر إقليمي هام رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لمناقشة مشاكل التنمية الاجتماعية في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

ويجب التركيز على أن النفقات المطلوبة لخدمة الديون الخارجية تحد، فيما يتعلق ببلداننا التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، من إمكانات تعزيز التنمية الاجتماعية، وإنني أعرب عن اتفاقي التام مع البيانات التي أدلى بها المتكلمون السابقون، الذين ركزوا على هذه المشكلة بوصفها موضوعا مطروحا للحوار ولمواصلة النظر في الحلول الممكنة على أعلى المستويات.

قبل خمس سنوات في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، اضطلعت جمهورية قيرغيزستان، شأنها شأن سائر المشاركين، بالمسؤولية عن تهيئة الظروف لتعزيز التقدم الاجتماعي والعدالة الاجتماعية وتحسين الأوضاع المعيشية لشعبها بإشراك كل فرد في العملية. واتخذت على مدى الخمس سنوات الماضية خطوات حقيقية تشمل اعتماد عدد من البرامج الاجتماعية: ''أيلزات''، البرنامج الوطني الرامي إلى تحقيق مشاركة المرأة بشكل منصف في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للبلد؛ ''إمجيك''، البرنامج الوطني بشأن سوق العمالة وتعزيز فرص العمل؛ ''أرداغر''، برنامج وطني لدعم المسنين؛ ''أراكيت''، برنامج وطني للقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠١٥؛ الاستراتيجية الوطنية لقيرغيزستان لضمان التنمية البشرية المستدامة؛ وبرنامج وطني لدعم المعوقين وتنمية القرى. ويشيع في جميع هذه الاستراتيجيات اهتمام اجتماعي مشترك بالقضاء على الفقر.

كما نعمل على إعداد الأسس الشاملة لسياستنا الإنمائية حتى عام ٢٠١٠. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى نهج وافق عليه جميع المشاركين في العمليات الاجتماعية لبلوغ الأهداف العامة مثل تخفيف وطأة الفقر والحد منه، وتهيئة بيئة مستدامة للتنمية المتسقة والمستقرة.

وتعلق جمهورية قيرغيزستان أهمية أساسية على تنفيذ ما نسميه مذهب، ''دبلوماسية طريق الحرير''. فهذا المذهب سيمكننا جميعا من استغلال قدراتنا وإمكاناتنا الهائلة لتوطيد الروابط الدولية والتجارية والاقتصادية والثقافية والإنسانية والعلمية والتقنية بين البلدان والشعوب. وسيوفر هذا المذهب الشروط الأساسية اللازمة لمواصلة تعزيز التعاون الدولي في التغلب على المشاكل العالمية الراهنة.

إن امتداد تقاليد طريق الحرير، وظهور قيرغيزستان كمركز فعلي للطرق التجارية بين آسيا وأوروبا هو توجه استراتيجي لاندماجنا في النظام الاقتصادي العالمي. إن الأهمية الكبرى لطريق الحرير العظيم في دعم العلاقات الدبلوماسية بين البلدان الرئيسية في أوروبا وآسيا تقودنا إلى الاعتراف بأننا في قيرغيزستان، مع بلدان آسيا الوسطى الأخرى، سنتطرق إلى المشاكل وسنهيئ الظروف اللازمة المسبقة لإقامة علاقات صداقة وتعاون بين جميع البلدان في منطقة طريق الحرير العظيم، امتدادا من البرتغال حتى اليابان.

إن انتهاج هذه الدبلوماسية يرتكز على المبادئ الأساسية التالية: أولا، الشراكة العادلة، والصداقة، والتعاون مع جميع البلدان التي يمر بها طريق الحرير العظيم. ولهذا العنصر هدف وطابع عالمي، كما أنه يستند إلى تطلعات أي بلد مهتم بتهيئة بيئة مواتية على امتداد حدوده الوطنية في سياق دبلوماسية ثنائية أو متعددة الأطراف. ثانيا، أصبح التكافل ظاهرة جديدة في نهاية القرن العشرين. فالعولمة تعني أن علينا أن نعترف بحقيقة لا خلاف عليها هي أنه ليس بوسع أي بلد، وإن كان قويا عسكريا واقتصاديا، أن يتصدى بمفرده لتحديات تعرض بقاء البشرية للخطر. ثالثا، إن تنمية التعاون الدولي في سياق منطقة طريق الحرير العظيم ستمكن جميع البلدان من إيجاد إجابات لكثير من المسائل، ومن حل المشاكل التي تواجهها حاليا. رابعا، إن الطابع المتعدد الأوجه للتعاون الدولي من أجل التنمية يعني أن علينا أن نهيئ ظروفا مواتية لتبني سياسة متوازنة ومرنة ويمكن التحكم فيها على المستوى الدولي. وهذا سيحقق على المدى الطويل المصالح الوطنية لقيرغيزستان، وسيهيئ الوضع لحل مجموعة كاملة من المشاكل في المستقبل.

إن الإحياء الحالي لطري الحرير العظيم يجعل من الممكن تهيئة الظروف اللازمة لتحويل المنطقة إلى منطقة استقرار وأمن وصداقة وتعاون وشراكة منصفة. كما أن الحالة الراهنة لطريق الحرير العظيم ستهيئ الظروف الملائمة لتكثيف التعاون الدولي للتغلب على المشاكل الاجتماعية الاقتصادية العالمية التي تواجهنا على أعتاب الألفية الثالثة.

ومن الواضح تماما أنه يمكن مواجهة جميع الظواهر السلبية التي يكافحها الإنسان اليوم إذا ما تحلى جميع أعضاء المجتمع الدولي بوضوح بالإرادة السياسية، وإذا ما بذلوا جهودا مشتركة. وإني على اقتناع بأن كل بلد، بغض النظر عن حجمه، يمكن أن يقدم إسهامه الخاص في قضيتنا المشتركة. وستكون فكرة دبلوماسية طريق الحرير الإسهام الخاص الذي تقدمه قيرغيزستان في هذه العملية الهامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة رئيس وفد لبنان، السيد وليد نصر.

السيد نصر (لبنان): التنمية الاجتماعية هي الغاية. أما وسائل تحقيقها فقد تتعدد. لكن مهما كانت هذه الوسائل والسياسات الاقتصادية الوطنية التي ينبغي اعتمادها لتوفير أفضل الظروف لتحقيق النمو الاقتصادي، وبالتالي

التنمية الاجتماعية، فلا بد أن تراعي البعد الإنساني لهذه العملية لأنها ليست مسألة حسابية صرفة.

لقد شهد العقدان الأخيران تغيرات عميقة في البنى الاقتصادية، خاصة على صعيد السياسات الاقتصادية واقتصاد السوق. كما يتميز عالم اليوم بالتأثر والتداخل المتزايد فيما بين الاقتصادات الوطنية. وكذلك الأمر على الصعيد الاجتماعي. وبعبارة أخرى، فإن التقلبات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية تتردد أصداؤها على مستوى عالمي. والأمثلة على ذلك كثيرة، لا سيما في السنوات الأخيرة. إن إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني تكاد تكون الصفة المميزة، لا سيما في الدول النامية. وقد يكون ذلك عن قناعة بأنها الوسيلة الفضلى لتحقيق التنمية الاجتماعية لشعوبها، وربما أيضا بفعل مؤثرات خارجية، أو الاثنين معا.

أما إذا كانت العولمة الاقتصادية هي الصفة التي تميز عالم اليوم، فإنها بحاجة إلى وجه آخر لتكتمل الصورة. أي أن العولمة الاقتصادية بحاجة إلى عولمة على صعيد السياسة الاجتماعية. وإذا كنا بصدد سياسة اجتماعية عالمية الطابع، فقد يستدعي تحقيق ذلك قيام مؤسسات وهيئات جديدة، وكذلك اعتماد أشكال وأنماط جديدة من العلاقات بين المؤسسات والهيئات الدولية المعنية.

إن التنمية الاجتماعية المنشودة في ظل ظروف وشروط العولمة القائمة تستدعي مبادرات مبنية على التعاون والحس المتبادل بالمسؤولية بين الدول، والجهود المشتركة المكثفة لإيجاد حلول مناسبة. وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني هي وسيلة لتحقيق النمو الاقتصادي، لكن الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة يجب أن يترافقا مع مبادرات أخرى الهدف منها تحقيق وتأكيد استفادة الطبقات الفقيرة من مردود النمو الاقتصادي. فالقضاء على الفقر، أو على الأقل التخفيف من حدته، لا يتم إلا عبر النمو الاقتصادي الذي يؤدي إلى تنمية اجتماعية.

من أولويات الحكومة اللبنانية تحقيق التنمية الاجتماعية، لا سيما في إطار سياسة الإنماء المتوازن. وعليه، فإنني سأسعى إلى إعطاء صورة ولو مختصرة حول دور الدولة في النمو الاقتصادي وفي التنمية الاجتماعية، والسياسات التي تمكنها من القيام بالدور المطلوب وبفعالية، ومن تحقيق هذه الغاية دون إغفال الشراكة بين الدولة والمجتمع المدني، أي الشراكة بين القطاعين العام والخاص في رسم وتنفيذ هذه السياسات.

وأود أن أذكّر بأن لبنان عانى لفترة طويلة من احتلال إسرائيلي بغيض لجنوبه وبقاعه الغربي. ولقد تمكن لبنان بفضل المقاومة الباسلة وصمود شعبه ودعم أصدقائه من طرد قوات الاحتلال. إلا أن الآثار السلبية لهذا الاحتلال على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي لم تنحصر في المناطق المحتلة، بل تجاوزتها بحيث طالت البلد بأكمله وأنهكت اقتصاده، سيما وأن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة كانت تستهدف بصورة متعمدة البنى التحتية بدءا بمحطات الكهرباء ومرورا بالطرق وانتهاء بالمرافق الخدمية، تربوية وصحية. وغني عن الوصف ما خلفته هذه الأعمال العدوانية من آثار سلبية على مسيرة التنمية في لبنان.

سبق أن أشرت إلى أن الحكومة جادة في تحقيق التنمية الاجتماعية. وسياستها في هذا المجال تنطلق من مسلمة ربط النمو الاقتصادي المستدام بالتنمية الاجتماعية. وهي ترتكز على أسس أبرزها التصحيح المالي. ترافقه إصلاحات اقتصادية ضرورية، والخصخصة، ودور رئيسي للقطاع الخاص. كل ذلك بهدف تنمية رأس المال البشري، وخلق فرص عمل جديدة، وتطوير القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية، وتدعيم قدراتها على مواجهة تحديات تحرير

التجارة وتحقيق إنماء متوازن للمناطق، ومحاربة الفقر، وتوزيع أكثر عدالة للثروة والدخل.

يواجه لبنان في المرحلة الحاضرة تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة. وهي تختلف عن تلك التي عرفها قبل الاحتلال الإسرائيلي لجنوبه وبقاعه الغربي اعتبارا من عام ١٩٧٨، وقبل فترة الأحداث الداخلية الأليمة التي شهدها منذ عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٠. إن تحديات اليوم تتميز بهجرة ملحوظة، لا سيما في أوساط الشباب من ذوي الخبرات. كذلك هناك الألوف من الشباب من حملة الشهادات، لكن تعليمهم لا يناسب حاجات الاقتصاد الوطني. كما أن المشاكل الاجتماعية تفاقمت بشكل لافت للنظر. والفوارق المناطقية زادت هي الأخرى. كما تتميز بالتطورات الجوهرية التي شهدها النظام التجاري الدولي باتجاه عولمة متزايدة وتجدد تكنولوجي متسارع، لا سيما في مجال المعلوماتية. كل ذلك يؤثر بصورة مباشرة على فرص الاقتصاد اللبناني للنمو وقدرة مؤسساته على المنافسة وطنيا وإقليميا ودوليا.

أما السياسات التي تنتهجها الحكومة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، فيمكن إيرادها بصورة موجزة كالآتي: التصحيح المالي، إذ لا بد من إعادة التوازن إلى موازنة الدولة وحل مشكلة المديونية. ولكن تحقيق ذلك يتطلب عددا من الإجراءات أبرزها إعادة النظر في سياسة الإنفاق العام، ووضع أولوية لها وترشيدها، الخصخصة، وهي الركيزة الأساسية الثانية في سياسة الحكومة اللبنانية لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، وذلك من خلال إشراك القطاع الخاص في ميادين البنى التحتية، الأمر الذي يساعد على إعادة توجيه الإنفاق الحكومي لصالح الأمور الاجتماعية، التحرير التجاري، تحرير التجارة يشكل الركيزة الثالثة لسياسة الدولة على صعيد تحقيق النمو الاقتصادي. ومن خلال هذه الوسيلة، يمكن توسيع الأسواق وتوفيرها أمام المنتجات اللبنانية. وفي هذا الإطار، فإن لبنان يعمل على تنفيذ أحكام البرنامج التنفيذي للسوق العربية الحرة المشتركة، مع أنه يجري مفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بهدف عقد اتفاق شراكة معه. كما أنه في طور الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، والركيزة الرابعة تتمثل في خطة الدولة الإنمائية حيث يمثل الشأن الاجتماعي والإنمائي المتوازن حيزا هاما فيها. ومن المقومات الأساسية لهذه الخطة تحقيق التنمية الريفية، وإنشاء شركات خاصة للقروض الصغيرة والمتوسطة، وتوفير القروض الإسكانية، وتحديث وتطوير نظام الضمان الاجتماعي.

التحدي الكبير الذي يواجه الدول النامية في عصر العولمة، أو بالأحرى السؤال الكبير الذي يطرح نفسه: هل بإمكان هذه الدول الاستفادة من الأوجه الإيجابية للعولمة؟ وكيف؟ واستطرادا، هل باستطاعة الدول النامية تجنب أو التخفيف من وقع الآثار السلبية للعولمة عليها؟ لا شك أن القوة الدافعة للعولمة ستكون في المرحلة المستقبلية القادمة عنصرا أساسيا ومؤثرا على صعيد التجارة المتعددة الأطراف. لكن هناك من يرى أن من الضروري توجيه هذه القوة نحو تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية، خاصة في الدول النامية. إذا كانت هناك فرصة للتغلب على مشاكل التنمية الاجتماعية فهي من خلال التضامن الدولي. فليستجب نظامنا العالمي الجديد لهذا التحدي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمفوضة التنمية الاجتماعية في أنتيغوا وبربودا، السيدة باتريشيا بيرد.

السيدة بيرد (أنتيغوا وبربودا) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أخطب في هذه الهيئة بمناسبة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة، المنعقدة تحت شعار ”مؤتمر

القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة''.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأقدم لكم سيدي الرئيس ولسائر أعضاء المكتب، باسم حكومة أنتيغوا وبربودا، التهانئ وأخلص التحيات.

لقد اجتمعنا قبل خمس سنوات في كوبنهاغن للمشاركة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. واليوم نجتمع هنا لاستعراض الالتزامات المتعهد بها، ولتحديد العقبات، ورسم الطريق الذي سنسلكه في المستقبل.

تؤكد حكومة أنتيغوا وبربودا مجددا الالتزامات التي تعهدت بها في كوبنهاغن، وتعتبر مسائل القضاء على الفقر، وخلق العمالة، والصحة، والتكامل الاجتماعي مسائل أساسية يجب اتخاذ إجراءات فورية بشأنها. وعلى هذا النحو، يمكننا أن نكفل بناء القدرات البشرية وإعلان كرامة الإنسان. ولتعزيز ودعم الآليات المحلية داخل الوزارة، تم تعيين مخطط للقطاع الاجتماعي ومفوض للتحسين الاجتماعي.

وقد وضعت محافل كثيرة خلال التسعينات مسألة الحد من الفقر في صدارة جدول أعمال المجتمع الدولي. ونحن محظوظون لأنه لا يوجد بيننا من يعيش في ظل فقر مدقع، وهو أسلوب حياة مألوف لبعض التعساء في أشد أمم العالم فقرا، ولكننا جميعا ملتزمون بالأهداف المتفق عليها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام ١٩٩٥.

ومن الصحيح مع ذلك أن هناك مجموعات ضعيفة. فالمسنون، والآباء الصغار العازبون، والمعوقون – ذهنيا أو بدنيا – هم أكثر الأشخاص تهميشا في المجتمع. كما أننا ننسى التعساء المتضررين بالتدمير من جراء الإعصارات بين أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ و ١٩٩٨. وقد ألم بهم إعصاران في عام واحد.

إننا نعمل كل يوم من خلال مبادراتنا الاقتصادية على خلق مزيد من الوظائف لاستيعاب مزيد من العاطلين. ولا يزال معدل البطالة في بلدنا – البالغ ٥ في المائة تقريبا – من أكثر المعدلات انخفاضا في منطقة البحر الكاريبي، على الرغم من أننا استوعبنا ما يربو على ٣ ٠٠٠ شخص من إخواننا وأخواتنا من مونتسيرات، وقدمنا لهم المساعدة الإنسانية، بعد الدمار الذي لحق بهم من جراء الثوران البركاني في بلدهم، حيث إننا ندرك تماما حقوقهم الإنسانية الأساسية.

وبالنسبة للمسنين في بلدنا، اتخذت حكومة أنتيغوا وبربودا تدابير تستهدف توفير الإعانة للمواطنين من خلال تثبيت أسعار عدد من المواد الغذائية الأساسية، كما تقدم مساعدة تبلغ عدة ملايين من الدولارات سنويا. وبالنسبة للأشخاص فوق سن الـ ٨٠، استحدثنا أسلوبا لإعفائهم من دفع أجور الخدمات العامة. وبدأ العمل ببرنامج للرعاية المترلية للمسنين والعاجزين لتمكين هؤلاء الأشخاص من البقاء في منازلهم بدلا من وضعهم في مؤسسات. وأدى ذلك أيضا إلى إنشاء وظائف للذين يقدمون الرعاية المترلية. أما المسنون الذين لا يستوفون شروط الحصول على الضمان الاجتماعي فيحصلون من الحكومة، من خلال هذا البرنامج، على معاش تقاعدي.

ولتمكين الناس من ضمان سبل العيش واستدامتها، واصلنا تنفيذ برامج تطوير مهارات الشباب، الموجهة خصيصا للأمهات الشابات العاطلات، اللواتي يحصلن على أجر خلال فترة التدريب. وتوجد أيضا برامج للتلمذة الحرفية، وتقدم المساعدة أيضا في البحث عن العمل. ويوفر التدريب لـ ٧٦٨ شخصا – ٩٨ في المائة منهم إناث تتراوح أعمارهن بين ١٨ و ٤٥ سنة.

ويسرنا أيضا أن نبلغ بأن المصارف المحلية توفر المساعدة في فتح الأعمال التجارية الصغيرة. وهناك مبادرات كثيرة في هذا الصدد، مثل الإعفاء من الضرائب، ومنح إعفاء لمدة عشر سنوات من ضريبة الشركات، ومنح امتيازات خاصة أخرى للأعمال التجارية. كما تشترك الدولة، والقطاع الخاص، ونقابات العمال، والمنظمات المجتمعية، وأعضاء من المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، في تحالف استراتيجي لتعزيز التنمية الاجتماعية والمساعدة على تحقيقها.

إن شباب البلد هم أزهار الأمة. وقد بذلت حكومة أنتيغوا وبربودا جهودا كبيرة لإعطاء الشباب انطلاقة قوية في عالم شديد التنافس. فهناك منح دراسية كاملة وجزئية للطلاب في معظم فروع المعرفة وثمة مبادرة حكومية أخرى تتمثل في توفير الأرض للشباب، مما يسمح لهم بشراء الأرض بأسعار في المتناول لبناء بيوتهم. ويوجد قيد الإعداد عدة مخططات للإسكان لبناء منازل لأبناء شعبنا.

وفي مجال الصحة، تتفق أنتيغوا وبربودا بشكل منتظم على الرعاية الصحية أكثر ما ينفقه كثير من بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي بالنسبة للفرد. واتخذت الترتيبات أيضا للذين قد يحتاجون إلى رعاية خاصة في الخارج. ويوفر برنامج للرعاية الطبية الأدوية مجانا للمرضى بأمراض مزمنة. وتحتل الصحة الإنجابية مكانة هامة في جدول الأعمال حيث إننا نحاول كبح انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشرعنا في برامج محددة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المتعلق بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، للحد من انتقال فيروس متلازمة نقص المناعة المكتسب من الأم إلى الطفل.

وبالنسبة للأفراد الذين تطورت إصابتهم بفيروس نقص المناعة المكتسب إلى الإيدز، فإنهم يحصلون على الرعاية الصحية الأساسية وعلى خدمات الدعم. كما توفر الأدوية بالمجان للأخماج الناهزة. بيد أننا غير قادرين في الوقت الحالي على شراء موانع الكروتياز بسبب تكلفتها الباهظة.

ويجري تنفيذ البرامج التعليمية وبرامج التوعية، ويمثل عدد الرجال الذين يحضرون برامج تنظيم الأسرة دليلا على السلوك التناسلي المسؤول.

وشرعت حكومة أنتيغوا وبربودا في نهج متعدد القطاعات ومشترك بين القطاعات واتخذت زمام المبادرة في مكافحة هشاشة الأوضاع وتوفير رعاية أفضل للمعاقين عقليا. ووفقا للاتفاقية ١٥٩ لمنظمة العمل الدولية، أنشئ برنامج عمل يتيح بيئة مواتية للمعوقين لإدرار الدخل وتكافؤ فرص التدريب، مما يحد من انتشار الفقر بين هذه الفئة من الأشخاص.

ومن المقرر وضع سجل للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة لضمان عدم تحول المصابين بعاهات إلى عاجزين أو معوقين. ويجري إعداد سياسة وطنية في هذا الصدد. ولا يفوتني أن أذكر هنا الأيتام المصابين بالإيدز ولا مأوى لهم.

وبينما حققنا تقدما جديرا بالملاحظة، دون مساعدة تُذكر من البلدان المانحة والوكالات الإنسانية، فإننا نواجه بشكل مستمر مطالبات كثيرة ملحة على رأسمالنا المحدود. ومن أبرز هذه المطالبات تنمية القدرة المؤسسية للتنفيذ الكامل للمجالات التي تستأثر بالاهتمام. والإرادة السياسية أساسا موجودة، ولا شك في الالتزام بالتحسينات الاجتماعية. بيد أن نقص الموارد – المالية والتقنية – أعاق بعض جهودنا. كما أننا لا نزال نواجه تحديات كبيرة في مجال حماية الأطفال وتنميتهم ورفاههم.

لقد تغير مجال الاضطلاع بالجهود منذ كوبنهاغن. ويتلخص فحوى التغييرات الجذرية في كلمة واحدة هي العولمة. والواقع أننا نعيش الآن في عصر العولمة. ونجد على رأس هذه الثورة التغييرات الحثيثة في تكنولوجيا المعلومات والتقدم في مجال الحاسوب. ولذلك، يوصى بأن توزع فرص العولمة بشكل متساو، لا سيما في بلدان العالم النامي. ويرى وفدي أنه ينبغي النظر إلى العولمة وعواملها لتحويلية في سياق كيفية استغلالها لمساعدة الأقل حظا ورفع مستوى معيشتهم.

ولا يزال يلزم بذل جهود محددة لضمان توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لتحقيق الأهداف المتفق عليها في كوبنهاغن. وإننا لنتطلع إلى أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة للدول التي تعاني من هشاشة الأوضاع، مثل بلدنا، من أجل أن يستمر شعب أنتيغوا وبربودا في النماء كأمة حديثة قادرة تماما على المشاركة التنافسية في الساحة العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السكرتير الدائم لوزارة العمل والرفاه الاجتماعي في تايلند، السيد براسونغ رانانان.

السيد رانانان (تايلند) (تكلم بالانكليزية): يشرفني ويسعدني في الحقيقة أن أكون موجودا هنا اليوم وأن أخطب في هذه الدورة الاستثنائية الهامة جدا للجمعية العامة بشأن تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ومبادرات أخرى.

وأود، نيابة عن حكومة تايلند، أن أزجي الشكر إلى سويسرا، البلد المضيف لهذه الدورة، على حفاوة استقبالها للوفد التايلندي.

لقد صنعنا التاريخ في عام ١٩٩٥ عندما اجتمع في كوبنهاغن ١١٧ رئيس دولة وحكومة، بينهم السيد شوان ليكباي، رئيس وزراء تايلند، لمناقشة مسألة التنمية الاجتماعية على وجه الحصر لأول مرة. وبعد مرور خمس سنوات، وضعت موجة العولمة عقبات كثيرة تفرض تحديات هائلة على التنمية الاجتماعية. وإذا ما أردنا أن نجعل الأرض مكانا أفضل للعيش لأجيالنا المقبلة، فيلزم التحلي بإرادة سياسية قوية وتنفيذ المبادرات المتفق عليها بحماس.

ويجب على المجتمع الدولي في هذا الصدد أن يتصدى بشكل عام للنمط التراجعي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يعجل بتنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠. وعلاوة على ذلك، ينبغي دعم آليات المجلس الاقتصادي والاجتماعي حتى يتسنى له الاضطلاع بولايته بفعالية. وتشيد تايلند أيضا باستهلال ترتيبات العمل بين الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية ومؤسسات بريتون وودز، مما ييسر تعبئة الموارد وتنسيق الجهود على مستوى السياسات العامة بفعالية أكبر. وهذا ضروري إذا أردنا إنجاز البرنامج العالمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلاوة على ذلك، يحتاج المجتمع الدولي إلى الضمانات الملائمة لكفالة اندماج الاقتصادات الانتقالية والنامية في الاقتصاد العالمي دون تعريض استقرار الاقتصاد الكلي للخطر. وبناء على ذلك، يجب إنشاء آلية دولية لرصد وتنظيم تدفق رؤوس الأموال بغرض توفير تربة خصبة أكثر من ذي قبل للتنمية الاجتماعية.

وينبغي إعادة هيكلة نظام التجارة الدولية بما يكفل تساوي شروط التنافس للأغلبية العظمى من البلدان النامية التي لا يزال مصيرها يرتبط ارتباطا وثيقا بالدخل المتأتي من تصدير عدد محدود من السلع، وكذلك بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط.

وعلى الرغم من أن الأزمة المالية التي بدأت في تايلند في عام ١٩٩٧ أحدثت عسرا اقتصاديا للشعب التايلندي، فقد تركت أيضا أثرا إيجابيا بالتشجيع على الإصلاح السياسي المتأصل في دستور تايلند لعام ١٩٩٧، وهو

الدستور الأكثر ديمقراطية في تاريخنا، ولعله أثمن هدية لشعب تايلند.

وينص الدستور على إنشاء منظمات جديدة كثيرة لصون حقوق مواطني تايلند، مثل اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأمين المظالم البرلماني، والمحكمة الدستورية، والمحكمة الإدارية. وعلاوة على ذلك، ستنشأ، فيما نأمل، لجنة حقوق الإنسان قبل نهاية هذا العام. كما تزمع تايلند وضع خطة عمل وطنية بشأن حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ويوفر الدستور الجديد هذا أساسا راسخا لكي تواصل تايلند انتهاج سياسة نشيطة في مجال حقوق الإنسان على الساحة الدولية. وترى تايلند أن الديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية المستدامة مسائل مترابطة وتتصل اتصالا وثيقا بمسألة حقوق الإنسان. وينبغي ألا يقتصر أمن الإنسان على الجوانب الأمنية فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضا البُعدين الاجتماعي والاقتصادي. وهكذا، سعت تايلند جاهدة على الصُعد الدولي والوطني والمحلي والشعبي إلى الدفاع عن تطلعات الأمم المتحدة ومبادئها، حسبما ترد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨، وكذلك في اتفاقيات حقوق الإنسان الأخرى التي وقعت عليها تايلند.

في أيار/مايو ٢٠٠٠ انتُخبت تايلند عضوا في لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتتعهد تايلند بالوفاء بمهمتها، قدر استطاعتها، كعضو في اللجنة للإسهام في بناء نظام اجتماعي عالمي عادل ينعم بالوئام وتحترم فيه الحريات السياسية والاقتصادية.

ومن العواقب الأخرى الهامة للأزمة المالية التي شهدتها تايلند الاعتراف بضرورة دمج عنصر النهوض بالتكامل الاجتماعي.

وقد ركزت الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تشمل الفترة من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠١، على التنمية التي محورها الإنسان. وتسلط هذه الخطة الضوء على توفير الرفاه الاجتماعي للفئات المهمشة، بمن فيها النساء والأطفال، خاصة المعرضين منهم لصناعة الجنس وللإيذاء والاستغلال، وللمعوقين، والمسنين، وفقراء الحضر والريف، والأفراد المحتجزين في الإصلاحيات، والسجناء، والأقليات، والسكان الأصليين، والمصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وينبغي تمكين هذه الفئات، التي تمثل أولوية عالية للتكامل الاجتماعي في تايلند، من أن تحيا حياة كريمة، وأن يصبح أفرادها أعضاء منتجين في المجتمع.

إن هذا التحول الهام في نمط التنمية من تنمية تركز على النمو إلى تنمية تركز على الإنسان، والمتجلي في الخطة الوطنية الثامنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، سيستمر في الخطة الوطنية التاسعة للتنمية، التي تشمل الفترة من عام ٢٠٠٢ إلى عام ٢٠٠٦.

وحكومة تايلند على اقتناع بأن التنمية المستدامة والعادلة ستؤدي إلى النمو الاقتصادي المصحوب بالعدالة الاجتماعية.

فلتكن هذه الجمعية شاهدا على شراكة عالمية جديدة بين الحكومات والمجتمعات المدنية للعمل يدا بيد وبشكل متكاتف لتحقيق تطلعات الشرعية الاجتماعية المنصوص عليها في إعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة المستشارة الخاصة بوزارة الشؤون الاجتماعية وتنمية القوى العاملة في سيشيل، السيدة ماري – بيير لويد.

السيدة لويد (سيشيل) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف والامتياز لي حقا أن أمثل بلدي وشعبي

في هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة المنعقدة تحت شعار ”مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده“.

اسمحوا لي أولا أن أضم صوتي إلى المتكلمين السابقين في تهنئتكم، سيدي، على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة، وأن أعرب عن تقديرنا للأمم المتحدة وللحكومة السويسرية لتيسير حشد هذا الجمع الكبير واستضافته.

لقد التزمت حكومة سيشيل منذ الاستقلال في عام ١٩٧٦ بالتنمية لكل مواطن في سيشيل بغض النظر عن الجنس أو العمر أو الانتماء الطائفي أو الإعاقة. وتشهد إنجازاتنا في مجالات التعليم والصحة والعمل، على سبيل المثال لا الحصر، على إرادتنا السياسية التي تضع الناس في مركز التنمية. ولا عجب إذن أن تكون سيشيل أحد البلدان الأولى المصدقة على إعلان كوبنهاغن.

واصلت سيشيل بنشاط منذ ذلك الحين متابعة الإعلان. وأنشئ فريق عامل للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٦، وأنيطت به مهمة صياغة استراتيجية جديدة للتنمية الاجتماعية، وترجمة الالتزامات العشرة الواردة في إعلان كوبنهاغن إلى خطة عمل وطنية.

وبعد أن استعرض الفريق العامل إنجازات البلد حتى تاريخه، أقر بضرورة تعزيز هذه الإنجازات، مع التصدي في الوقت ذاته للمسائل والاهتمامات الجديدة والناشئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وتغير المناخ العالمي، وغير ذلك من جوانب العولمة التي تشكل تحديات جديدة للبلد ولشعبنا.

إن الاستراتيجية الجديدة للتنمية الاجتماعية في سيشيل لما بعد عام ٢٠٠٠ استراتيجية تدعم النمو، وتولي الأولوية للمحرومين والضعفاء، وتشجع على المشاركة، وتتبنى التسامح واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان والقانون. إنه التزام مشترك من جانب الحكومة وجميع شركائها لضمان تلبية احتياجات شعب سيشيل بفعالية أكبر.

والأهداف الأساسية الثلاثة للاستراتيجية هي تخفيف وطأة الفقر، وتحقيق العدالة في التوزيع، وتعزيز المشاركة الجماهيرية.

للفقر وجوه كثيرة كما نعلم. وبينما لا نرى في سيشيل حالات كثيرة من الفقر المدقع، فإننا لا نزال نرى في كثير من الحالات نساء وأطفالا يتحملون عبئا غير متناسب من الفقر النسبي. والأسر القائمة على واحد من الوالدين فقط هي الأكثر ضعفا. وتنادي استراتيجيتنا بتحسين تحديد المستفيدين بإيلاء اهتمام خاص للسياسة الاجتماعية، وللتخطيط والبرمجة الاجتماعيين بهدف تكثيف الجهود لتحديد جيوب الفقر، وبالتالي حماية المحتاجين. وتقر الاستراتيجية أيضا بضرورة توفير الحماية الاجتماعية والاقتصادية خلال فترات البطالة، والاعتلال الصحي، والأمومة، والعجز، والشيخوخة.

والتوزيع العادل لأعباء التنمية وفوائدها يمثل أيضا عنصرا مركزيا في استراتيجيتنا. ويظل الإنصاف الأفقي والرأسي في صميم جهونا الرامية إلى دعم وتعزيز العدالة التوزيعية. وهكذا، فإننا نواصل تعزيز تعميم المساواة بين الجنسين كوسيلة لضمان الإنصاف والمساواة بين الرجل والمرأة. فاستراتيجيتنا هي تحقيق النفع للرجل والمرأة، وتحديد الاحتياجات الخاصة لكل منهما والمجالات التي يعاني فيها كل منهما من الحرمان، والتصدي لها.

وقد أولت الحكومة دائما أولوية عليا للأطفال والشباب. وتدعو الاستراتيجية الآن إلى تكثيف الجهد في مجال حماية الطفل وفي تحديد الاحتياجات الخاصة للشباب. وقد شرعنا بالفعل في برنامج وطني شامل لإثارة الوعي

باتفاقية حقوق الطفل يسلط الضوء على حقوق الأطفال ومسؤوليات الآباء والمعلمين، والجمهور بشكل عام.

إن المشاركة النشيطة والكاملة للناس ذاتهم في إدارة وتنفيذ التنمية أمر حاسم الأهمية إذا ما أرادوا لاحتياجاتهم أن تلبى بشكل كامل وفعال. ولذا، تركز حكومة سيشيل بشكل كبير على دور الأسرة في توفير الرعاية والدعم الأساسيين للأطفال والمسنين والعاجزين بتوفير التوجيه المعنوي والروحي والدعم الوجداني من خلال الرعاية والمحبة.

بيد أن الأسرة بشكلها التقليدي تواجه تحديات جمة ناشئة عن العولمة وعمليات التنمية في شتى أنحاء العالم. ومن الضروري من ثم تعزيز الأسرة حتى تتمكن من الاضطلاع بدورها بفعالية. وقد أنشأنا معهدا للأسرة يستهدف تعزيز قدرة الأسرة على دعم ورعاية أفرادها. ويحدونا الأمل أن يتحقق هذا الهدف بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.

ونسلم أيضا بضرورة إقامة شراكة بناءة بين جميع قطاعات المجتمع إذا أريد للناس ذاتهم أن يؤدوا دورا نشطا في عملية التنمية من جميع جوانبها. ولذلك، فإننا نطرح سياسات وبرامج جديدة، أو نعزز السياسات والبرامج القائمة، لضمان تحسين إسهام المجتمع المحلي في التنمية الاجتماعية. وبالمثل، تتضمن خطة عملنا والإطار الاستراتيجي تعاونا وثيقا مع مؤسسات القطاع الخاص والكنائس والمنظمات غير الحكومية. وإننا ندرك أن فعالية استراتيجيتنا تتوقف على وجود نهج متكامل يركز كل مواردنا على التصدي لتحديات التنمية الاجتماعية في هذه الألفية، بشكل مباشر وشامل.

لقد حددنا أهدافنا من خلال الحوار مع جميع شركائنا؛ بيد أن ترجمة تلك الأهداف إلى واقع ملموس يتطلب ما هو أكثر من الإرادة السياسية والتصميم – وكلاهما متوفر. إننا نحتاج إلى موارد. واسمحوا لي أن أوجه انتباه الجميعة في هذا الصدد إلى الخطاب الافتتاحي للأمين العام، الذي قال فيه إن دور الدول الغنية لا غنى عنه في مساعدة البلدان الفقيرة. واستطرد قائلا إنه لن يتسنى تحقيق التغيير المستدام ”ما لم يبد زعماء وشعوب البلدان النامية تصميما حقيقيا لحشد مواردهم – وقبل كل شيء، مواردهم البشرية – للتصدي لمشاكلهم الاجتماعية“. (A/S-24/PV.1)

إن لدينا الإرادة، وإننا مصممون على حشد مواردنا الوطنية المحدودة، وإذا اقتضى الأمر سنعيد تنظيم نفقاتنا العامة حتى يتسنى لنا تلبية احتياجات أشد المجموعات ضعفا وحرمانا. بيد أننا في حاجة إلى تنمية قدراتنا على تخطيط الخدمات الاجتماعية وتقديمها؛ وإلى تقديم معلومات دقيقة وشاملة وفي الوقت اللازم بشأن الأوضاع والاتجاهات الاجتماعية؛ وإلى تقييم الأثر الاجتماعي لسياساتنا وخططنا وبرامجنا الإنمائية. وفي هذا السياق، أحث المجتمع الدولي من على هذه المنصة على توفير المساعدة – لا سيما فيما يتعلق ببناء القدرات – بما يمكننا من تركيز مواردنا على نحو متكامل، وتحسين توجيه الخدمات إلى الفقراء والضعفاء في مجتمعاتنا.

الرئيس: (تكلم بالانكليزية) أعطي الكلمة الآن لرئيس وفد جمهورية زمبابوي، السيد ب. ج. شيدياوسيكو.

السيد شيدياوسيكو (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أود أولا وقبل كل شيء أن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإشادة بكم سيدي الرئيس، لأسلوبكم القدير والماهر في توجيه مداولاتنا. وإننا على ثقة من أن هذه الدورة الاستثنائية ستتكلل بنجاح باهر بتوجيهكم الحكيم. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن بالغ تقدير وفدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، لتقريره الزاخر بالمعلومات والتطلعي عن الجهود العالمية الرامية إلى القضاء على بلاء الفقر منذ مؤتمر القمة

العالمي، المعقود في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، وكذلك لاقتراحاته بشأن طريق المضي قدما.

تؤمن زمبابوي إيمانا قويا بأن العدل والإنصاف والضمان الاجتماعي والحد من الفقر شروط لازمة لتحقيق السلام والأمن والتنمية المستدامة، لا في زمبابوي فحسب ولكن أيضا في العالم بأسره. وترحب حكومة زمبابوي في هذا الصدد بعقد هذه الدورة الاستثنائية، وتؤيد تماما هذه العملية الجماعية لتقييم ما أحرزناه من تقدم في الوفاء بالتزامات كوبنهاغن. والحقيقة أن هذه العملية ينبغي أن توفر لنا الفرصة لتبادل الآراء والخبرات والمعارف، التي ينبغي أن تسلحنا باستراتيجيات متجددة لمواجهة التحديات الكامنة.

لقد واجه تنفيذ برنامج عمل مؤتمر قمة كوبنهاغن، في كثير من البلدان النامية، عددا من العقبات. وتشمل هذه العقبات، ضمن جملة أمور، عبء الديون الخارجية الثقيل، واختلال الأسعار العالمية للسلع الأساسية الرئيسية، واختلال موازين المدفوعات، والشروط والاتجاهات غير المواتية في التجارة الدولية. وقد شهدنا على الساحة الداخلية ارتفاع معدل التضخم، وتقلص القطاع الخاص، وزيادة البطالة، والتفاوت في توزيع الموارد، وترسخ الفقر. وزادت من حدة هذه الحالة كثرة وقوع الكوارث الطبيعية.

إن هدف العمالة الكاملة وخلق فرص عمل مجدية في البلدان النامية تقوض بسبب القيود المفروضة على الموارد، والتي حدت بشكل خطير من قدرتنا على خلق العمالة، حتى من خلال برامج الأشغال العامة الكثيفة للعمالة. إن زيادة العمل العرضي والوظائف غير الرسمية اضطرت كثيرا من أشد الناس فقرا، لا سيما النساء والأطفال، إلى أشكال من العمل منخفضة الأجر واستغلالية. وفي الوقت ذاته، ما فتئ انخفاض مستويات الضمان الاجتماعي يفرز أشكالا جديدة من الإقصاء الاجتماعي وآليات فاسدة لتدبير الأمور. إن زمبابوي ترغب في تهيئة حالة تبدأ فيها برامج الإصلاح الاقتصادي في ضم آليات للحماية الاجتماعية بشكل متزايد.

وباعتبارنا بلدا عضوا في مجموعة الـ٧٧، فإننا نؤيد تماما المواقف المتخذة في هافانا خلال اجتماع قمة الجنوب لمجموعة الـ٧٧، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وكذلك مؤتمر قمة مجموعة الـ١٥، المعقود في القاهرة في وقت مبكر من هذا الشهر. ويساورنا القلق إزاء عدم تمكن البلدان النامية من جني نصيبها من ثمار العولمة على قدم المساواة مع البلدان المتقدمة النمو. وإننا نحث البلدان المتقدمة النمو على أن تأخذ في الاعتبار ما قد يترتب على سياساتها المحلية الاقتصادية والنقدية والمالية من آثار سلبية في البلدان النامية، وأن تطبق تدابير تراعي احتياجات ومصالح الأمم النامية.

لقد تدهورت معدلات التبادل التجاري الدولي، وتدهورت الموارد المالية في معظم البلدان النامية، بما فيها زمبابوي. ونشدد على ضرورة تقويم أوجه الاختلال في الاتفاقات الراهنة لمنظمة التجارة العالمية، لا سيما فيما يتعلق بحق البلدان النامية في ترويج صادراتها، التي تقلصت بسبب التعسف في استخدام تدابير حمائية من قبيل تدابير مكافحة الإغراق والرسوم التعويضية، والزيادات القصوى في التعريفات الجمركية وتصعيدها. ونهيب أيضا بالبلدان المتقدمة النمو أن تنفذ أحكام المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية تنفيذا تاما، وأن تعزز نظام الأفضليات، وأن تمنح المنتجات والخدمات ذات الأهمية الخاصة للبلدان النامية حرية الوصول إلى أسواقها بشكل عادل. وبينما نعترف بقيمة الحماية البيئية، فإننا نرى أنها لا يجوز أن تستخدم ضمن الحواجز غير التعريفية لتقييد التجارة الدولية. وفي الوقت ذاته، نصر على أن مسألة قواعد العمل النموذجية ينبغي التصدي لها في منظمة العمل الدولية.

لقد كان ينظر إلى الفقراء لفترة طويلة على أنهم ضحايا الظروف، ولا يستحقون إلا مجرد التعاطف والإحسان. وإننا نؤمن إيمانا راسخا بأن الفقر يمثل إنكارا لحقوق الإنسان الأساسية. وإذا كان ينظر إليه بهذا الشكل، فينبغي محاسبة الحكومات والمجتمع الدولي ومؤسسات الإقراض الدولية على رفضها اتخاذ التدابير الملائمة لوقف الانتشار المستمر للفقر. إن نماذج التنمية الحالية، لا سيما النماذج المصممة حول عمليات التكيف الهيكلي للاقتصاد، تؤكد فاعلية النمو الاقتصادي في الحد من الفقر.

بيد أن التجربة بينت أن النمو وحده يعجز عن الحد من الفقر، لا سيما في العالم النامي، حيث تعمل أوجه التصلب الهيكلية المفروضة على الوصول إلى الموارد وملكيتها على تقليصه إلى حد ''تقتير'' ثمار النمو على الفقراء. ومن ثم، تقوم الحاجة إلى التحول إلى نمط جديد تركز فيه نماذج التنمية على المساواة في المشاركة في توليد النمو والتوزيع العادل لفوائده.

وننظر في هذا الصدد بعين الرضا إلى الإشارات المؤخرة للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتغيير مناط التركيز من التوجه نحو إصلاح السوق إلى التركيز على وضع الحد من الفقر في مقدمة مهمتهما الجديدة المتمثلة في ''مكافحة الفقر باهتمام وأسلوب مهني لتحقيق نتائج دائمة''.

بيد أن تجربتنا تبين أن قروض البنك الدولي وصندوق النقد الدولي للبلدان النامية تكون مصحوبة في أغلب الأحيان بشروط غير مقبولة تتسم بالمطالبة بتغيير الأهداف، مما يشير إلى التلاعب السياسي بهذه المؤسسات من قبل البلدان ذات النفوذ.

ونلاحظ أيضا بقلق عميق استمرار تدهور المساعدة الإنمائية الرسمية، الذي أثر سلبا على أنشطة التنمية الاجتماعية في البلدان النامية. ونؤيد موقف مجموعة الـ٧٧ القاضي بحث البلدان المتقدمة النمو على الوفاء بالتزامها بتوجيه ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى المساعدة الإنمائية الرسمية، وأن تخصص في إطار هذا الرقم ٠,١٥ في المائة لأقل البلدان نموا. ونحث أيضا على أن يحترم تقديم المعونة الرسمية أولويات التنمية الوطنية في البلدان النامية، وعلى عدم السماح بفرض قيود على تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بطريقة تعوق التنمية الاجتماعية.

لقد عانت الاستثمارات في البنية الأساسية الضرورية جدا وبمبادرات التنمية الريفية من انتكاسات بسبب الديون الخارجية وقيود الاقتصاد الكلي. ونتيجة لذلك، تتقلص الخدمات الاجتماعية، ويترتب على ذلك أن الفقراء يجب أن يدفعوا مقابل الانتفاع بالخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية والتعليم، والقائمة طويلة. ودعما لموقف مجموعة الـ٧٧، نرحب بالمبادرة الموسعة لصالح البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ولكننا نرى أنها ينبغي توسيع نطاقها والتعجيل بها وجعلها أكثر مرونة، ويجب الإسهام بموارد جديدة وتكميلية. ولذا، فإننا نؤيد إعادة التفاوض بشأن الصيغ المنطبقة على البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، بغرض التشجيع على تصميم استراتيجية للديون الخارجية تتصدى للمشاكل المترابطة الخاصة بالمالية والاقتصاد والتنمية.

لقد شنت مؤخرا حملة متضافرة للتضليل الإعلامي في الصحف ضد زمبابوي من قبل قوى تعارض جهود الحكومة الرامية إلى ضمان إعادة توزيع الأراضي بشكل عادل في زمبابوي. ومن المعلوم جيدا أن مسألة الأراضي كانت وستظل تمثل الدعامة المركزية للتنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في زمبابوي. الحالة الراهنة ليست مقبولة ولا مستدامة، إذ تتركز ٧٠ في المائة من أفضل الأراضي الزراعية في البلد في أيدي أقل من ١ في المائة من

الشعب، بينما يتكدس ٩٩ في المائة من الشعب في الـ٣٠ في المائة المتبقية من الأراضي الأقل خصوبة والقاحلة.

وهذا هو السبب في أن حكومة زمبابوي شرعت في برنامج لإصلاح الأراضي يستهدف في المقام الأول تأكيد حقها السيادي على أراضيها ومواردها الطبيعية والجزم بذلك الحق، الذي سلب خلال فترة الحكم الاستعماري البريطاني. وستحصل الحكومة بموجب هذا البرنامج على ٥ ملايين من الـ١٢ مليون هكتار من أفضل الأراضي، وستعيد توزيعها على آلاف المتعطشين إلى الأراضي من الزمبابويين. فمحاولات التصدي للفقر دون التصدي للاحتلال التاريخي في ملكية الأراضي غير مجدية في زمبابوي، وفي الحقيقة في الجنوب الأفريقي برمته. ويحدونا الأمل أن تقر هذه الدورة الاستثنائية هذا الواقع، وأن تسفر عن خطط عمل متينة تتصدى لمسألة الأصول المالية بالنسبة للفقراء.

من الصعب للغاية، بعد أن أصبح العالم قرية واحدة كبيرة، التمييز بين المسائل الداخلية والمسائل الدولية حيث إنها تؤثر على البلدان فرادى، إما مباشرة أو بالعدوى. ولذا، يتعين في أي محاولة لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كوبنهاغن مراعاة لا ما يحدث على الصعيد الوطني فحسب، ولكن أيضا ما يحدث على الصعيد العالمي.

وهذا النهج العالمي والإقليمي لتقييم عمليات التنفيذ يطرح أمامنا تحديات كثيرة جديدة. فالآثار المتنوعة لهذه المرحلة من العولمة أوجدت حالة جديدة يتعين فيها علينا أن نتصدى على وجه السرعة للفقر. والتفاوت الاجتماعي، وانتهاكات حقوق الإنسان، ومسائل عدم الإنصاف. وتوحي الدلائل الجديدة بالحاجة إلى بناء قدرة مؤسسية للتصدي للفقر على الصعد الدولي والإقليمي والمحلي، حيث أصبح الفقر الآن مسألة عالمية تتطلب حلولا عالمية.

إن مسألة إيجاد أصول مالية للفقراء تتسم بأهمية حاسمة للحد من الفقر. وينبغي أن تركز ترتيبات الإقراض على إنشاء أصول للفقراء وعلى تحسين وصولهم إلى الموارد الأساسية مثل الأراضي.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) استفحل أمره وأصبح وباء دوليا يزيد من الفقر وهشاشة أوضاع الفقراء. ومن الضروري ضمان ألا تترك مسائل البقاء على قيد الحياة والرعاية الصحية تحت رحمة تقلبات السوق. فينبغي توفير عقاقير وأدوية أساسية معينة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بأسعار في المتناول وتيسير الحصول عليها. وينبغي للمجتمع الدولي من ثم أن يدمج أخلاقيات التنمية البشرية في المفاوضات التجارية، لا سيما في سياق الاتفاق المعني بالجوانب المتصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية.

ومع زيادة التكافل في العالم، أصبح استمرار الفقر المتوطن والحرمان في الجنوب خطرا محدقا بأمن العالم وتنميته. ونرحب في هذا السياق بمبادرة إنشاء صندوق للتضامن العالمي. ونؤكد أهمية هذا الصندوق في الإسهام في الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر.

إن هذه الدورة الاستثنائية تقدم فرصة فريدة للمجتمع الدولي لتصويب أخطاء الماضي واتخاذ خطوات جديدة للقضاء على الفقر. وباتخاذها تدابير في مؤتمر القمة هذا، يمكننا، بل ينبغي لنا، أن نغير حالة البشرية جمعاء إلى الأفضل. والتراخي من جانبنا اليوم لن يحكم علينا نحن فقط بالفقر الطاحن والتهميش، ولكن يحكم أيضا على الأجيال القادمة بذلك.

بعد خمس سنوات منذ كوبنهاغن، ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا، ونحن نحصر ما استجد من تطورات منذ ذلك

الحين، ما إذا كنا قد ارتقينا بحالة الفقراء، وغيَّرنا أوضاعهم. وما لم نكن قد حققنا ذلك، فأين إذن موطن الزلل؟ إننا يجب ألا نكتفي بعقد المؤتمرات، بل ينبغي أن نضع الالتزامات المتعهد بها حتى الآن موضع التنفيذ. وبوسعنا، ويجب علينا، أن نغير الأوضاع بالقرارات التي نتخذها اليوم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي المستشار الاتحادي ووزير الاقتصاد في سويسرا، السيد باسكال كوشبان.

السيد كوشبان (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): لقد استمعت الجمعية العامة لعدد من النداءات للقضاء على الفقر في شتى أنحاء العالم. وقدمت أرقام توضح حالة عالمنا البائسة بالنسبة لبعض الناس، وتبعث رسالة أمل للبعض الآخر. والمهم ليس ما نعلقه على هذه الأرقام من أهمية؛ إنما هو أننا ينبغي أن نستخلص الدروس الأساسية لتوجيه نشاطنا في مجال التنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر. إن هذه الأرقام تكشف، أولا وقبل كل شي، عن الطابع العالمي للتحديات التي يواجهها العالم. فهي توضح ضرورة العمل معا بروح التضامن لتحديد الحلول التي ستعطي العولمة وجها إنسانيا.

دعونا نعمل على إعطاء العولمة وجها إنسانيا. وهذا شرط ضروري تماما لكي تقدم مجتمعاتنا وشعوبنا الدعم لهذه العملية المتطورة. فبدون مساندتهم الجماهيرية، ربما نزيد من تحفظ الرأي العام إزاء العولمة. فلنتجنب أخطاء الماضي؛ ولنتذكر التاريخ. فقبل ما يقرب من ٧٠ عاما آثر البعض، في مقاومة شديدة للعولمة، ألا ينفتحوا على الآخرين، وأن ينغلقوا على أنفسهم، وأن يختاروا القومية والحمائية والميركنتيلية. وكلنا يعلم ما كان مصير العالم من جراء ذلك.

وهذا ليس وضعنا اليوم. ذلك أن لدينا أدوات لاتخاذ الإجراءات وتعزيز الثقة في العولمة، وينبغي لنا استخدام هذه الأدوات.

إن مناقشاتنا الدائرة هنا في الجلسات العامة علامة مشجعة تشير إلى تجدد الإرادة السياسية لترجمة الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن إلى واقع ملموس. ونأمل أن نغادر جنيف وقد عززنا توافق الآراء حول أهداف التنمية الاجتماعية، ووضعنا إطار عمل للحكومات والمنظمات.

ويتبين من جميع الآراء المعرب عنها في الجمعية أنه ليست هناك وصفة جاهزة لضمان تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكن كلا منا يدرك أن الأسلوب المحدد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥ كان صائبا، حيث نال التأييد المشروع من مجتمع الأمم. ويستند هذا الأسلوب إلى أساس الاعتراف بأن السياسات الاقتصادية والاجتماعية تكمل وتدعم كل منها الأخرى. ويوضح القلق الذي أعرب عنه في كوبنهاغن بشأن التضامن والأسلوب العملي أفكار الفيلسوف اليوناني أفلاطون، الذي كتب في الكتاب الرابع من ''الجمهورية''.

> ''إن ما نرمي إليه بتأسيس دولة ليس تحقيق السعادة غير المتناسبة لطبقة واحدة، ولكن السعادة الكبرى للجميع''.

وتلك هي الروح التي تطلعت بها سويسرا إلى قمة جنيف ٢٠٠٠، إيمانا منا بالدور المرجح للإرادة السياسية المعرب عنها في الأمم المتحدة، وهي محفل دولي يمكن من إجراء مناقشات مفتوحة بشأن البُعد الإنساني للعولمة، بغية زيادة الرخاء للجميع.

لكن سويسرا ليس بوسعها أن تحقق الكثير وحدها. ولذلك، فإن بلدي يأمل أن تؤيد الجمعية العامة الحوار بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي. وهذا هو

الأسلوب الذي سنعزز به فهمنا للآثار الاجتماعية للعولمة، بتناول الروابط بين التجارة والتنمية والعمل.

وللتشجيع على الحوار بين الشمال والجنوب اتخذت سويسرا وستواصل اتخاذ تدابير من خلال استراتيجيتها لمكافحة الفقر، لا سيما بتخفيض أعباء ديون أشد البلدان فقرا. وستستثمر بذلك الموارد المالية المفرج عنها في أغراض التنمية الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك، ستواصل سويسرا عملها في إطار البنك الدولي، ومع المبادرة المتعلقة بمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

وسويسرا، انطلاقا من إيمانها بأن العمل الكريم يمثل أحد العوامل ذات الأولوية للاندماج الاجتماعي، تلتزم بالاحترام الكامل للحقوق الأساسية للعمال في جميع أنحاء العالم. كما أنها تؤيد وضع استراتيجية عالمية للعمل في إطار منظمة العمل الدولية. وترى سويسرا أيضا أن الحصول على التعليم والتدريب هو مفتاح باب التكامل الاجتماعي والعمل الكريم.

ويحدو سويسرا الأمل أن ينظر إلى الانتفاع بشبكات التكامل الاجتماعي والرعاية الصحية على أنه من الأصول التي تتقاسمها البشرية.

أخيرا، نود أن ندعم ونصون الإمكانات الاقتصادية الهائلة التي يمكن أن توفرها العولمة لتحقيق النمو والتنمية. فلنواصل التفاوض بهذه الروح بعزم وتصميم داخل الأمم المتحدة وفي منظمة التجارة العالمية.

وعلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تكفل أن يصاحب قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية بُعد اجتماعي عالمي. ويجب علينا أن نضع ملامح عقد اجتماعي وعالمي حقيقي تشارك فيه جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع حتى تكون الدولة قوية وتركز على المهام ذات الأولوية – المنظمات الدولية، وقطاع الأعمال، ونقابات العمال، والمنظمات غير الحكومية معا. إن التضامن بين الأمم، وداخلها، والتعاون بين جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع، هما النقطتان المرجعيتان الجديدتان لضمان نجاح العولمة.

لقد شجع اجتماع جنيف ٢٠٠٠ على طرح مبادرات جديدة على غرار ما تقدم. وقد لا تكون صياغة هذه المبادرات بليغة بشكل خاص، ولكن دعونا نعمل على جعلها ذات مغزى حقيقي في الميدان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة أمين المجلس الأسقفي للعدل والسلام في الكرسي الرسولي، المطران ديارموييد مارتن.

المطران مارتن (الكرسي الرسولي) (تكلم بالانكليزية): يمتاز مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية على جميع مؤتمرات القمة والمؤتمرات العالمية الأخيرة بكونه تصدى لشواغل الإنسان الفرد على نحو شامل، بدلا من التركيز على جوانب قطاعية محددة من العملية الإنمائية وبهذا الشكل أسهمت وثائق مؤتمر القمة في ظهور مقاصد وأهداف هامة جدا لمجتمع الأمم برمته.

وقد ركز مؤتمر قمة كوبنهاغن بشكل خاص على الجانب متعدد الأبعاد للفقر في عالم اليوم. ولا يمكن التصدي لظاهرة متعددة الأبعاد إلا بحل متعدد الأبعاد. والحقيقة أننا تعلمنا بمزيد من الوضوح خلال السنوات الخمس المنقضية منذ كوبنهاغن أنه لا يوجد حل وحيد للتحديات التي يطرحها الفقر والإقصاء. ولا تتضمن إيديولوجية بمفردها، ولا نموذج اقتصادي بمفرده، إجابة شافية تماما. كما لا يمكن لقطاع بمفرده التصدي للمسألة على نحو مرض. بل إننا شهدنا بمزيد من الوضوح أنه لا يمكن لأمة بمفردها أو لتكتل اقتصادي بمفرده أن يأمل بإمكاناته الذاتية وحدها حل المسائل التي لها بُعد عالمي إن ما نحتاج إليه هو مجتمع يكون دوليا حقا، يؤدي فيه كل قطاع وكل أمة الدور والمسؤولية

اللائقين في إطار من التضامن واحترام حقوق كل فرد وكرامته.

وقد تأكد مجددا في السنوات المنقضية منذ كوبنهاغن ضرورة إتباع نُهج متكاملة وشاملة إزاء التنمية الاجتماعية. وثمة وعي متجدد بأهمية النمو الاقتصادي والأسواق. ولكن يوجد أيضا إدراك متزايد بسياسات الاستثمار الاجتماعي التي يرجح أن تُفضي إلى مزيج مستدام من النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي. ويجب دمج النمو مع القيم الاقتصادية والإنسانية الأخرى، حتى يصبح النمو ''نموا نوعيا'' – أي نموا مشفوعا بالعدل، نموا مصحوبا بالاستقرار، نموا ملازما للاستدامة الإيكولوجية. ولا يمكن، خاصة في ظل اقتصاد يقوم على المعرفة، فصل النمو الاقتصادي عن الاستثمار في الإنسان، وفي القدرات الابتكارية والإبداعية للإنسان، المورد الأولي لأي اقتصاد أو أي مجتمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد الدوري (العراق)

وإلى جانب ظهور نماذج جديدة واعدة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، استجد عدد من التطورات المقلقة في السنوات الخمس الأخيرة. وأول هذه التطورات عجز مجتمع الأمم عن توفير الوسائل اللازمة – سواء المالية أو الإرادة السياسية – لتحقيق الأهداف المعلنة رسميا والمعترف رسميا بأنها يمكن تحقيقها ومستصوبة. وهذا ينطبق على الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن، وكذلك على كثير من المبادرات ذات الصلة بتخفيف الديون، بل وحتى بالإغاثة الطارئة.

وثمة شرط مسبق لازم لأي مجتمع من الأمم هو أن يفي الأقوياء والضعفاء بالوعود. إننا نحتاج، أكثر من أيما وقت مضى في تاريخ البشرية، إلى نظام دولي تقوم فيه العلاقات بين الدول على أساس سيادة القانون واحترام المعايير والالتزامات المتفق عليها دوليا، بل وأيضا على أساس الثقة والتضامن. ويجب أن تصل جميع الدول، الغنية والفقيرة، بشكل عادل إلى عمليات صنع القرار في عالمنا المعولم.

إن عدم وفاء الأمم بالالتزامات المعلنة رسميا يضعف ثقة مواطني العالم في المعايير والصكوك الدولية في وقت تتسم فيه هذه المعايير بأهمية متعاظمة يوما بعد يوم لإقامة تعاون دولي سليمي.

لقد عشنا في السنوات الأخيرة عصرا منقطع النظير من التقدم العلمي حقق فوائد كبيرة للبشرية، ولكننا لم نجد بعد من العلوم ما يكفل التقاسم السليم لهذه الفوائد، وضمان توفير فوائد التقدم بشكل منصف لجميع مواطني العالم. ولا تزال الفرصة أمامنا اليوم لوضع الأسس لحصول أشد البلدان فقرا على المدى الطويل على المعرفة، لا سيما المعرفة اللازمة للصحة وبقاء الإنسان والتنمية. ولكن علينا أن نعمل سريعا إذا ما أردنا تجنب استفحال الفارق الحالي. إن التاريخ سيحكم على جيلنا، ولعله سيحكم عليه قبل كل شيء على أساس هذا السؤال: هل نجحنا في التصدي لتحدي استخدام الثمار الهائلة للإبداع الإنساني في مجال تكنولوجيا المعلومات في خدمة البشرية حقا؟

وللتوصل إلى هذا التقاسم، فإننا نحتاج إلى ثقافة دولية جديدة للتضامن. وهذا العالم، الذي يترك الملايين من مواطنيه على هامش التقدم، لا يحق له أن ينتحل لذاته لقب ''معولم''. إن كلمة ''معولم'' يجب أن تُصبح مرادفة لكلمة ''شامل''. إننا نحتاج إلى العولمة مع التضامن، والعولمة دون التهميش. فليس ثمة بديل مجد للتضامن. والخيار الآخر الوحيد هو عالم يرتكز على حماية المصالح الفردية، عالم أساسه الخوف والريبة والإقصاء.

إن الأسباب الأساسية للفقر في كثير من أنحاء العالم اليوم ترتبط بالحروب والصراعات. فالحروب والصراعات

تعوق جميع أشكال الاستقرار والتقدم الاجتماعي، كما أنها تتسبب في عواقب إنسانية وخيمة من حيث الموت والأضرار، حتى بالنسبة للأطفال والأبرياء. فضلا عن أنها تلحق الضرر بالبيئة الطبيعية والبنية الأساسية البشرية، مما يؤدي إلى انتكاس عقود من التقدم.

إننا لم نعد نملك ترف العيش في وهم أنه يمكن فصل المسألتين الاجتماعية والأمنية في النظام الدولي. فلا يمكن استدامة أمن الأمة إلا عندما يعيش مواطنوها في أمن وازدهار وينعمون بالمواهب التي وهبهم الله إياها. وكلنا يعلم جيدا ما هي تكاليف انعدام الأمن والصراعات. ولا شك أن بوسع مجتمع الأمم أن يجد السبل للتصدي الفعال لمسائل من قبيل الاستغلال الاقتصادي لحالات الصراع. أو الإنفاق الكبير وغير المتناسب على الأسلحة. هذه مسائل تؤثر على حياة وسبل عيش ملايين الناس اليوم.

إن السلام مفهوم ثري جدا يلخص في جذوره الإنجيلية ما نسميه اليوم التنمية الاجتماعية. إن السلام علاقة بين شعوب وشعوب، يعيشون في ظله في وئام فيما بينهم ومع بيئتهم. إنه مفهوم يمكن أن يحقق كل شخص في إطاره مواهبه تحقيقا تاما، كما يجري في ظله تقاسم نعم الخليقة – المادية والروحية – بشكل منصف.

إن اجتماعنا بعد خمس سنوات من كوبنهاغن، والتزاماتنا المتعهد بها هذه الأيام. تُشكل اعترافا بأن كثيرا منا يتطلعون، بينما نبدأ قرنا جديدا وألفية جديدة، إلى رؤية البشر يعيشون في سلام، رؤية عالم تتقاسم فيه الأمم، الغنية والفقيرة. ثروات كل منها – ولا أعني مجرد الثروة كمورد اقتصادي ولكن بكل معناها الإنساني والثقافي والروحي. وليبارك الله في مسعانا المشترك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب للمنظمة الدولية للفرانكفونية، السيد رضا بوعبد.

السيد بوعبد (المنظمة الدولية للفرانكفونية) (تكلم بالفرنسية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم البلدان الناطقة بالفرنسية المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية.

إن البلدان الناطقة بالفرنسية المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة تؤكد مجددا رسميا تقيدها بالالتزامات المتعهد بها في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن. كما أنها تؤكد استمرار ملاءمة الإعلان وبرنامج العمل المعتمدين في عام ١٩٩٥؛ والالتزامات المتعهد بها في تلك المناسبة والتقدم المحرز منذ ذلك الحين؛ واستعدادها للوفاء بهذه الالتزامات والأهداف من خلال الحوار والتعاون؛ والتزامها بالعمل معا لمواجهة تحديات العولمة عن طريق دعم التضامن الدولي.

وخلال السنوات الخمس الماضية، لم تفقد مسألة التنمية الاجتماعية شيئا من أهميتها. وتلاحظ بلداننا بارتياح أن معظم السياسات الوطنية، وكذلك الاستراتيجيات التي نفذتها المنظمات الدولية، تشمل الآن بُعدا اجتماعيا هاما.

وعلاوة على ذلك، توضح الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي التكافل القوي بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي. ولا يجوز أن يولى الاهتمام في أي وقت لأحد هذين البعدين على حساب الآخر. فالأخلاقيات والعدل والتكامل والأمن البشري والجدوى والتنمية، هي اليوم السمات الأساسية للنموذج الجديد للتعاون والشراكة.

لقد أحرز تقدم – لم يجر تقاسم فوائده بشكل منصف على الدوام – منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن. وشهدنا تطورات مشجعة فيما يتعلق بتحقيق أهداف معينة مثل محو الأمية، ومتوسط العمل المتوقع، والالتحاق بالمدارس،

والانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية، والمساواة بين الرجل والمرأة. ويسرنا في هذا السياق عقد المنتدى العالمي للتربية في داكار في نيسان/أبريل الماضي.

بيد أن هناك التزامات لم يتم الوفاء بها البتة. فعلينا أن نلاحظ أن الإنسان لم يشغل بعد مركز التنمية الاجتماعية. ووجود ١,٣ مليار شخص يعيشون يوميا بأقل من دولار واحد، ونحو ٨٠٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية في العالم، يعني أن الهدف الأول لكوبنهاغن – القضاء على الفقر المدقع – يظل للأسف موضوع الساعة بكل ما في الكلمة من معنى. فاستمرار هذا الاختلال في عالم متزايد الثراء يشكل إجحافا كبيرا — ومن ثم يصدم المشاعر بمزيد من القوة.

إن بعض المواضيع الرئيسية لمؤتمر قمة كوبنهاغن، وسأقتصر على ذكر بعضها – أهداف العمالة الكاملة، والتكامل الاجتماعي، والتنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، وزيادة الموارد للتنمية الاجتماعية، والأهداف المتصلة ببرامج التكيف الهيكلي – بعيدة عن أن تكون قد تحققت.

إن حالة العالم تدفعنا إلى تجنب اللجوء بأي شكل إلى النماذج الفردية وإلى رفض محاولات الانغلاق على النفس أو الأحادية أو الحمائية. وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم أكثر من أيما وقت مضى إقامة الحوار والتعاون وزيادة التضامن الدولي.

إن الفرانكفونية تقوم على أساس قيم أخلاقية مشتركة: وبشكل خاص الاقتناع المشترك بأن الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يوفران أساسا ضروريا لتحقيق التنمية الاجتماعية الدائمة، التي يجب أن يغذيها الحوار والتنوع.

ومن الوسائل العديدة للحماية من نزعات الانعزال والأحادية الحوار بين الشمال والجنوب؛ وتوسيع نطاق التعاون فيما بين بلدان الجنوب، لا سيما من خلال تعزيز التبادلات بين آسيا وأفريقيا، ومن خلال تحسين التعاون التقني فيما بين البلدان النامية؛ وزيادة المبادرات الداعمة لقيام عالم متعدد الأقطاب؛ وتقوية القدرات الإنمائية؛ وتطوير القطاع الخاص بدعم من التكامل الإقليمي الفعال. وينبغي إعداد استراتيجيات فعالة بقدر أكبر بمشاركة الجهات المانحة للقضاء على الفقر وتمكين الجميع من الانتفاع بالخدمات الاجتماعية الأساسية.

وفي هذا الصدد وضع مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأفريقيا، الذي عقد في القاهرة في نيسان/أبريل الماضي، والذي جمع رؤساء دول وحكومات من أفريقيا والاتحاد الأوروبي، تفاصيل الخطة التمهيدية لإقامة تعاون إقليمي عملي جديد. واعتمدت خطة عمل في ذلك الوقت أهدافها تساند إلى حد بعيد أهداف مؤتمر قمة كوبنهاغن. ومن المتوقع لمشروع إنشاء منطقة تجارة حرة بين أوروبا وبلدان البحر المتوسط بحلول عام ٢٠١٠ أن يعزز في نهاية المطاف اقتصاد المنطقتين. وينبغي التعبير بقوة على الصعيدين الوطني والدولي عن التضامن في مواجهة تحديات العولمة، التي يمثل اقتصاد السوق العامل الحافز لها.

وعلى الصعيد الوطني، تظل الدولة الضامن الأساسي لاستراتيجيات التنمية الاجتماعية، ومن ثم التكامل الاجتماعي. ويجب على الدولة أيضا، لدى إدارة شؤون اقتصاد السوق على النحو الملائم، أن تستبق التطورات الاقتصادية والاجتماعية لكي تكيف آليات السوق وتمنع جميع أشكال الإقصاء باتخاذ تدابير دقيقة الهدف.

ويجب على الدولة ممارسة هذه المهمة الرئيسية على نحو شفاف ومسؤول. ومن أجل الشروع في ذلك، فهي تحتاج إلى تلقي الدعم والمساندة من جميع الأطراف الفاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية: المجتمعات المحلية، وقطاع

الأعمال، والشركاء الإنمائيين، والمنظمات غير الحكومية، والقواعد الشعبية. ويمثل ظهور شراكات جديدة في المجتمع المدني في كثير من البلدان عاملا مشجعا. ويجب على الدولة – وهذه إحدى مهامها الأساسية – تعزيز الإنصاف الاجتماعي في سياق التضامن بين جميع أعضاء المجتمع الوطني.

وعلى الصعيد الدولي، يجب ممارسة التضامن على سبيل الأولوية في المجالات التالية: الاستمرار في تدابير تخفيف الديون عن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ البحث عن حلول مبتكرة بالنسبة للبلدان متوسطة الدخل المثقلة بالديون، التي تتسم بسوء المؤشرات الاجتماعية؛ عكس اتجاه الميل إلى تخفيض المساعدة الإنمائية الرسمية؛ فتح الأسواق أمام المنتجات المصدرة من البلدان النامية؛ تعزيز التعاون لمواجهة التحديات عبر الوطنية؛ السعي إلى هيكل مالي دولي أكثر اتساقا وشفافية؛ تحسين حماية الناس بزيادة تقاسم فوائد التقدم الطبي؛ اتخاذ إجراءات لدعم معايير العمل النموذجية الأساسية ومكافحة تشغيل الأطفال.

واتخذت مجموعة الـ ٨ قرارات هامة بشأن إلغاء ديون البلدان المثقلة بالديون، وينبغي إيلاء الأولوية لتنفيذها بشكل فعال. ومن الأهمية بمكان الوفاء بتعهدات تقديم تبرعات لتمويل المبادرة المتعلقة بمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. واستنادا إلى ما تقدم، ينبغي مواصلة السعي إلى الهدف الطموح المتمثل في استفادة ثلاثة أرباع جميع البلدان المعنية من الآن وحتى نهاية عام ٢٠٠٠.

وللمحافظة على الجدول الزمني، يجب حشد جميع الأطراف الفاعلة، وهي: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، والبلدان الدائنة، والبلدان المدينة. ويجب التركيز على هذا الجهد المشترك لمكافحة الفقر. كما أن إلغاء الديون يجب أن يسهم على سبيل الأولوية في التقدم الاجتماعي. وفي الوقت ذاته، يلزم اتخاذ تدابير دولية للحيلولة دون التقلبات المالية الشديدة وما يترتب عليها من صدمات وتكاليف بشرية، والتحكم في تلك التقلبات.

في الوقت ذاته، أصبح من الضروري اتخاذ إجراءات وطنية ودولية متضافرة لتسوية مسألة مديونية البلدان النامية متوسطة الدخل على أفضل وجه ممكن من أجل حل المشاكل المحتملة بشأن خدمة الديون على المدى الطويل بحلول مبتكرة من قبيل إعادة استثمار الديون في برامج اجتماعية.

الالتزام بتخصيص الرقم المستهدف وقدره ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، الذي أعيد التأكيد عليه رسميا في كوبنهاغن، ما زال هدفا بعيد المنال. ويجب أن تظل المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من انخفاضها في السنوات الأخيرة، من الركائز الأساسية التي يقدمها المجتمع الدولي لدعم البلدان النامية الأشد فقرا. ولذلك، من المستصوب تماما ألا ندخر جهدا لعكس الانخفاض في المساعدة الإنمائية الرسمية. ومن المشجع في هذا الصدد التطور الملاحظ في الإحصاءات الأخيرة للجنة المساعدة الإنمائية.

وينبغي تعزيز وصول المنتجات المصدرة من أقل البلدان نموا إلى الأسواق. ويؤكد تقرير الأمين العام لمؤتمر قمة الألفية بشكل صائب أن البلدان التي نجحت في التكامل في العملية للتبادل هي المستفيدة الأولى من إمكانات النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية الناجمة عنه. وليس بوسع جميع البلدان للأسف أن تستغل الفرص المرتبطة بالأسواق المفتوحة. ولتمكين أقل البلدان نموا من الاستفادة من فوائد التجارة المتعددة الأطراف، ينبغي للبلدان الصناعية أن تلتزم بتعزيز وصول جميع صادراتها إلى الأسواق.

ونرحب في هذا الصدد بالمبادرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعقد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث لأقل البلدان نموا في بروكسل، في النصف الأول من عام ٢٠٠١. ومن الآفاق المشجعة الواجب متابعتها، ينبغي التركيز على اقتراح الاتحاد الأوروبي بضمان الوصول الحر، المعفى من الرسوم والحصص، لمعظم السلع من أقل البلدان نموا.

وبالنظر إلى التحديات عبر الوطنية، ينبغي أيضا تعزيز التعاون الدولي. ويجب إيلاء الأولوية لتطوير إجراءات عالمية للتعامل بفعالية مع المشاكل المتزايدة التي تتجاوز إمكانية تدخل الحكومات، بما في ذلك مكافحة الجريمة المنظمة، والتدهور المزعج للبيئة، ومكافحة الأوبئة الشديدة.

ويجب أيضا إبداء هذا التضامن الدولي إزاء العمال المهاجرين. فينبغي ضمان تمتعهم بفوائد الحماية التي تنص عليها الصكوك الوطنية والدولية ذات الصلة، واتخاذ تدابير محددة وناجعة لمكافحة استغلالهم. ولهذه الغاية، نحث جميع البلدان على النظر في التصديق الكامل على الصكوك الدولية المتعلقة بالعمال المهاجرين، وتطبيقها.

إن أقل من ١٠ في المائة من جميع البحوث الطبية الجارية في شتى أنحاء العالم تتناول المشاكل الصحية التي تؤثر على ٩٠ في المائة من سكان العالم. وهذا التفاوت الصارخ يؤدي إلى زيادة التفاوت بين السكان فيما يتعلق بالصحة.

إن نطاق انتشار وباء الإيدز بشكل منقطع النظير، وتكلفته الباهظة بشكل خاص على تنمية تلك البلدان الشديدة الفقر أصلا، يقتضي حشد جهود السلطات العامة والمجتمع الدولي بأسره. ويجب أن تكون الغلبة للتضامن الدولي لوضع حد لهذا البلاء الذي راح ضحيته بالفعل ١٦ مليون شخص، وأصاب ٣٣ مليون شخص، ثلثيهم في أفريقيا.

والمجتمع الدولي بأسره يجب أن يحشد جهوده. كما يلزم أن تبذل الدول المتضررة بهذا البلاء جهدا وقائيا. وللصناعات الصيدلية الأساسية في البلدان المتقدمة أيضا دور رئيسي، في إطار القوة الدافعة للحكومات، لإعداد مصل، وكذلك توفير حصول أشد الناس فقرا على العلاج الموجود. ويمكننا أن نرحب في هذا الصدد بمبادرة برنامج الأمم المتحدة المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لإقامة شراكة تشمل الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص لمكافحة مرض الإيدز في أفريقيا، وبمشروع تنظيم مؤتمر ثلاثي معني بالحصول على الأدوية. ونرحب بنفس الروح بمؤتمر القمة الذي عقد مؤخرا في أبوجا، نيجيريا، لدعم مكافحة الملاريا.

تتطلب العولمة، وهي ظاهرة لا يمكن تفاديها، سياقا اجتماعيا مستداما يمكن التعويل عليه. وينبغي أن يمثل تنفيذ إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في موقع العمل الهدف من تعزيز التعاون، لا سيما من خلال آلية المتابعة الترويجية. فهذا الصك التضامني، الذي لا يسوغ اللجوء إلى الحمائية، يمكننا من تنفيذ تدابير التعاون والمساعدة التقنية لصالح البلدان التي لا تزال تواجه صعوبات في الوفاء التام بالتزاماتها الناجمة عن ميثاق منظمة العمل الدولية.

وتلتزم بلداننا في هذا الصدد بتعزيز التعاون فيما بينها، للتمكن من تطبيق معايير العمل النموذجية الأساسية بصورة تامة، فهي الضمان الوحيد لإنشاء نظام اجتماعي عالمي متوازن. وبالمثل، فإن التعاون بين الشمال والجنوب في إطار منظمة العمل الدولية ينبغي أن يمكننا من مكافحة تشغيل الأطفال بشكل فعال من خلال تركيز التعاون في هذا الميدان.

ويمكن أيضا استطلاع سُبل ابتكارية أخرى مثل إنشاء صندوق تضامن عالمي يمول بالتبرعات، ويركز على

القضاء على الفقر، كما جرى التركيز على ذلك في مؤتمر القمة الخير للاتحاد الأوروبي وأفريقيا الذي عقد في القاهرة.

التنمية الاجتماعية للجميع في عالم معولم، وهو عنوان اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة، هو هدف تتفق عليه تماما جميع البلدان الناطقة بالفرنسية. إن هذه البلدان تود أن تشير اليوم إلى أنها ملتزمة تماما بتحقيق الأهداف الأساسية لتلك الغاية بروح من التبادل والتعاون والدعم المتبادل المتأصل في العالم الناطق بالفرنسية. وإذا أريد أن يسود مناخ للحشد والحماس الخاص في القرن الجديد، أو حتى أن تظهر أغراض الألفية، بالمعنى الإيجابي للكلمة، فيجب أن يتجسد ذلك في الكفاح الطوعي والمستمر من أجل التنمية الاجتماعية في كل بلد، ومن أجل كل فرد من أفراد المجتمع الدولي.

إننا ندرك تماما صعوبة المهام والتحديات التي سنواجهها. والدول الأعضاء في المنظمة الدولية للفرانكفونية بالموافقة على مواجهة هذه التحديات، تعتزم أن تؤدي أيضا واجبها في الانخراط في حوار في ظل التنوع، وهو أمر لازم أكثر من أيما وقت مضى في سياق العولمة، حتى يظل الإنسان في مركز التغير السياسي والاقتصادي والاجتماعي المقبل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أنوه بأن البيان الذي أدلى به للتو ممثل المنظمة الدولية للفرانكفونية كان طويلا بالأحرى.

(تكلم بالانكليزية)

أعطي الكلمة الآن لمفوض الجماعة الأوروبية لشؤون التنمية والمعونة الإنسانية، السيد بول نيسلون.

السيد نيلسون (الجماعة الأوروبية) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أخطب في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. لقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، الذي عقد في كوبنهاغن في عام ١٩٩٥، خطة جديدة طموحة لدعم العمالة، والقضاء على الفقر، والتكامل الاجتماعي بأبعاده المتنوعة، مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين. وأدى ذلك إلى إثارة المسائل الاجتماعية على المستوى الدولي. وبعد انقضاء خمس سنوات يمكن إصدار تقييمات مختلفة، رهنا بما إذا كنا ننظر إلى أثر المؤتمر على السياسة العامة وتحديد الأولويات أو إلى أثره على حقائق الواقع في البلدان النامية.

أتناول أولا الأثر على السياسية العامة. فعلى مستوى السياسة العامة، أثبتت الرسالة الموجهة من كوبنهاغن فائدتها وأثرها. فقد نادت الخطة بإيجاد حلول جديدة وابتكارية لمشكلة الديون متعددة الأطراف، مما أدى إلى التفكير الذي أفضى إلى المبادرة المتعلقة بمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. فما كان آنذاك طلبا تدريجيا أصبح الآن يلقى قبولا واسع النطاق، بما في ذلك من جانب المؤسسات المالية الدولية. والحد من الفقر، الذي تصدر أعمال مؤتمر قمة التنمية الاجتماعية، أصبح هدفا إنمائيا معمما، ويجري تحويله إلى واقع تنفيذي في البرامج الإنمائية حول العالم.

وقد شهدنا خلال الأسبوع الماضي تأكيدا مجددا على الأهداف المحددة في برنامج عمل كوبنهاغن، الذي ترحب به الجماعة الأوروبية. إن التزامات كوبنهاغن، التي تعززها معاهدة أمستردام للاتحاد الأوروبي، التي دخلت حيز النفاذ في أيار/مايو ١٩٩٩، تمثل أولويات على المستوى الأوروبي وفي سياساته الخارجية، لا سيما فيما يتعلق بالبلدان النامية والبلدان الأقل نموا.

لقد شكلت التزامات كوبنهاغن عنصرا أساسيا فيما أعلنت عنه مؤخرا الجماعة الأوروبية من توجه سياسي للتعاون الإنمائي، يرمي إلى إقامة روابط أوثق بين القضاء على الفقر والتنمية الاجتماعية، وإلى تحسين اتساق السياسة العامة. وبهذه الاستراتيجية، انضمت الجماعة الأوروبية إلى

الاتجاه السائد بشأن كيفية إقامة تعاون إنمائي جيد. كما أدمجت التزامات مؤتمر القمة إدماجا كاملا في اتفاق الشراكة الموقع عليه مؤخرا بين الاتحاد الأوروبي ومجموعة الدول الأفريقية ودول البحر الكاريبي والمحيط الهادئ. ويقوم ذلك الاتفاق على أساس مفهوم أن القضاء على الفقر ووضع التنمية البشرية في المركز عاملان أساسيان للتنمية المستدامة ولدمج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي.

وعلى المستوى متعدد الأطراف، تشجع الجماعة الأوروبية بنشاط على بدء جولة جديدة جامعة للمفاوضات التجارية داخل منظمة التجارة العالمية، حيث يمكن التصدي بفعالية للشواغل الإنمائية، حتى تتاح لجميع البلدان فوائد وفرص النمو التي يوفرها نظام التجارة متعدد الأطراف.

إن المسؤولية السياسية للحكومات عامل أساسي، حيث إن الاستراتيجيات الوطنية يجب أن تكون مملوكة تماما للحكومات الوطنية والمجتمع المدني. وتتجلى الملكية الكاملة في خطط العمل الوطنية التي تولي أولوية عامة للحد من الفقر في السياسات الوطنية وتستهدف المسائل الصعبة مثل إصلاح الأراضي، وتوزيع الدخل، والضرائب. والافتقار إلى إحصاءات معدة محليا عن هذه المسائل يشكل عائقا حقيقيا في طريق اتخاذ تدابير فعالة على الصعيد الوطني. إن البلدان النامية تعيش المشاكل التي نناقشها هنا، ومن المؤسف أن خطط العمل تتصدى للإحصاءات المتوافرة في عواصم البلدان المانحة فقط.

إن برنامج كوبنهاغن متطور من حيث تحديد ملامح الفقر على أنه ليس مجرد انخفاض الدخل. وقد تمت مناقشة نصوص بشأن الارتباط بين الفقر والبيئة وقضايا الجنسين، والاتفاق عليها. والتعاون الإنمائي الجيد يتجاوز وبكثير نقل الأموال. فيجب أن يجري حوار أمين بين شركاء متساوين لضمان توجيه المعونة إلى أولويات يحددها المستفيدون النهائيون.

ويجب الاعتراف علنا بأن الفساد وغياب الحكم الصالح يهدم الهياكل والقيم الاجتماعية التي تنبني عليها التنمية الاقتصادية والحد من الفقر. والاتحاد يعلم من تجاربه الخاصة أن الإصلاح الاقتصادي والنمو الاقتصادي يجب أن يصحبهما الترابط الاجتماعي. ومن هذا المنطلق، يمثل الحكم الرشيد عنصرا هاما في الحد من الفقر.

إن عملية كوبنهاغن هي إحدى عمليات المتابعة لمؤتمرات الأمم المتحدة. وقد اعتمدت الجمعية العامة قبل ثلاثة أسابيع في دورتها الاستثنائية عن موضوع ''المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين''، مزيدا من الالتزامات. ونرحب بالاعتراف بهذه النتيجة في عملية كوبنهاغن كذلك، فإردافها بتعزيز أحكام معاهدة أمستردام بشأن حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين سيوجه أعمال الجماعة في هذا المجال في السنوات القادمة.

إن الأهداف الأساسية لإعلان وبرنامج عمل كوبنهاغن تتسم بالأهمية أيضا بالنسبة للاتحاد الأوروبي. وقد اتخذت مبادرات جيدة هامة منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن، بما في ذلك استراتيجية العمل الأوروبية. وسجلت دورة لشبونة للاتحاد الأوروبي تقدما إضافيا، وحددت أهدافا طموحة في ميدان العمل، كما نظرت في مبادرات جديدة لتحديث نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز الدمج الاجتماعي الذي سيكون له أثر حاسم في القضاء على الفقر في الاتحاد الأوروبي.

أنتقل بعد ذلك إلى أثر المؤتمر على حقائق الواقع. فتوافق الآراء الدولي يتقدم فيما يبدو في الاتجاه الصحيح. بيد أننا لم نر بعد أثر ذلك بشكل ملموس على واقع البلدان النامية. فالعولمة تنطوي على مزيد من أخطار التهميش،

لا سيما بالنسبة لأشد البلدان فقرا. والأرقام مذهلة: ٨٦ في المائة من الاستهلاك العالمي مثلا يتركز في أيدي ٢٠ في المائة من السكان. ومن حيث الأرقام المطلقة، يعيش عدد متزايد من الناس تحت خط الفقر. السياسة العامة موجودة والمؤسسات موجودة. لكن ما نحتاج إليه هو بث مزيد من الطاقة السياسية في روح تنفيذ هذه السياسات.

ولنعترف علنا بأن الجهات المانحة يجب أن تكون أكثر سخاء. وليس من عذر يسوغ تخفيض ميزانيات المعونة. ويسرني أن أعلن أن المعونة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي من خلال برامج الجماعة التي تشرف عليها اللجنة تظل مستقرة. وهي تمثل ١٠ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. وتمثل المساعدة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، إلى جانب المساعدة التي تقدمها دوله الأعضاء، أكثر من ٥٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية. ولا بد من أن يبذل كل فرد المزيد.

إن تخفيف الديون هو أحد المجالات القليلة التي يحرز فيها تقدم ملموس فيما يبدو. ويجب تمويل المبادرة المعززة المتعلقة بمديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا تاما. وستوقع اللجنة الأسبوع القادم على اتفاق بتقديم تبرع قدره مليار يورو من الجماعة الأوروبية لمواجهة تكاليف تخفيف الديون بشكل أسرع وأعمق وأوسع نطاقا. ونحن نشجع الجهات المانحة الأخرى على أن تحذو حذونا.

تلخيصا لما سبق، من الطبيعي أن تسبق الفكرة العمل. ومهلة خمس سنوات لتحقيق نتائج إزاء التحديات الهائلة التي تواجهنا قد لا تبدو طويلة. ففي عام ١٩٩٥، كان برنامج عمل كوبنهاغن يشق جبهة جديدة. أما في عام ٢٠٠٠، فإنه يقف صامدا، وقد أكد الزمن ضرورة تحقيق أهدافه الحتمية.

وتمشيا مع غاية هذه الدورة الاستثنائية، تحتاج عملية متابعة برنامج عمل كوبنهاغن وتنفيذه إلى مزيد من التعزيز والتوجه نحو النتائج للتصدي للتحديات المختلفة التي تواجه التنمية الاجتماعية المستدامة في واقع العولمة الجديد.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للمدير العام لقسم الترابط الاجتماعي بمجلس أوروبا، السيد قسطنطين بلفاتشي.

السيد بلفاتشي (مجلس أوروبا) (تكلم بالانكليزية): يرحب مجلس أوروبا بحرارة بعقد هذه الدورة الاستثنائية باعتبارها فرصة ثمينة لإعطاء زخم متجدد للالتزامات الهامة التي تعهد بها المجتمع الدولي في كوبنهاغن قبل خمس سنوات. وخلال هذه الفترة، عملت الدول الأعضاء الـ ٤١ في مجلس أوروبا، والتي تغطي القارة الأوروبية بأكملها تقريبا، على تعزيز التزامها بالتنمية الاجتماعية. وتمت ترجمة هذا التأكيد الجديد على المسائل الاجتماعية على أرفع مستوى سياسي عندما حدد رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في مؤتمر القمة الثاني لمجلس أوروبا، المعقود في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، أن الترابط الاجتماعي هو أحد الاحتياجات الأكثر أهمية لتوسيع أوروبا.

وعلاوة على ذلك، قرر مجلس أوروبا، بدعم وتشجيع من الأمانة العامة للأمم المتحدة، تنظيم مؤتمر أوروبي معني بالتنمية الاجتماعية كإسهام إقليمي في إعداد هذه الدورة الاستثنائية. وذلك الحدث، الذي عقد في كانون الثاني/يناير من هذا العام في دبلن بناء على الدعوة الكريمة التي وجهتها الحكومة الأيرلندية، مكن البلدان الأوروبية من التأمل معا في الرسالة التي ترغب في نقلها إلى جنيف. وأسفر المؤتمر عن اعتماد اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا، المجتمعة على مستوى وزراء الخارجية، رسالة سياسية موجهة لهذه الدورة الاستثنائية. وتم تعميم هذه الرسالة على المشاركين، مع

وثيقتين أخريين تم إعدادهما خصيصا للدورة الاستثنائية، ألا وهما تلخيص الرئيس للمؤتمر الأوروبي للتنمية الاجتماعية، وورقة بعنوان ''التنمية الاجتماعية في أوروبا: إسهام مجلس أوروبا''.

وقد أعلنت اللجنة الوزارية في رسالتها السياسية ما يلي:

> ''إن التنمية الاجتماعية توفر الأساس الجوهري لتنمية مجتمعات جامعة، وتحقيق نمو اقتصادي متين، ومنع نشوب الصراع''.

ويعزز مجلس أوروبا التنمية الاجتماعية في أوروبا بوسيلتين أساسيتين: من خلال الميثاق الاجتماعي الأوروبي، الذي يتضمن مجموعة واسعة من الحقوق الاجتماعية في شكل صك قانوني دولي، وجهاز رقابي متطور؛ ومن خلال استراتيجيته للترابط الاجتماعي، التي يعد المجلس بالاستناد إليها نهجا متكاملا ومشتركا بين القطاعات للتصدي للمشاكل الاجتماعية الرئيسية التي تواجه البلدان الأوروبية اليوم.

ويتمثل تنفيذ استراتيجية الترابط الاجتماعي في رصد تطبيق الصكوك القانونية لمجلس أوروبا في المجال الاجتماعي، وإعداد مبادئ توجيهية متفق عليها للسياسة العامة، وتبادل المعلومات بشأن الممارسات الحسنة، وتعزيز التعاون الثنائي مع الدول الأعضاء الراغبة في إصلاح جوانب من سياساتها الاجتماعية، وإعداد مشاريع رائدة في الميدان، وإعطاء قروض لمشاريع محددة من خلال مصرف التنمية لمجلس أوروبا.

ومجالات السياسة الاجتماعية التي يعمل فيها مجلس أوروبا بنشاط بشكل خاص هي: الحماية الاجتماعية؛ حصول الأشخاص المستبعدين، أو المعرضين لخطر الإقصاء، على الحقوق الاجتماعية، لا سيما الحماية الاجتماعية والإسكان وفرص العمل؛ تحسين حالة الأطفال في أوروبا، وحمايتهم، بما يتمشى مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل؛ الاندماج الاجتماعي للمهاجرين وأفراد الأقليات الطائفية المحرومة.

وفي المستقبل، ومن أجل متابعة هذه الدورة الاستثنائية بشكل محدد، فإننا نعتزم التصدي مباشرة لمسألة الفقر والإقصاء الاجتماعي، بأن نعرض مثلا على الحكومات المساعدة في إعداد استراتيجيات وطنية متكاملة لمكافحة الفقر. ومن الضروري، فيما نرى، استحداث استراتيجيات ذات أهداف ومقاصد محددة وآليات للرصد، وإشراك الفقراء في تخطيطها وتنفيذها.

وعلى الرغم من أن ولاية منظمتنا تركز في المقام الأول على الحالة داخل دولها الأعضاء، فإننا لا نتجاهل السياق العالمي للتنمية الاجتماعية. فمركز الشمال – الجنوب التابع للمنظمة، الذي مقره في لشبونة، يسعى إلى إثارة وعي الأوروبيين إلى أننا نعيش في عالم متكافل. وقد نظمنا، في إطار إسهامنا في عملية كوبنهاغن + ٥، حملة جماهيرية بعنوان ''التكافل والتضامن العالميان: أوروبا تكافح الفقر والإقصاء الاجتماعي''.

وعلاوة على ذلك، وفي إطار متابعة هذه الدورة الاستثنائية، فإننا نعتزم تنظيم مؤتمر أقاليمي بشأن المعايير الاجتماعية، بصورة مشتركة مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، في العام القادم. وفي وقت يتزايد فيه الوعي بالحاجة إلى التوصل إلى اتفاق دولي على معايير اجتماعية دنيا في الاقتصاد العالمي، فإن مجلس أوروبا يتوق إلى أن يشاطر مناطق أخرى من العالم خبرته في إعداد وتنفيذ صكوك تقريرية للمعايير في المجال الاجتماعي. هذا، ويلتزم مجلس أوروبا بشكل متزايد لا بتعزيز الترابط الاجتماعي في أوروبا فحسب، بل وأيضا بالإسهام في الجهود الدولية من أجل التنمية الاجتماعية.

ختاما، إن أفضل ما يمكن أن أفعله هو الاستشهاد مرة أخرى بمقطع من الرسالة السياسية للجنة الوزارية، وفيما يلي نصه:

”إن مجلس أوروبا سيبحث نتائج مؤتمر جنيف ٢٠٠٠ بغية المشاركة بنشاط في الجهود الدولية للنهوض ببرنامج التنمية الاجتماعية“.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لكبيرة المستشارين الإقليميين للمنظمة الدولية للهجرة السيدة بيلار نورزا.

السيدة نورزا (المنظمة الدولية للهجرة) (تكلمت بالانكليزية): يسرني أن أخطب في الجمعية العامة باسم المنظمة الدولية للهجرة.

الهجرة ظاهرة عالمية. ولقد قيل الكثير عن تدفقات الهجرة الدولية من الشرق إلى الغرب ومن الجنوب إلى الشمال. ولكن استراليا ونيوزيلندا وأمريكا الشمالية وأوروبا الغربية هي في الواقع مقصد مجرد جزء من المهاجرين في العالم. فمعظم المهاجرين ينتقلون من بلد نام إلى بد نام آخر. والدافع للهجرة يكون في أغلب الأحيان أسبابا اقتصادية: تحسين الفرص، ورفع مستويات المعيشة، ومحاولة تقاسم الثروة في البلدان ذات الاقتصادات الأكثر تقدما. ولكن المهاجرين ضعفاء، ويصابون بخيبة الأمل بشكل شبه دائم بسبب الوعود الزائفة والتوقعات غير الواقعية.

لقد كانت الهجرة على الدوام من سمات التاريخ البشري. وكان ينظر إليها في بعض الفترات على أنها قوة إيجابية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. ونحن نعلم من التجربة أن الهجرة لا تكون مفيدة إلا عندما تكون التنقلات البشرية منظمة.

لقد صاغ المجتمع الدولي، قبل خمس سنوات في كوبنهاغن، سلسلة من الوعود بغية ضمان تحقيق التنمية الاجتماعية. وأحد تلك الوعود، وهو الحد من الفقر، كان من الأهداف الأساسية. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فقد اتضح من كثير من البيانات التي أدلي بها هذا الأسبوع أنه لم يتم الوفاء بكثير من الوعود المتعهد بها في عام ١٩٩٥.

وقد أسهمت المنظمة الدولية للهجرة، إلى جانب الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، من خلال أنشطة محددة للمهاجرين وأسرهم، في ضمان الوفاء ببعض وعود كوبنهاغن بشأن الهجرة. وقد استفاد عدد كبير من بين الـ ١٥٠ مليون مهاجر الذين اجتازوا الألفية الجديدة من نتائج العولمة. ولكن راح آخرون ضحايا هذه الظاهرة؛ ذلك أنه لم يتم الوفاء على نحو منصف بالوعود المقطوعة في كوبنهاغن.

ويواجه المهاجرون تناقضا متعاظما في مجالي احترام حقوقهم واندماجهم الاجتماعي. فمن ناحية، يمتلك المجتمع الدولي آلية مذهلة ومتطورة – تتألف من معاهدات واتفاقيات وتوصيات – تحدد وتحمي حقوق الإنسان للمهاجرين. ولسنا في حاجة إلى صكوك دولية جديدة، إن كل ما نحتاجه هو تطبيق الصكوك السارية. فالاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم تضم في صك واحد جميع حقوق المهاجرين – سواء كانت مدنية أو اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو متصلة بالعمل. وحتى الآن لم يصدق على الاتفاقية سوى ١٢ بلدا، بينما يلزم ٢٠ توقيعا حتى تدخل حيز النفاذ.

ومن ناحية أخرى، لم يعد ينظر للهجرة على أنها قوة إيجابية أو عامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر المهاجرون في كثير من الأحيان أناسا مختلفين، فيتعرضون للاستغلال والتهميش، بل وللإهانة. وهناك كثير من الدلائل على التمييز ضدهم في الوظائف والتعليم والخدمات الأخرى. ويمكن أن يواجه المهاجرون، بسبب انتمائهم إلى

ثقافات مختلفة، العنصرية والعنف العنصري، ويمكن استخدامهم كبش فداء لجميع الآفات الداخلية في مجتمعاتنا. وكثيرا ما نقلل من شأن الإسهامات التي يقدمها المهاجرون، بل وننساها في الواقع فالمبالغ النقدية الهائلة التي يحولها العمال المهاجرون إلى بلدانهم تسهم في اقتصاداتها، ولكن المهاجرين يمكنون المجتمعات المضيفة أيضا من التقدم والمحافظة على رخائها. إن الهجرة سمة دائمة للتاريخ البشري، وكان ينظر إلى العمال المهاجرين في فترات معينة على أنهم قوة إيجابية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

إن مكافحة الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم تتطلب تعزيز التعاون الدولي لتجنب مزيد من الأحداث المأساوية، مثل المأساة التي وقعت مؤخرا في دوفر حيث توفي ٥٨ مهاجرا؛ إذ أغلقت عليهم حاوية نقل مخصصة لنقل السلع لا البشر. وللأسف، فقد سلطت هذه المأساة الضوء على الظاهرة المتنامية للهجرة غير المشروعة، التي ترتبط أسبابها ارتباطا وثيقا بالمحادثات الجارية هذا الأسبوع هنا في جنيف. إننا نحتاج إلى مضاعفة الجهود لمكافحة المجرمين الذين يسعون وراء تحقيق مكاسب مالية ويستغلون ويؤذون أفرادا يسعون إلى أن يحيوا حياة أفضل.

لقد اكتسبت المعركة ضد الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم أهمية فائقة بالنسبة للمنظمة الدولية للهجرة في السنوات الأخيرة. فهذه الممارسات تنطوي في أغلب الأحيان على انتهاكات متعددة لحقوق الإنسان. إن الاتجار ظاهرة معقدة. فالأشخاص الذين تنتهك حقوقهم الإنسانية مثلا قد يلجأون إلى المتاجرين لمساعدتهم على الهجرة. وربما تحدث انتهاكات لحقوق الإنسان خلال الرحلة، كما أنها لا تنتهي بالضرورة لدى الوصول. وبوسعي أيضا أن أذكر كمثال العنف والاستغلال اللذين تتعرض لهما النساء والأطفال في أوضاع عبودية حقيقية. وتنطوي معركة مكافحة الاتجار بالبشر على سلسلة من الأنشطة يتراوح نطاقها بين تدابير وقائية – مثل النشر والإعلام – وتطبيق القانون، وأنشطة تأهيل الضحايا.

إن التعاون الدولي أمر أساسي، ويلزم مشاركة جميع الهيئات الوطنية والدولية ذات الصلة بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات القانونية، والمؤسسات المسؤولة عن إنفاذ القانون – من أجل التصدي على النحو الملائم للاتجار بالبشر، ومعاقبة مرتكبيه.

إن الحالة العامة للمهاجرين تغيرت تغيرا كبيرا، ولكن لا يزال يتعين عمل الكثير. فلا يحق للمهاجرين بشكل عام التعبير عن ذاتهم للمطالبة بحقوقهم غير القابلة للتصرف. ونرى اليوم أكثر من أيما وقت مضى أن البلدان أصبحت إما بلدان هجرة، أو عبور، أو مهجر؛ وعلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي بأسره أن يولي مزيدا من الاهتمام للشواغل الناجمة عن انتهاكات هذه الحقوق، وللدور الذي يقوم به المهاجرون في المجتمع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد لمنظمة الوحدة الأفريقية، السيد محمد دوتوم.

السيد دوتوم (منظمة الوحدة الأفريقية) (تكلم بالفرنسية): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أشارك في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للتنمية الاجتماعية، وأن أمثل هنا منظمة الوحدة الأفريقية.

واسمحوا لي أن أقدم للرئيس خالص التهنئة، بالنيابة عن منظمة الوحدة الأفريقية وأمينها العام، السيد سليم أحمد سليم، على انتخابه اللامع لرئاسة هذا المؤتمر الهام، وعلى الأسلوب الممتاز الذي وجه به العمل طوال هذا الأسبوع. وأود أيضا أن أعرب عن شكرنا العميق للبلد المضيف، سويسرا، على الترحيب وكرم الضيافة، وأن أقدم خالص شكرنا لسعادة رئيس الاتحاد السويسري، السيد أدولف

أوجي، على خطابه الهام جدا الذي أدلى به خلال افتتاح هذه الدورة الاستثنائية. ويحدونا الأمل أن ينقل إلى الشعب السويسري امتنان منظمة الوحدة الأفريقية لجودة التعاون بين بلده وأفريقيا، كما تأمل منظمة الوحدة الأفريقية أن يستمر هذا التعاون في النمو والتحسن من أجل النفع المتبادل لسويسرا وأفريقيا.

منظمة الوحدة الأفريقية يسرها جدا انعقاد هذه الدورة الاستثنائية. ذلك أنها توفر لمجتمع الأمم إطارا ملائما لاستعراض التقدم المحرز في شتى أنحاء العالم منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن لعام ١٩٩٥، كما أنها توفر فرصة لإجراء مفاوضات أعمق بشأن التدابير الاجتماعية الأخرى الرامية إلى التوصل إلى مستوى أكثر اعتدالا للتكامل العالمي. بل ويسرنا بشكل أكبر أن أنشطة إنمائية اجتماعية كثيرة تخص أفريقيا بشكل خاص فهي القارة المعرضة بأكبر درجة لكثير من الظروف غير المواتية التي تحول دون تحقيق تنمية اجتماعية منسجمة، مما يتسبب في ترسيخ الفقر واستمراره.

ولهذا السبب، وضعت منظمة الوحدة الأفريقية مشكلة التنمية الاجتماعية في مركز شواغلها. وهذا هو أيضا السبب في كل ما تم تحقيقه في السنوات الخمس السابقة لتشجيع ودعم التدابير الاجتماعية، وفقا للتوصيات وبرنامج العمل المتفق عليها في مؤتمر القمة الاجتماعية في كوبنهاغن، والتي أقرتها الجمعية العامة بقرارها ٩٢/٤٧.

وفيما يخص توصيات كوبنهاغن، أود أن أؤكد أن الهيئتين السياسيتين الرئيسيتين في منظمة الوحدة الأفريقية، وهما جمعية رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء، نظرتا في تلك التوصيات ونقحتاها واستوفتاها وأخذتاها على عاتقهما بعد أن نظرت فيها هيئات قطاعية خاصة أخرى، لا سيما مؤتمر وزراء الصحة والتربية والعمل والشؤون الاجتماعية الأفارقة. واستنادا إلى تلك المبادئ التوجيهية العامة، اتخذت الدول الأفريقية التدابير الملائمة لترجمة التوصيات إلى واقع ملموس من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الفائدة لشعوبها. وكان دور منظمة الوحدة الأفريقية، بوصفها إطارا للحوار والتشاور والتنسيق والاتفاق بين جميع الدول الأفريقية، مساعدا بشكل كبير في حشد جهود هذه الدول وزيادة وعيها لبلوغ أهداف النهوض بسياسات متضافرة واستراتيجيات منسقة على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية بغية الحد من الفقر وضمان تحقيق التنمية المستدامة بما يتناسب وتوقعات الشعوب المعنية. وأود أن أنوه في هذا الصدد بعقد مشاورات إقليمية في هيئات إقليمية أفريقية مختصة أخرى، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالأمم المتحدة، مع المشاركة النشطة لمنظمة الوحدة الأفريقية، من أجل تقييم التقدم المحرز في مجالات الحد من الفقر، وخلق الوظائف، وتحسين التعليم والصحة، وتهيئة بيئة اجتماعية سياسية ملائمة للحكم الرشيد في أفريقيا.

وفي إطار تلك المشاورات، لا سيما الاجتماعات التي عقدت في نيروبي وواغادغو ومراكش، تسنى تقييم ما تم عمله لتنفيذ الأهداف المحددة في مؤتمر قمة كوبنهاغن. صحيح أن هناك أمورا كثيرة لا يزال يتعين إجراؤها لتحقيق تلك الأهداف تماما. ولكن التدابير التي اتخذتها منظمة الوحدة الأفريقية، إلى جانب عوامل كثيرة أخرى، مكنت من تسجيل بعض النتائج الإيجابية نسبيا في مجال التنمية الاجتماعية منذ مؤتمر قمة كوبنهاغن. ففي الفترة من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، شهدنا انخفاضا كبيرا في معدلات وفيات الرضع نتيجة لتحسين الخدمات الصحية الأساسية وحملات التحصين، التي اشترك فيها شخصيا كثير من رؤساء الدول الأفارقة. ويصح هذا أيضا بالنسبة للحماية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بالغطاء الطبي والصحي. كما أحرز تقدم متواضع في مجال التدريب، على الرغم من استمرار وجود فجوات كثيرة ينبغي تصحيحها في النظم

التعليمية وفيما يتعلق بالتأخر في تكييف التشريعات الوطنية لتتمشى مع روح العصر. وشهدت حقوق الأطفال الأفارقة ورفاههم، وعملية دمج المرأة في التنمية، تحسنا عاما، وإن كان الطريق لا يزال طويلا لتحقيق التوازن المنشود.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لأعبر مرة أخرى عن تقدير منظمة الوحدة الأفريقية للجمعية العامة لقرارها تكريس دورة استثنائية تعقد في نيويورك هذا الشهر لمسألة تعزيز حقوق المرأة. وقد تمكنت منظمة الوحدة الأفريقية خلال تلك الدورة من تجديد التزامها بالقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع مجالات الحياة. وإن منظمة الوحدة الأفريقية من أجل ترجمة التزاماتها إلى حقيقة قائمة، أعلنت عقدا للتربية في أفريقيا يمتد من عام ١٩٩٧ إلى عام ٢٠٠٦. وللسبب ذاته، تعمل منظمة الوحدة الأفريقية مع سيدات الأعمال الأفريقيات لضمان الاستقلال الاقتصادي للمرأة واندماجها في عملية التنمية.

أخيرا، سيسلم بعض الناس اليوم بأنه أحرز تقدم كبير جدا في السنوات الأخيرة في مجالات احترام حقوق الإنسان، وإحلال الديمقراطية، وحرية الصحافة، والحرية بشكل عام، والحكم الرشيد، وإن كان لا يزال يتعين إجراء بعض عمليات إعادة التكيف نظرا لأن التجارب الأولية في تلك المجالات لم تكلل بالنجاح على الدوام في بعض المناطق. وللأسف، فإن التقدم المحرز في قطاعات إنمائية رئيسية معينة قد واجهه في معظم الأحيان، أو حتى أحبطه، سوء الأداء الاقتصادي، والبطالة المستوطنة، ونقص العمالة المزمن وهي عناصر تؤدي إلى إدامة البؤس والفقر اللذين يروح أساسا ضحيتهما للأسف النساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى.

وتشمل العقبات الرئيسية الأخرى التي تواجه أنشطة منظمة الوحدة الأفريقية انتشار الصراعات السياسية والاجتماعية التي تدمر أفريقيا، واستمرار الأمراض مثل الإيدز والملاريا التي تعرض الناس للموت على نطاق واسع. وتتسبب هذه الصراعات في حالات مأساوية للاجئين، وإلى تشريد وإعادة استيطان الأفراد الذين يعيشون بسبب ذلك في ظل أوضاع سيئة للغاية، مع ما يترتب على ذلك من جميع الآثار التي يمكن تصورها على صحتهم البدنية والعقلية.

ومن أجل التصدي للعودة المحمومة لهذه الصراعات، أنشأت جمعية رؤساء الدول والحكومات في عام ١٩٩٣ آلية تابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية لمنع نشوب الصراعات وإدارتها وحلها. وتكرس تلك الآلية جزءا كبيرا من وقتها لهذه المشاكل الخطيرة. وفي ظل هذه الظروف، لا بديل من اشتراك منظمة الوحدة الأفريقية مع الدول الأعضاء في العمل على إحلال السلام والأمن لتحقيق التنمية، حيث إن من المعروف أنه لا يمكن تحقيق التنمية دون سلام، ولا يمكن للسلام أن يستتب دون تنمية. وهذا تحد هائل لأن كلا من الأمرين يتوقف على الآخر، ولأن الموارد اللازمة للتصدي لهما لا تتوافر على الدوام في أفريقيا. وعلى أي حال، فليس من المجدي التفكير في أنه يمكن إحلال السلام بينما تظل الشعوب تعيش في ظل البؤس والفقر، ودون توفير ما يكفي من غذاء وخدمات صحية وتعليم وإسكان وقليل من الازدهار الشخصي والجماعي.

ولجميع هذه الأسباب، أود أن أختتم بياني بأن أرجو من المجتمع الدولي أن يقدم مزيدا من الدعم، الثنائي ومتعدد الأطراف على السواء، للجهود التي تبذلها منظمة الوحدة الأفريقية ودولها الأعضاء لضمان إحلال السلام في أفريقيا، ولتهيئة الظروف اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والمتسقة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لرئيس الوفد المراقب لمنظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، السيد بيير إيف سيمونن.

السيد سيمونن (منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي أن أقدم خالص تهنئتي، نيابة عن منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة، للرئيس، بمناسبة انتخابه للرئاسة، التي يديرها بتميز.

وأود أن أعرب عن امتناننا وتحياتنا لحكومة سويسرا وسلطات مدينة جنيف على كرم الضيافة.

لقد رحبت الجمعية العامة، بمنحها منظمة فرسان مالطة العسكرية المستقلة مركز مراقب دائم في عام ١٩٩٤، بمؤسسة لها تقليد طويل الأمد في مساعدة الآخرين، يشهد عليها تاريخها البالغ تسعة قرون من الزمن. فخدمة الفئات الأشد حرمانا، والعمل على القضاء على الفقر والمرض، والعمل من أجل العدالة الاجتماعية، والدفاع عن الكرامة وحقوق الإنسان، هي مجرد بعض المهام التي تتقاسمها المنظمة مع الأمم المتحدة واستنادا إلى التقليد والخبرة، فإن المنظمة مؤهلة أيضا للاضطلاع بهذه المهام تضامنا مع المجتمع الدولي.

ومن أجل تلبية احتياجات اليوم ومواجهة تحدياته بفعالية أكبر، دأبنا على تكييف أساليبنا واستراتيجياتنا لإنجاز مهمتنا المتمثلة في إحلال السلام، وللقيام بالدور الذي يحق لمجتمع الأمم أن ينتظره من المنظمة في العلاقات الإنسانية الدولية. واسمحوا لي أن أستشهد في هذا الصدد بكلمة أدلى بها مؤخرا المرشد الأكبر للمنظمة:

(تكلم بالانكليزية)

”إن المساعدة الإنسانية التي نقدمها دون تمييز ديني أو أيديولوجي تؤكد وتكفل أن القيم الأساسية للإنسانية تظل حية. وهذا هو إسهامنا الأساسي في تحقيق هدف السلام الدولي والأمن العالمي“.

(تكلم بالفرنسية)

وهذا يعبر عن الأهمية التي تعلقها منظمتي على هذه الدورة الاستثنائية للتنمية الاجتماعية، وعلى المسائل التي تشكل تحديات لنا جميعا.

ولا شك في أن عملية كوبنهاغن، كما شهدنا جميعنا طوال هذا الأسبوع، لم تحقق جميع النتائج المنشودة. فاللامساواة ازدادت حدة؛ والإقصاء لم يقل، واحترام حقوق الإنسان كان في كثير من الأحيان دون المستوى؛ وتعرضت كرامة النساء والرجال والأطفال في كثير من الأحيان للإهانة. وبإيجاز، فإن عولمة الاقتصاد لم تواكب على الدوام عولمة القيم الإنسانية والروحية، كما يتضح من الصراعات الإثنية والدينية الكثيرة الدائرة في جميع أنحاء العالم.

ولكن كوبنهاغن سجلت بشكل لا يمكن إنكاره التزاما غير مسبوق تعهد به المجتمع الدولي. وبعض الإنجازات المحققة من شأنها أن تشجعنا. ومؤتمر قمة عام ١٩٩٥ شجع قبل كل شيء روحا لم تظل حية فحسب، بل وتعززت أيضا هنا في جنيف، كما يتضح من النص المقرر اعتماده فيما بعد في نهاية هذه الدورة. وترحب منظمة مالطة بهذه الإرادة السياسية التي يتم التأكيد عليها مجددا اليوم.

وبينما تضطلع منظمة مالطة عادة بأنشطتها العونية الكثيرة بعد وقوع الأحداث، فإنها تدرك ضرورة التصدي للأسباب الجذرية للمشاكل التي تؤثر على الأغلبية العظمى من البشر، كما أنها مستعدة للإسهام بشكل فعال في ذلك. إن مفهوم المنظمة لكرامة البشر – وهو مفهوم شامل، بما في ذلك بعده الروحي – يشيع في روح التزامها بالأخوة إزاء أشد الناس فقرا وضعفا، أينما كانوا.

إن أنشطة منظمة فرسان مالطة تمتد في خمس قارات وتشمل ١١٥ بلدا، وتستخدم في ٥٧ منها منشآتها الخاصة. ولنا علاقات دبلوماسية مع ٨٤ دولة؛ والتمثيل الدبلوماسي الثنائي للمنظمة عبر العالم يمثل وحده إسهاما قيما في تنفيذ برامج المساعدة، سواء كانت وطنية أو دولية. ويسعدني أن أعرب هنا عن تقدير المنظمة للحكومات المهتمة ولحكومات أخرى كثيرة مطلوب منا التعاون معها على تعاونها ومساعدتها في تنفيذ هذه الأنشطة، سواء في بلدانها أو لصالح بلدان أخرى.

وبفضل هذه المنشآت، يمكن للمنظمة أن تحتفظ، على نطاق العالم، بمئات المستشفيات والعيادات والمراكز الطبية الاجتماعية، ومنازل للمسنين والمعوقين، ووحدات للمرضى في المراحل النهائية، وهياكل للاجئين ولمدمني المخدرات. وعلاوة على ذلك شهدت المنظمة في السنوات الأخيرة توسعا في خدماتها الفرعية الوطنية، من قبيل وظائف الإسعاف الأولي، ونقل المرضى، والتدخل في حالات الكوارث والحوادث، وحشد عشرات الآلاف من المتطوعين.

وعلى الصعيد الدولي، حظيت أيضا مجموعة الأنشطة التي تنفذها المنظمة بتوسع هائل على مدى العقد الماضي. وازدهرت العلاقات مع الأمم المتحدة، في نيويورك وفي جنيف على السواء، ومع مقار منظمات ومؤسسات نقيم معها تعاونا وحوارا بسبب الطابع الإنساني لأعمالنا: مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة الدولية للهجرة، والمفوضة السامية لحقوق الإنسان، ولجنة الصليب الأحمر الدولية. وأقيمت علاقات تعاونية مع بعض المنظمات غير الحكومية على المستوى التنفيذي، أو فيما يتعلق بوضع المعايير النموذجية.

وأخيرا، أود أن أشير إلى مجموعة الطوارئ التابعة لمنظمة فرسان مالطة – وهي مجموعة طوارئ دولية يمكن حشدها سريعا. وقد بدأت عملها في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وشاركت في هندوراس خلال إعصار ميتش، واشتركت أيضا في صراع كوسوفو، بشكل أساسي في ألبانيا، حيث قامت بناء على طلب المفوضة السامية لشؤون اللاجئين بنصب خيام للمشردين.

ختاما، اسمحوا لي أن أشير إلى ثلاثة مجالات لأنشطة المنظمة تتعلق على وجه التحديد بمسائل صحية ذات أهمية بالنسبة للجمعية العامة.

المجال الأول هو مكافحة الجذام، وهو وباء لا يزال يتفشى في كثير من البلدان على الرغم من أنه، لحسن الحظ، في طريقه إلى الاختفاء. ومكافحة هذا المرض، وهو ظاهرة ترتبط بالفقر، كانت على الدوام من المهام التقليدية للمنظمة على مدى قرون. وإننا نواصل بذل الجهود للقضاء عليه، وتتولى اللجنة الدولية لمنظمة فرسان مالطة تنسيق هذه الجهود من خلال برامجها للتدريب والكشف المبكر والرعاية الصحية، والتأهيل في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ثانيا، في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، لدى اللجنة الدولية برامج ذات صلة بمنع النقل الرأسي لفيروس نقص المناعة البشرية من الحوامل المصابات إلى الأجنّة.

والمجال الثالث هو توفير الأدوية ونقلها إلى المناطق الأشد فقرا، وهو نشاط من بين الأنشطة التقليدية للمنظمة.

وستواصل منظمة فرسان مالطة، وفاء منها لتقاليدها وإدراكا منها لمسؤولياتها، الإسهام في الجهد الجماعي لتلبية احتياجات وتطلعات من يناشدوننا ويعلقون آمالهم علينا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة، السيد كارليل كوربن.

السيد كوربن (جزر فيرجن التابعة للولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني بصفتي وزير الدولة للشؤون الخارجية في حكومتي أن أخطب في الجمعية بمناسبة الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين. وأود أن أقدم الشكر إلى حكومة سويسرا على كرم ضيافتها، وأن أعترف بعظمة المبنى التاريخي الذي تدار فيه مداولاتنا.

ونعرب عن تقديرنا مرة أخرى لما تقدمه الجمعية العامة من دعم مستمر في تيسير مشاركة البلدان الجزرية الصغيرة الأعضاء في لجان الأمم المتحدة الاقتصادية الإقليمية، بصفة مراقب في المؤتمرات العالمية للأمم المتحدة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة منذ عام ١٩٩٢، بما يتسق مع التطبيق الحديث لمبدأ العالمية الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. ويحدونا الأمل أن نحظى قريبا بهذا المركز في المداولات الهامة الأخرى للجمعية العامة.

إن انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥ في الدانمرك له دلالة خاصة بالنسبة لحكومتي، حيث يرتبط بلدي تاريخيا بالدانمرك منذ القرن الثامن عشر وحتى بداية القرن العشرين، إذ كنا نعرف بجزر الإنديز الدانمركية الغربية. ونعرب عن تقديرنا للإسهام المستمر الذي تقدمه مملكة الدانمرك في تخفيف وطأة الفقر، إذ تكرس نسبة ١ في المائة بالكامل من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدة الإنمائية فيما وراء البحار، وهو ما يتجاوز نسبة الالتزام الذي تعهدت به بلدان متقدمة أخرى وقدرها ٠,٧ في المائة. ونحيي الدانمرك على ما تقدمه من دعم للبرنامج الجاري للمحافظة على المحفوظات وغير ذلك من المواد الخاصة بفترة جزر الإنديز الدانمركية الغربية، وإعادتها للوطن كإسهام في التنمية الاجتماعية الثقافية لشعبنا.

إذا كان مجيئ العولمة قد سرّع بالنمو في معظم العالم المتقدم، فإن معظم بلدان الجنوب لم تر بعد الثمار المنتظرة من هذه الظاهرة. وقد خلص تقرير لجامعة الأمم المتحدة عام ١٩٩٩ إلى أن فوائد العولمة تظل بعيدة المنال وغير محددة الملامح. ويتجلى ذلك بأكبر صورة لدى بحث الصعوبات التي تواجه كثيرا من البلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي يؤثر العالم المعولم الجديد على اقتصادها والتنمية الاجتماعية لشعوبها. والواقع أن تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة للبلدان الجزرية الصغيرة النامية، هو، إلى حد كبير، مهمة على مستوى التكيف مع العولمة.

ولئن كانت الظروف المتصلة بصغر الحجم صعبة، فإنها تزداد صعوبة في كثير من الأحيان بسبب عسر الانتقال من الاعتماد على نماذج إنمائية ترتكز في المقام الأول على التصدير الزراعي إلى اقتصاد يقوم على الخدمات ويكون أكثر ملاءمة لعصر العولمة، ويحتاج في كثير من الأحيان نتيجة لذلك إلى إعادة تدريب شاملة للقوة العاملة حيث تتغير احتياجاتها.

وعلى الرغم من أن العمليات الانتقالية جارية، فإن العولمة تضيف إحساسا بالاستعجال على البلدان الجزرية الصغيرة المطالبة بالتنافس في ما يسمى بمستوى التنافس الميداني في بيئة توهم بالحرية والنزاهة ولكنها ليست من هذا أو ذاك في شيء في كثير من الأحيان، وسط مجموعة من قواعد العمل والتجارة السريعة التغير على الصعيد العالمي. والواقع أن صغر حجم البلدان الجزرية الصغيرة النامية، وشدة انفتاحها، وعدم تنوعها الاقتصادي يجعلها دائما شديدة التأثر بالتغييرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية العالمية. وقد أدت سرعة تقدم العولمة إلى تكثيف هشاشة أوضاعها، لا سيما بالنظر إلى الشواغل إزاء أثر الكوارث الطبيعية المدمرة، وبشكل خاصة الأعاصير، على المكاسب الاجتماعية المحققة. والتفكك الاجتماعي الشديد الناجم عن آثار الكوارث الطبيعية على مجتمعات الجزر الصغيرة قد أدى إلى انتكاس التقدم المحرز على مدى سنوات في مجال التنمية الاجتماعية،

وهناك أمثلة كثيرة على هذا الأثر منذ عقد مؤتمر القمة العالمي في عام ١٩٩٥.

ولقد كان بوسع الدول الصغيرة في الماضي أن تواجه جزئيا العيوب الهيكلية بالتخصص في أنشطة تحظى بأفضلية الوصول إلى بعض الأسواق الكبيرة. وهذه الوسائل تختفي سريعا نتيجة لتطور اتفاقات ونظم التجارة العالمية. وتوضيحا لهذه النقطة، ثمة قراران صادران في عام ١٩٩٩ عن منظمة التجارة العالمية – أحدهما يسقط المعاملة التفضيلية في وصول الموز من بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى أوروبا، والآخر ينجح في الطعن في الآلية المؤسسية للمبيعات الخارجية – لهما تأثير كبير على عملية تكيف الكثير من البلدان الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. وتحديد منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي مؤخرا لهذه البلدان، بما فيها بلدي، كولايات قضائية ضارة من الناحية الضريبية هو مثل فريد على كيفية قيام البلدان التي تنمي اقتصاداتها المعنية بالخدمات بمواجهة تدابير حمائية مثيرة للقلق، بغض النظر عن وعود العولمة والانفتاح التجاري. فهذان القراران، وعملية تحديد تلك البلدان، وما شابه ذلك، لها من القدرة ما يتسبب في إحداث انحلال اجتماعي شديد في كثير من البلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وفيما يلي ما ورد من عبارات توافق الآراء في كوبنهاغن:

> ”تحدث التحولات الشاملة التي تقع في الاقتصاد العالمي تغييرا عميقا في معالم التنمية الاجتماعية ... والتحدي القائم يتمثل في كيفية التحكم في هذه العمليات والتهديدات بطريقة تزيد من منافعها وتخفف من آثارها السلبية على الناس“. (A/CONF.166/9، الفقرة ١٤)

إن البلدان الجزرية الصغيرة النامية يمكن أن تستفيد بشكل كبير من العولمة، كما يمكن أن تطغى عليها تحديات التنافس مع اقتصادات أكبر حجما وأكثر تطورا. وهذه هي المعضلة الحرجة التي تواجه البلدان الجزرية الصغيرة في سعيها إلى التغلب على ضعفها والانخراط بنجاح في ”النظام الاقتصادي الجديد“، الذي أعيد تحديده بشكل أساسي منذ إدراج هذا المصطلح في أول الأمر بشكل جريء مغلفا بوعود كثيرة قبل عقود من الزمن بهدف توفير إطار لنقل الموارد والتكنولوجيا للعالم النامي، وبهدف تزويده بالأدوات للتصدي لهشاشة الأوضاع التي يواجهها اليوم.

وأود في ختام بياني أن أسترعي انتباه الجمعية العامة إلى الدورة الثلاثين للجمعية العامة لمنظمة الدول الأمريكية، المعقودة في ويندسور، كندا، في حزيران/يونيه الماضي، التي أبلغ فيها وزير الشؤون الخارجية في سانت لوسيا، جورج أودلم، الدول الأعضاء بأن أغنى بلدان العالم كانت ثروتها في بداية القرن العشرين تمثل تسعة أمثال ثروة أشد بلدان العالم فقرا، وأن ثروة البلدان الغنية أصبحت تمثل في نهاية القرن العشرين ٦٩ مثلا ثروة البلدان الفقيرة.

إن هذه الحقيقة الساطعة هي التي يجب أن تكون بمثابة دافع للمجتمع الدولي لكي يستخدم جميع موارده لحل مسائل تخفيف وطأة الفقر والتنمية المستدامة، وللتشجيع على تهيئة بيئة اقتصادية عالمية جديدة من شأنها أن تتيح للبلدان النامية الحيز اللازم لإجراء التسويات اللازمة لمواكبة العولمة.

وكما قال الأمين العام:

> ”ليس أفضل من هذا التوقيت للتركيز على المشاكل الاجتماعية الحقيقية التي تواجه الجنس البشري، وعلى أنجع الوسائل للتصدي لها“.

وذلك التوقيت هو الآن.

الرئيس بالنيابة: أعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد للشؤون الاجتماعية في جامعة الدول العربية، السيد ضو علي سويدان.

السيد سويدان (جامعة الدول العربية): يسرني باسم وفد جامعة الدول العربية أن أحييكم وأبارك مساعيكم في الوصول بهذا المؤتمر إلى نتائج نرجو أن تحقق الرفاه والسعادة للشعوب جميعا، ضمانا للتقدم والازدهار المتوازن لكافة شعوب العالم. كما يسرني أن أحيي الحكومة السويسرية على جهودها في تنظيم هذا المؤتمر وتوفير الظروف المناسبة لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

إن القمة العالمية للتنمية الاجتماعية، التي عقدت في كوبنهاغن قبل أكثر من خمسة أعوام وشاركت فيها ١٨٦ دولة، وحضرها أكثر من ١١٧ رئيس دولة أو نائبا عنه، كانت بحق قمة العمل والأمل والالتزام، وجسدت الاعتراف بأهمية التنمية الاجتماعية ودورها في الوصول إلى التنمية الشاملة.

وقد كانت المشاركة العربية في هذه القمة دليلا على إيمان القيادات العربية بأهمية التنمية الاجتماعية ودورها في تحقيق التقدم والسلام على المستويين الوطني والدولي.

إن التزام الدول العربية بنتائج القمة كان حافزا لها على بذل أقصى الجهود لتنفيذ أهدافها رغم الصعوبات التي اعترضت طريق التنفيذ، وهي صعوبات تشترك فيها جميع الدول النامية. ورغم ذلك، حققت الدول العربية إنجازات هامة عكستها تقاريرها الوطنية المقدمة لهذه الدورة.

إلا أن ما تحقق لا يجسد كل المأمول الذي نهدف إليه حيث ما زالت شرائح كبيرة في مجتمعنا العربي تعاني من الفقر والبطالة والأمية، ومن صعوبات جزء منها موروث وجزء آخر مستحدث. ويأتي في مقدمة هذه المعوقات الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، بما يعرض المنطقة لخطر دائم ينعكس على استقرار وأمن شعوبها، وبالتالي على تقدمها ونمائها المستدام.

كما أن الحصار الذي فرض على بعض الدول أفرز العديد من النتائج المفزعة ستمتد آثارها إلى أجيال قادمة، مما يتطلب من المجتمع الدولي النظر إلى الحصار نظرة إنسانية تنسجم وأهداف هذه القمة ومبادئ الأمم المتحدة، وخاصة مبادئ حقوق الإنسان في الحياة وحق الشعوب في التنمية والتمتع بنتائجها.

ومن على هذا المنبر، ندعو الأسرة الدولية إلى العمل الجماعي لتهيئة مناخ دولي مناسب يؤدي إلى تحقيق تنمية اجتماعية متوازنة تقوم على المساواة بين الجميع، وتؤكد حق الإنسان في حرياته الأساسية، وخاصة الحق في التنمية والتقدم لكل الشعوب، وتؤكد على تكاتف الجهود من أجل أن تحقق قمة كوبنهاغن أهدافها، وذلك بالعمل التالي: إزاحة معوقات التنمية الاجتماعية؛ ودمج سياسات القضاء على الفقر؛ وتوفير فرص العمالة المنتجة للجميع؛ وتعزيز التكامل والتساند الدولي، أي التساند في أولويات التعاون الدولي الثنائي والجماعي للتغلب على مشاكل الفقر والبطالة والتفكك الاجتماعي الذي من شأنه أن يغذي نزعات التطرف والعنف، مما سيهدد أمن وسلام واستقرار المجتمعات؛ ودعوة الدول المانحة للوفاء بالتزاماتها، وخاصة تقديم نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي لمساعدة الدول النامية؛ والتأكيد على تنفيذ مبادرة ٢٠/٢٠ لتمويل التنمية الاجتماعية، باعتبار ذلك التزاما أخلاقيا وسياسيا تجاه الوفاء بالالتزامات التي التزم بها الجميع في قمة كوبنهاغن؛ وإلغاء الديون الثنائية والجماعية لأقل البلدان نموا، بما في ذلك مؤسسات التمويل الدولية، وتخفيف عبء ديون الدول النامية والتوسع في توظيف هذه الديون لأغراض التنمية البشرية؛ والتأكيد على احترام حقوق الإنسان وعدم استخدام تلك الحقوق كأداة من أدوات الضغط السياسي،

الذي يفرغها من محتواها الإنساني؛ والاعتراف بالتنوع الثقافي والحضاري واحترام استقلال الدول وتمكينها من الحفاظ على حرمة أوطانها؛ والتأكيد على تفاعل جميع الحضارات والاستفادة من إيجابياتها لتعزيز القيم الإنسانية؛ والامتناع عن إجراءات فرض الحصار والجزاءات الاقتصادية على الدول لانعكاساتها السلبية على الفئات الفقيرة والفئات ذات الاحتياجات الخاصة، كالأطفال والنساء والمعوقين وكبار السن، بالإضافة إلى تأثيرها على مسيرة التنمية الشاملة في المجتمع كله؛ وضرورة الاهتمام بفض التراعات بالطرق السلمية والتأكيد على إزالة أسلحة الدمار الشامل في الدول جميعها، دون استثناء، وخفض الأسلحة التقليدية إنتاجا وتسويقا وتحويل تخصيصاتها أو مخصصاتها لصالح برامج التنمية، واجتثاثا للفقر والبطالة؛ وتركيز الجهود لتحقيق السلام الشامل والعادل في مناطق التوتر، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط؛ ورفض سياسات الاستيطان والتوسع والهيمنة، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في بناء دولته الوطنية على أرضه. ونظرا لأن ما يقارب من ٣ مليارات من سكان العالم يعانون من التهميش والفقر بأشكاله المختلفة، ومنها الجوع والمرض وعدم إمكانية الحصول على فرص التعليم والمأوى والرعاية الصحية، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى النظر في إنشاء صندوق عالمي للتضامن ومكافحة الفقر، وهي فكرة قدمتها تونس، على أن يمول هذا الصندوق من التبرعات الطوعية، سواء الحكومية أو المؤسسات الخاصة، ليكون إحدى الآليات لمقاومة الفقر، خاصة في أقل المناطق حظا.

وفي قمة كوبنهاغن صنعنا إناء كبيرا وضعنا فيه كل آمالنا وأحلامنا وطموحاتنا وتركناها لتنضج، وجئنا الآن بعد خمس سنوات لنكتشف أن القدر ما زال في حاجة إلى مزيد من الوقت حتى تنضج الوجبة ويأكل الجميع. وأرجو ألا نعود بعد خمس سنوات أخرى لنكتشف أن القدر لا يحتوي في الحقيقة إلا على بخار.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لوزيرة الصحة وشؤون المرأة والشؤون المجتمعية في توفالو، السيدة ميسالايما نيلسون.

السيدة نيلسون (توفالو) (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن عظيم الشرف والامتياز لي أن أمثل حكومة توفالو في هذه المتابعة لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وأود قبل كل شيء أن أنتهز هذه الفرصة لكي أعرب للممثلين عن تقديرنا العظيم للتعزية التي قدمها رؤساء الدول المشاركة والأفراد لرئيس وزرائنا، الأونرابل يوناتانا، ولشعب توفالو بوفاة ١٨ فتاة والقيّمة عليهن خلال ليلة ٩ آذار/مارس من هذا العام في المدرسة الثانوية الوحيدة في توفالو. فهذه البادرة جعلتنا نشعر بأن لنا أسرة عالمية على الرغم من عزلتنا. ولذا فإننا نشعر بأن هذا المؤتمر ينعقد بنفس الروح: أي إننا مجتمعون هنا كأسرة واحدة للتداول بشأن الحلول والاستراتيجيات المتصلة بجميع أوجه الحياة.

تتألف توفالو من مجموعة جزر مرجانية في المحيط الهادئ، ويبغ عداد سكانها ١٠ ٠٠٠ نسمة، وترتفع أربعة أمتار تقريبا فوق سطح البحر. وتبعد توفالو مسافة كبيرة عن الأسواق، شأنها شأن كثير من بلدان المحيط الهادئ؛ كما أننا أكثر تأثرا بالتغيرات البيئية، لا سيما ارتفاع مستوى البحر، كما أننا نفتقر بشكل كبير إلى الموارد لتلبية احتياجات شعبنا.

ونشعر، نحن الشعب، بأننا المورد الوحيد المتاح للتنمية الاقتصادية في بلدنا. ولذا، فإن التعليم هو المفتاح الوحيد؛ ومن ثم كان إقدام حكومة توفالو على إنشاء نظام تعليمي يسمى ''التعليم مدى الحياة''، ويركز على التعليم للجميع. وقد زادت حكومة توفالو هذا العام، في إطار

الميزانية الوطنية، مخصصات التعليم قبل الخدمة بالنسبة للمنح الدراسية فيما وراء البحار بنسبة ٣٦ في المائة. والتعليم على المستوى الابتدائي متوفر في الوقت الحالي مجانا، وستمتد مجانية التعليم بحلول عام ٢٠٠١ لتشمل المستوى الثانوي كذلك، مما يعكس تركيز حكومة توفالو المتزايد على التعليم.

وفي مجال الصحة، فإننا بصدد تعزيز نظام الصحة العامة من خلال تحسين الرعاية الصحية الأساسية. ويوفر العلاج الطبي لجميع المواطنين التوفاليين مجانا، وقد أنشئ قبل بضع سنوات برنامج للعلاج الطبي لمساعدة المرضى على العلاج فيما وراء البحار.

وقد أصبحت توفالو تعتمد بشكل كبير في عملياتها الإنمائية على نظام الدخل النقدي، حيث أن عيش الكفاف واقتصاد الكفاف يحتلان مكانة أقل أهمية بالنسبة لمعظم الشعب. وعلاوة على ذلك، فإن شعب توفالو، شأنه شأن معظم شعوب جزر المحيط الهادئ، يعيش في عالم تتناقض فيه أساليب حياتنا التقليدية مع طراز الحياة الحديث. وهذه هي أسباب المعضلة الاجتماعية التي يواجهها شعبنا في توفالو، وفي منطقة المحيط الهادئ.

ومن المنظور الإقليمي للتنمية الاجتماعية، فإن الدول الجزرية في المحيط الهادئ ضعيفة ولها احتياجات إنمائية فريدة. فهي متناثرة على مساحات شاسعة من المحيط، وغير محصنة ضد التغيرات العالمية. ونحن، البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، قد شهدنا تغييرات هائلة، وحققنا تحسينات كبيرة في القطاعات الاجتماعية الأساسية. بيد أن منطقة المحيط الهادئ لا تزال تواجه تحديات إنمائية كبرى. فالحكم والتنمية الاجتماعية لا يزالان يعانيان من هشاشة الأوضاع، وقد تجلى ذلك في الأحداث الأخيرة التي شهدتها جزر سليمان وجزر فيجي.

وعلى غرار ما حدث في كثير من البلدان حول العالم، فإن البلدان الجزرية في المحيط الهادئ مثل توفالو قد أجرت أيضا إصلاحا اقتصاديا. فالاعتبارات الاجتماعية لم تكن تدمج على الدوام بشكل فعال في البرامج الاقتصادية. وقد التزمت الحكومات في منطقة المحيط الهادئ، في إطار منتداها الإقليمي، بدمج التنمية الاجتماعية في البرامج الاقتصادية. وتواجه الدول الجزرية في منطقة المحيط الهادئ تحديات بيئية واجتماعية عديدة.

وهذه أول مرة تشارك فيها توفالو في مداولات بشأن مسائل تتعلق بالتنمية الاجتماعية. ومشاركة توفالو في هذه الدورة الاستثنائية تدل على تضامنها مع سائر بلدان العالم في العمل من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية لشعبنا وأسرنا ومجتمعاتنا وأممنا.

إن موضوع هذه الدورة الاستثنائية ''تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في عصر العولمة'' يلائم حقا واقع توفالو المعاصرة. فعلى الرغم من عزلتنا عن سائر بلدان العالم، نشعر أيضا بآثار العولمة على الصعد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ونتيجة لهذه التغيرات، باتت تقاليدنا وثقافتنا وقيمنا مهددة. وتدرك حكوماتنا تماما هذه التغييرات. وتعتزم وضع هياكل وبرامج معدلة لتلائم تقاليدنا والعالم الحديث. وفي عام ١٩٩٧ صدر قانون فالي كابول، الذي حدد سلطة زعمائنا التقليديين في جميع الجزر. وهذا جزء من عملية تحقيق اللامركزية الرامية إلى تعزيز استقلال الجزر، وتمكين كل جزيرة من تولي المسؤولية عن تنميتها الذاتية.

ولذا، فإننا نرى من الضروري أن يكون نهجنا إزاء التنمية الاجتماعية في هذه الألفية شاملا. وستعتمد حكومة توفالو هذا العام أول سياسة للتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لتعريف وتحديد الفئات الضعيفة والمحرومة التي تشمل العاجزين، والذين يعيشون في ربقة الفقر، والشباب،

ولتعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وبالنسبة للمسنين. وتكرس تلك السياسة أيضا ضرورة تحسين الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الخدمات الصحية والتعليمية والقانونية، والمؤسسات المالية لدعم التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي لمجتمعاتنا المحلية، وتوفير خدمات جيدة لها. وهذا يشير إلى تبني مختلف القطاعات نهجا متكاملا للمشاركة في هذا الاتجاه للتنمية الاجتماعية.

وفي سياق تنفيذ سياستنا، أعد مشروع قانون للمسنين والعاجزين، وسيتم اعتماده بحلول عام ٢٠٠١. وبموجب هذا القانون، ولأول مرة، سيتلقى المسنون من الحكومة دعما للدخل. وتم تحديد سبعة قوانين أخرى في هذه السياسة، وستجري صياغتها في المستقبل القريب. وستوضح هذه القوانين ضرورة دعم الأسر في مشاكلها الداخلية، وتوفير شبكات الأمان للأفراد والبحارة والعمال، وتحسين النظام التعليمي، وتصميم نظم العمل الاجتماعية، وتعزيز المساواة بالنسبة للمسنين والعاجزين. ونظرا لمقتضيات تنفيذ هذه السياسة، ستنشئ حكومة توفالو إدارة كاملة الموظفين بحلول عام ٢٠٠١ لتنسيق وتنفيذ ورصد وتقييم البرامج للنهوض بالتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي في توفالو. وسيجري إعداد خطة وطنية عامة قبل نهاية هذا العام. وتعتزم توفالو وضع برامجها للتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي بما يكفل اعتماد الشعب على الذات. والحكومة بصدد تصميم نهج نموذجي متكامل يشجع على المدخلات المشتركة بين المناطق، بمشاركة المنظمات غير الحكومية والمجتمعات المحلية الجزرية، بشأن تقديم خدمات وبرامج التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي. وهذه الدورة الاستثنائية، والمداولات الجارية في هذا المنتدى خلال هذا الأسبوع، ستسهم إسهاما كبيرا في هذا النموذج.

وتؤيد حكومة توفالو المساواة بين الجنسين، وقد صدقت في عام ١٩٩٧ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وأنشأت وزارة للمرأة في عام ١٩٩٩ لتنفيذ الاتفاقية، وتنسيقها ورصدها. كما أنها صدقت فيما سبق، وبالتحديد في عام ١٩٩٥، على اتفاقية حقوق الطفل، وبذلت جهودا كبيرة لتطبيقها على المستوى الوطني. وأهم أنشطتنا هذا العام سيتمثل في العضوية الكاملة لتوفالو في الأمم المتحدة لدى انعقاد مؤتمر قمة الألفية القادم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

والتزامات توفالو على المستوى الوطني، وكذلك على الساحة العالمية، هي الانضمام إلى بلدان أخرى في العالم في مساعيها الرامية إلى التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه العالم اليوم، وإنشاء عالم أفضل وأكثر أمنا للأجيال القادمة. ويجدر بالذكر أيضا أنه على الرغم من التزامات حكومة توفالو وأحلامها للنهوض بالتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي، ترى الحكومة أنها ستحتاج إلى مساعدة كبيرة تقنية ومالية لتنفيذ وتعزيز التزامها بالتنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي في توفالو. ونحن نعلم أن مساعينا لتحقيق التنمية الاجتماعية لم تنضج بعد، ولكننا نرى أن أساس وبنية التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي يرتكزان على قاعدة متينة وسوف ينصهران في ممارساتنا المشتركة في أسرنا الموسعة وطراز حياتنا المجتمعية.

وفي كثير من الأحيان، تطغى علينا استراتيجيات متطورة جدا غريبة عنا، مما يسفر عن برامج غير ناجحة ومشاريع غير مستدامة. ونحن نشعر بأن العولمة قد جعلتنا ضعفاء، ولكننا نشعر أيضا بأننا الشعب الوحيد الذي سيعرف كيف يواجه هذه التغييرات. فمعرفة ما بداخلنا سيمكننا من تقبل واستيعاب هذه التغييرات بمزيد من الثقة. وهذا أمر حيوي بالنسبة لنا، ونحن نعتزم العمل على مزج ما هو قائم بالفعل في مجتمعنا بالممارسات المستحدثة لتشكيل نهج شامل ومستدام لتحقيق التنمية الاجتماعية والرفاه الاجتماعي بشكل ناجح في توفالو.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد ياو غراهام، ممثل شبكة العالم الثالث.

السيد غراهام (شبكة العالم الثالث) (تكلم بالانكليزية): أعرب عن الشكر لإتاحة هذه الفرصة لي لمخاطبة الجمعية العامة نيابة عن مجموعة منظمات المجتمع المدني الأفريقية في هذه الدورة الاستثنائية للجمعية. إن مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية يظل أكبر تجمع لرؤساء الدول أو الحكومات على الإطلاق، ويؤكد حضورهم أهمية تحديات التنمية الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. فلقد حدد مؤتمر القمة ضرورة إيلاء اهتمام خاص للتنمية الاجتماعية في أفريقيا. ومع ذلك، تفاقمت الأوضاع الاجتماعية منذ ذلك الحين في معظم البلدان الأفريقية. وتم هذا في سياق عالمي يتسم بزيادة الازدهار في الشمال وتنامي الفقر بالنسبة للأغلبية العظمى من شعوب الجنوب، مع عدم إغفال التفاوت في النمو بين بلدان الشمال.

إن الانخفاض الصارخ في عدد رؤساء الدول أو الحكومات المشاركين في هذه الدورة الاستثنائية يؤكد للأسف مخاوفنا إزاء سوء مستوى الالتزام بنتائج كوبنهاغن. وبينما نقفل عائدين إلى بلداننا تود مجموعة منظمات المجتمع المدني الأفريقية أن توجه الانتباه إلى ثلاث مسائل هي: عبء الديون التي لا يمكن سدادها والتي تعوق التنمية الاجتماعية في أفريقيا وفي بلدان نامية أخرى كثيرة؛ ومشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والفقر؛ وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية الاجتماعية، ودور الأمم المتحدة.

وعبء الديون الخارجية الساحق يقوض قدرة الحكومات الأفريقية على توفير الموارد للتنمية الاجتماعية وكفالتها ولو في حدها الأدنى. وقد شهدنا استمرار مقاومة دول كبرى لطلب المجتمع المدني العالمي الذي أجمع على إلغاء الديون بالكامل. وما يسمى بالمبادرة المعززة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لا توفر الإطار الملائم للتصدي لمشكلة الديون. فهي تدور حول مواصلة سياسات التكيف الهيكلي المدمرة، التي أسهمت بشكل كبير في زيادة الفقر، والتفكك الاجتماعي، والبطالة في أفريقيا.

ومنظمات المجتمع المدني الأفريقية على استعداد لضمان استثمار أي موارد يفرج عنها عن طريق إلغاء الديون في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية المحددة في كوبنهاغن.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتسبب في حالات وفاة في القارة الأفريقية تفوق ما تسببت فيه جميع الحروب والكوارث الطبيعية على مدى العقدين الماضيين. وأحد الأسباب الجذرية لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في أفريقيا هو الفقر. وهذا الوباء ليس مجرد قضية صحية، ولكنه أيضا قضية تتعلق بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويجب الاعتراف صراحة بهذا الارتباط في جميع استراتيجيات التصدي. ويجب أيضا أن تراعي هذه الاستراتيجيات تفجُّر الأمراض الأخرى المرتبطة بالفقر في أفريقيا.

وقد تدهورت البيئة الدولية للنهوض بالتنمية الاجتماعية منذ كوبنهاغن. فتغيرت معدلات التبادل التجاري على الصعيد الدولي ضد مصلحة الصادرات الأفريقية. ويظل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أداتين في أيدي بضع دول. وبرزت منظمة التجارة العالمية كصوت أقوى بكثير لشركات متعددة الجنسيات تابعة لبلدان الشمال. وزادت الأخطار المحدقة بصلاحيات ودور الأمم المتحدة كمنتدى للبشرية جمعاء. فهذه ليست بيئة مؤاتية للنهوض بالتنمية الاجتماعية.

ونود أن نعبر في هذا المنتدى للجمعية العامة عن قلقنا البالغ إزاء الأخطار التي تتهدد منظومة الأمم المتحدة. وهذا القلق هو أساس مشاركة المجموعة الأفريقية لمنظمات المجتمع المدني الأخرى في إدانة الوثيقة المعنونة ''عالم أفضل للجميع''، التي أصدرها قبل بضعة أيام الأمين العام، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وعملية الخنق البطيء للأمم المتحدة التي شهدناها على مدى السنوات القليلة الماضية توجد جذورها في فحوى برنامج هذه الوثيقة المقدمة. فهذه السياسات، إذا ما تمت الموافقة عليها، ستعود ببرنامج التنمية الاجتماعية إلى الوراء، وستقوض ما تم إنجازه.

وينبغي عدم تمكين السياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة التي بذلت جهدا جهيدا لتقويض التنمية الاجتماعية بأن تستتر في رداء الأمم المتحدة. وباعتبارنا شعوباً تأثرت حياتها سلباً بفرض هذه السياسات، وشعوباً تقدر الأمم المتحدة، فإننا سنبذل قصارى جهدنا لضمان ألا يصبح هذا الكابوس حقيقة قائمة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لرئيس المنظمة الدولية لأصحاب العمل، السيد أشرف تاباني، الذي يتكلم نيابة عن المنظمة الدولية لأصحاب العمل وغرفة التجارة الدولية.

السيد تاباني (المنظمة الدولية لأصحاب العمل) (تكلم بالانكليزية): إن المجتمع الدولي لقطاع الأعمال، وتمثله المنظمة الدولية لأصحاب العمل وغرفة التجارة الدولية، يرحب بهذه الفرصة لكي يعرض آراء مجتمع قطاع الأعمال على هذه الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين المعقودة لمتابعة الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية.

لقد اعترف مؤتمر قمة التنمية بضرورة وضع إطار سليم للسياسات، على الصعيدين الوطني والدولي على السواء، لتحقيق النمو الاقتصادي، وكذلك زيادة العمالة والدخل. والواقع أنه في البيان الذي أدلينا به في ذلك المؤتمر، أكدت غرفة التجارة الدولية/المنظمة الدولية لأصحاب العمل أن الوسيلة الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف هي قيام القطاع الخاص بدور مركزي في إيجاد الوظائف.

وجميع البلدان تقريبا تدرك أن نظام السوق هو مفتاح تحقيق هذه الأهداف، وأن القطاع الخاص يعتبر المصدر الرئيسي لتهيئة العمالة. ومنذ مؤتمر القمة المنعقد قبل خمس سنوات، كان الأداء في هذا الصدد مختلطا، أي قويا ومذهلا في كثير من المجالات، بينما تظل حالة العمالة وتخفيف وطأة الفقر في أنحاء كثيرة في العالم غير مرضية ومبعثا للقلق، من ناحية أخرى. ومن ثم، فإن الالتزامات المتعهد بها في كوبنهاغن تظل صالحة وتشكل نفس التحديات كما كانت قبل خمس سنوات. ويؤكد مجتمع قطاع الأعمال مجددا تأييده لهذا البرنامج هنا في جنيف مرة أخرى.

ومنذ كوبنهاغن، تدور مناقشة ساخنة بشأن مسألة ما إذا كانت العولمة تمثل قوة إيجابية لتحقيق تقدم في تحقيق الأهداف الاجتماعية لمؤتمر القمة، أم أنها تضر بهذا التقدم. وهناك دلائل قوية على أن العولمة قوة دافعة للنهوض الاقتصادي، وتتيح فرصا اقتصادية جديدة، لا في البلدان الصناعية التقليدية فحسب، ولكن، وهو الأمر الأهم، في بلدان نامية لم تكن تتوفر فيها هذه الفرص.

وكلنا يدرك أن كثيرا من البلدان لم تتمكن لسبب أو لآخر من الاستفادة من التكنولوجيا ورؤوس الأموال الوافدة إلى الأسواق، وأن ضغط التنافس العالمي يؤدي في كثير من الأحيان إلى اختلال اجتماعي محلي مؤلم؛ وأن جيوباً كبيرة من الفقر لا تزال قائمة في كثير من البلدان. والرد على هذه التحديات الاقتصادية والاجتماعية لا يتمثل،

كما يؤكد كثيرون، في إبطاء العملية أو حتى وقفها. فكما قال الأمين العام كوفي عنان:

”إن العلاج لا يكمن في الاعتراض على العولمة. فالفقراء ليسوا فقراء للإفراط في العولمة، ولكن لقلّة العولمة – لأنهم ليسوا طرفا فيها“.

وتؤكد الدراسات التي أجريت مؤخرا أن البلدان التي اختارت أن تفتح اقتصاداتها وأن تندمج في الاقتصاد العالمي على مدى الأعوام العشرين الماضية تشهد نموا بمعدل سنوي يزيد على ٤ في المائة، مع تحسن مستويات المعيشة في جميع قطاعات المجتمع، بينما تحقق البلدان الأخرى التي لم تسلك هذا المسلك معدل نمو بالكاد يصل إلى نسبة ١ في المائة. وعلينا من ثم أن ننظر بمزيد من التمحيص في أسباب هذا التفاوت.

فمن بين البلدان غير القادرة على تحقيق النمو، نجد أن السبب المباشر في مجموعة كبيرة منها هو الصراعات الأهلية أو الدولية أو الاضطرابات الداخلية المستوطنة، التي قوضت بشكل جد خطير إمكاناتها الاقتصادية. والمجموعة الأكبر والأكثر تنوعا تتألف من بلدان تفتقد إلى جوانب رئيسية من الحكم الرشيد، أو تعاني من ديون خارجية ثقيلة بسبب السياسات الداخلية الخاطئة أو سوء الإدارة الحكومية، أو بلدان يعاني فيها عدد كبير من السكان من أمراض واسعة الانتشار وتضعف قدرات الشعب. ولذلك، فإن شعوب تلك البلدان محرومة من الظروف الأساسية التي تمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والمشاركة الاقتصادية في الأسواق العالمية.

إن قطاع الأعمال في جميع أنحاء العالم على استعداد لاتخاذ مخاطر معقولة، أو حتى كبيرة، لإجراء الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي وإيجاد الوظائف، شريطة حصوله على حد أدنى من التأكيدات باستقرار الأسواق. والحكومات هي المسؤولة في المقام الأول عن توفير الهيكل المؤسسي وسياسات الاقتصاد الكلي والجزئي التي تفي بالأهداف الاجتماعية وتشجع على نمو الأعمال التجارية. وثمة حاجة إلى الاستقرار النقدي والمالي، وكذلك إلى سيادة القانون. ويلزم أيضا أن توفر الحكومات إطارا تنظيميا يكفل التنافس والتدفق الحر للاستثمارات وحماية حقوق الملكية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية. ويحتاج كثير من البلدان إلى بذل مزيد من الجهود في سبيل تحقيق التسوية الهيكلية، التي تتألف عناصرها الثلاثة الأساسية من تحقيق الاستقرار، وتحرير الاقتصاد، والخصخصة. وعلى الصعيد الدولي، تحتاج الأعمال التجارية إلى قواعد متعددة الأطراف، تدعم السياسات الوطنية، وتيسر التجارة والمعاملات المالية والاستثمار.

وتجدر الإشارة هنا إلى تطورين رئيسيين منذ كوبنهاغن يتعلقان بالتنمية الاجتماعية. التطور الأول هو إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، والاتفاقية رقم ١٨٢ المتعلقة بمنع أسوأ أشكال تشغيل الأطفال، اللذان اعتمدتهما منظمة العمل الدولية في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على التوالي. وقد أيد قطاع الأعمال كلتا الآليتين الهامتين وشجعهما. وعلاوة على ذلك، فإن نداء الأمين العام بوضع اتفاق عالمي مع قطاع الأعمال كمبادرة طوعية قد لقي تأييدا كبيرا، حيث تؤيد كثير من مؤسسات ومنظمات أصحاب العمل في العالم مبدأ الاتفاق العالمي. ونحن نرى أن التقدم الاجتماعي الحقيقي، من خلال التشجيع على المبادئ التسعة للاتفاق، أمر ممكن تحقيقه عندما تشترك المؤسسات متعددة الجنسيات والأعمال التجارية على مستوى القاعدة، وتلتزم بإعمال هذه المبادئ التسعة على أساس طوعي بحت.

ويحدونا الأمل أن يتمكن مؤتمر القمة هذا من إحراز مزيد من التقدم في برنامج العمل المقرر قبل خمس سنوات. إننا نحتاج إلى مواصلة التقدم إذا ما أردنا الوفاء بالتطلعات إلى تحقيق العدالة الاجتماعية. ويلزم تحقيق ذلك بروح من

الشراكة مع الحكومات، وليس ثمة حاجة واضحة إلى فرض المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن مسؤولية الشركات، التي ستخنق قطاع الأعمال والاستثمار على الصعيدين الوطني والدولي، بدلا من تشجيعهما. وعلينا أن نعترف بأن التحدي الأساسي الذي يواجه الحكومات وقطاع الأعمال على السواء هو ضمان أن تستمر العولمة، فيما تمضي قدما، في تحقيق المكاسب لمزيد من البلدان.

وفي إطار الواقع الاقتصادي والتجاري الذي يعمل فيه قطاع الأعمال، فإنه يواصل الإدلاء بدلوه لتحقيق الأهداف التي حددها مؤتمر قمة كوبنهاغن من أجل إيجاد العمالة المنتجة وتعزيزها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة كاترين برنار، ممثلة المؤسسة الآسيوية للخدمات والبحوث بشأن الأسرة والثقافة.

السيدة برنار (المؤسسة الآسيوية للخدمات والبحوث بشأن الأسرة والثقافة) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني ويطيب لي أن أدلي ببيان منظمات المجتمع المدني من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ خلال الدورة الاستثنائية الرابعة والعشرين للجمعية العامة.

في الجلسة الختامية لهذه العملية، نجد لزاما علينا، نحن منظمات المجتمع المدني من بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ، أن نعرب عن خيبة أملنا وأسفنا إزاء عدم الوفاء إلى حد بعيد بالالتزامات التي تعهدت بها الحكومات خلال مؤتمر قمة كوبنهاغن للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. ومن التقارير التي استمعنا إليها والتقييمات التي تم التقدم بها، ندرك أن هذه الالتزامات لم تنفذ بسبب عدم ملاءمة الاستثمار والتوزيع الماليين في البلدان ذاتها، وكذلك الانخفاض المستمر في الموارد من البلدان الغنية ومؤسسات بريتون وودز.

نحن منظمات المجتمع المدني من بلدان آسيا والمحيط الهادئ، نحث بقوة المجتمع المدني المجتَمِع هنا في جنيف على كفالة وتأييد الاقتراحات التالية.

الاقتراح الأول هو إلغاء الديون لجميع البلدان النامية.

ثانيا، ينبغي لتلك البلدان التي تعارض فرض رسوم على المعاملات النقدية أن تسحب اعتراضاتها.

ثالثا، ينبغي أن تكفل الشركات الاحتكارية والشركات متعددة الجنسيات توفير العقاقير المنقذة للحياة في البلدان النامية.

رابعا، إننا ننادي بالمساءلة الاجتماعية للشركات وبمسؤولية الحكومات وشفافيتها، وبالمسؤولية والشفافية بين الحكومات ومنظمات القطاع الخاص.

خامسا، نهيب بالحكومات كفالة أن تشارك منظمات القطاع المدني وتعبر عن صوتها في الخطط والبرامج والعمليات الإنمائية في بلدانها.

سادسا، نهيب بالمجتمع الدولي أن يحترم الموارد الطبيعية للبلدان وأن يهتم بها، وأن يمتنع عن استهلاك أو استنزاف أو احتكار هذه الموارد الضرورية لضمان سبل العيش لمواطنيها.

سابعا، ننادي بتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لضمان مساءلة المؤسسات المالية الدولية لبريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد فاكسون شامينداً، ممثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة.

السيد شامينداً (الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة) (تكلم بالانكليزية): إن الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، الذي يمثل ١٢٣ مليون عضو في نقابات العمال حول

العالم، رحب ترحيبا حارا بمؤتمر قمة كوبنهاغن الاجتماعي لعام ١٩٩٥. ونرى أن مؤتمر القمة الاجتماعي قد أكد مجددا الأولويات الاجتماعية بدلا من تحرير الأسواق. فالتزاماته العشرة تشكل تقدما في التصدي للأزمة العالمية للبطالة والفقر. ولكن ما تحقق منذ ذلك الحين أقل بكثير مما ينبغي تحقيقه.

وتشمل البطالة ونقص العمالة على مستوى العالم ما مجموعه ٩٠٠ مليون شخص. وقد تضاعف تقريبا عدد مناطق تجهيز الصادرات، التي ليس للعاملين فيها أي حقوق تقريبا. وهناك ما لا يقل عن ٢٥٠ مليون طفل عامل، وتمثل المرأة ٧٠ في المائة من فقراء العالم. وعلينا أن نعمل على ألاّ نكرر هذه الأمور المؤسفة بعد خمس سنوات من الآن.

ويجب علينا أن نعيد تعريف العولمة وأن نغيرها حتى تحقق الفائدة للشعوب. إننا نحتاج إلى زيادة تخفيف الديون، وإلى تقديم المساعدة الإنمائية للبلدان النامية لمساعدة بلايين العمال، لا سيما في الأعمال غير الرسمية، على تحسين وظائفهم وحياتهم. ونحتاج إلى تحسين الآليات الوطنية والدولية لإشراك نقابات العمال واحترام الحقوق الأساسية للعاملين. ويمثل إعلان منظمة العمل الدولية للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، ومتابعته، أحد عناصر بناء اقتصاد عالمي أكثر إنسانية وأقل تقلبا. ويجب على المنظمات الدولية أن تتضمن سياساتها وتوصياتها سياسة اجتماعية، بما في ذلك إعلان منظمة العمل الدولية.

ويتطلب أيضا التصدي للأسباب الجذرية للفقر اتخاذ تدابير لتحقيق المساواة والحرية دون تمييز. وثمة أولوية أخرى ينبغي أن تتمثل في إحراز تقدم عالمي النطاق على طريق توفير أربع دعامات للحماية الاجتماعية للجميع في كل مكان هي: الرعاية الصحية، وتأمين البطالة، والمعاش التقاعدي للشيخوخة، وتوفير التعليم اللائق للأطفال.

وبعد انقضاء الدورة الاستثنائية هذا الأسبوع، ستتمثل مهمتنا في متابعة الالتزامات السياسية للحكومات الحاضرة هنا في مؤتمر القمة، وترجمتها إلى تقدم حقيقي للعاملين ولأُسرهم في جميع أنحاء العالم.

وبروح المشاركة هذه، ونيابة عن جميع المنظمات غير الحكومية التي تكلمت والتي ستتكلم، أود أن أطلب منكم، سيدي الرئيس، أن توزعوا على الجمعية بيانات جميع المنظمات غير الحكومية.

وإذا ما تمكّنا حقا من حشد التضامن العالمي، فيمكننا أن نغير الأوضاع. ويمكننا أن نتغلب على الطمع، واليأس، والاستبداد. ويمكننا بناء العدالة الاجتماعية والاقتصادية والحرية للجميع انطلاقا من القمع والتمييز. هذه هي الروح التي أخاطبكم بها اليوم. إن هذه الدورة الاستثنائية تعقد في العام الافتتاحي للقرن الحادي والعشرين. وهي توفر الفرصة للتأكيد مجددا على نموذج للتنمية يتخذ من الناس محوره. كما أنها يمكن أن تعطي الأمم المتحدة دورا رائدا في تحديد القرن الحادي والعشرين كقرن يمكن أن يحقق إمكاناتها لتلبية احتياجات وتطلعات جميع الشعوب.

إن مهمتنا هي العمل معاً من أجل تحقيق ذلك الهدف. ويمكننا معاً النجاح في ذلك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيدة ألميرا تيمور سوليمانوفا، ممثلة المركز الأذربيجاني للمرأة والتنمية.

السيدة سوليمانوفا (المركز الأذربيجاني للمرأة والتنمية) (تكلمت بالانكليزية): يسرني ويطيب لي أن أعرض على الجمعية رؤية المنظمات غير الحكومية في بلدان أوروبا الشرقية، بما في ذلك بلدان أوروبا الوسطى والشرقية وبلدان رابطة الدول المستقلة، في إطار اللجنة الاقتصادية لتجمع المنظمات غير الحكومية الإقليمية في أوروبا.

على الرغم من تنوع الحالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوروبا، لا يمكن للمرء أن يتجاهل أو أن يفصل بين المشاكل التي تؤثر على الشعوب في شقي أوروبا الشرقي والغربي، نظرا لترابط هذه المشاكل. والتحديات والعقبات التي تواجهنا بشكل عام في بلدان أوروبا الشرقية هي: الأثر السلبي للعولمة، وتفاقمه بسبب عملية الانتقال؛ وتدمير الاقتصادات وتآكل نظم الحرية الاجتماعية؛ وارتفاع مستوى البطالة؛ وانخفاض الدخل وانعدام الأمن.

كما أنها تشمل أشكالا مختلفة من التهميش؛ وزيادة التفاوت بين الأغنياء والفقراء، داخل البلدان وفيما بينها؛ وتطور الاقتصاد غير الرسمي بشكل غير محكوم، مما يؤدي إلى استغلال الضعفاء، بما في ذلك الاتجار بالناس، لا سيما النساء والأطفال؛ والحروب والصراعات المسلحة، وما ينجم عن ذلك من معاناة المدنيين ومحدودية الحصول على السلع والخدمات الأساسية.

إننا نناشد الحكومات أن تعترف بما تتسبب فيه هذه التحديات من انتهاكات لحقوق الإنسان الأساسية. ولذا، نقترح أن تعزز الحكومات على نحو فعال، كل منها في بلدها، حقوق الإنسان – لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية – للشعب كافة بالتعهد باتخاذ التدابير التالية.

أولا، يجب على الحكومات أن تبدي مزيدا من الإرادة السياسية والالتزام، وأن تخضع للمساءلة على المستوى الوطني. وثانيا، يجب عليها أيضا أن تعجل بإعادة بناء اقتصاد البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، وذلك بتوفير التعليم المتخصص، والتدريب، وإيجاد الوظائف. وثالثا، عليها أن تصمم وتنفذ سياسات وبرامج للحماية الاجتماعية تراعي الفروق بين الجنسين، ويستفيد منها أيضا بنفس القدر جميع الفئات، بمن في ذلك النساء والأطفال والمسنون والعاجزون واللاجئون والمشردون داخليا. وينبغي أيضا اعتبار هذه الفئات أطرافا في عملية إعادة بناء المجتمع.

ورابعا، ينبغي أن تعترف الحكومات بانتشار الفقر وتنامي أوجه التفاوت داخل بلدانها، وأن تعيد التأكيد على دور الإنفاق العام، الذي ينبغي اعتباره استثمارا وليس تكاليف يجب تخفيضها إلى أقل حد ممكن، طالما استند هذا الإنفاق إلى مبدأي المساواة والتنمية المستدامة. وعلى الحكومات أيضا أن تعترف بدور المنظمات غير الحكومية وشراكتها في رصد هذا الإنفاق تحقيقا للشفافية والتعاون.

وخامسا، وأخيرا وليس آخرا، يجب عليها أن توفر وسائل فورية للحصول على الإسكان، والرعاية الصحية والتعليم الملائمين، وأن تؤيد حق الأفراد في العيش في سلام وأمن في مجتمعاتهم المحلية.

إن قوة المنظمات غير الحكومية تكمن في قدرتها على الحشد والتضامن. وإننا نرغب في مواصلة التعاون مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة من أجل تنفيذ التزامات مؤتمر القمة العالمي للتنمية بشكل كامل، بغية تحقيق التنمية الاجتماعية وإنشاء مجتمع مستقر وآمن وعادل في عصر العولمة هذا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد بروس ثوردارسون، ممثل الحلف التعاوني الدولي.

السيد ثوردارسون (الحلف التعاوني الدولي) (تكلم بالانكليزية): إن هدف التعاونيات هو وضع الناس في مركز التنمية. فالتعاونيات، وأنا واثق أن جميع الحاضرين هنا يعرفونها، هي رابطات مستقلة من الأفراد المتحدين طوعا لتلبية تطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة من خلال مؤسسة يملكونها بصورة مشتركة وتدار بشكل ديمقراطي.

وهذا هو السبب في أن الحلف التعاوني الدولي ومنظماته الأعضاء وعددها ٢٣٤ في ٩٤ بلدا، وتمثل ما يزيد على ٧٥٠ مليون نسمة في العالم، ينضم إلى المجتمع الدولي في تجديد الالتزام بالتصدي لمشاكل الفقر والبطالة والنبذ الاجتماعي.

لقد حدد برنامج عمل كوبنهاغن لعام ١٩٩٥ سلسلة أنشطة بوسع الحكومات الاضطلاع بها في شراكة مع المجتمع المدني، وحدد أنشطة كثيرة يمكن الاضطلاع بها مع التعاونيات على وجه التحديد. ونحن نعرف، على سبيل المثال، أن التعاونيات توجد العمالة وتحافظ عليها في المناطق الحضرية والريفية على السواء. كما أنها توفر الدخل للأعضاء والعمل الحر لما يزيد على ٥ ملايين شخص في أوروبا، وأكثر من ١٤ مليون شخص في الهند، وأقتصر على ذكر هذين المثالين. والتعاونيات توفر العمل على نطاق واسع، فهي توفر وظائف لما يزيد على ١٠٠ مليون شخص في العالم، وهي أكبر ثاني صاحب عمل في كثير من البلدان الأفريقية.

واعترافا بإسهام التعاونيات في إيجاد وظائف جديدة، وتعزيز الوظائف القائمة، اختارت الأمم المتحدة التركيز هذا العام في يوم الأمم المتحدة الدولي السادس للتعاونيات على موضوع تعزيز العمالة. وسيحتفل في الواقع بهذا اليوم على نطاق العالم غدا، ١ تموز/يوليه.

وبفضل قدرة التعاونيات على إيجاد العمالة وتوفيرها، فإنها قد حققت تقدما نحو الحد من الفقر. فالتعاونيات المالية تحشد رؤوس الأموال، وتوفر للناس المؤسسات المضمونة لإيداع المدخرات. والتعاونيات الاستهلاكية توفر للأسر السلع والخدمات بأسعار في المتناول، والتعاونيات المملوكة للمستخدمين مثل تعاونيات الإسكان والمرافق والرعاية الصحية والاجتماعية توفر الحصول على الخدمات الأساسية بأسعار في المتناول.

وتحقيق المساواة بين الجنسين أيضا من أهداف الحلف التعاوني الدولي. ذلك أننا نعلم أن العدالة الاجتماعية لن تتحقق في المجتمعات التي لا توفر فرصا متكافئة للرجال والنساء على السواء. وقد اعتمد مؤخرا الحلف التعاوني الدولي استراتيجية جنسانية عالمية تحدد أهدافا وحدودا زمنية لإحراز تقدم على المستوى المؤسسي وعلى مستوى الأعضاء.

بيد أن التعاونيات، شأنها شأن المؤسسات الأخرى، تعلم أن عملياتها تتأثر بشكل كبير بالتحديات الخارجية في البيئة السياسية والاقتصادية. والتقرير الأخير للأمين العام عن حالة التعاونيات حول العالم ركّز على الاحتياجات القانونية والإدارية للتعاونيات، وعلى الدور الذي يمكن للحكومات أن تؤديه لدعم التعاونيات. كما تضمن مرفقا يشمل مبادئ توجيهية ترمي إلى تهيئة بيئة داعمة لتطوير التعاونيات. ونجد من المشجع جدا ومن دواعي السرور أن الأمم المتحدة قد قررت في قرار الجمعية العامة المتخذ في أيلول/سبتمبر الماضي أن هذا المجال يتسم بالأهمية للاضطلاع بأنشطة في المستقبل، وأنه ينبغي زيادة دراسته. ويحدونا الأمل أن تعتمد الجمعية العامة في العام القادم هذه المبادئ التوجيهية بشأن التعاونيات عندما تعرض عليها من جديد في نيويورك.

إننا نعلم أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق شراكة فعالة تعمل فيها الحكومات والمجتمع المدني بشكل وثيق. ويمكنني أن أؤكد للجمعية أن حركة التعاونيات على نطاق العالم تلتزم التزاما تاما بأهداف كوبنهاغن، وهي على استعداد للعمل بكل طاقتها في سبيل تحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيد هيكتور بيجار، ممثل مرفق الرصد الاجتماعي.

السيد هيكتور بيجار (مرفق الرصد الاجتماعي) (تكلم بالإسبانية): إنني أتكلم باسم المجموعة الإقليمية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المشاركة في هذه الدورة الاستثنائية.

بدلا من أن تشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي انخفاضا في درجة الفقر بالنسبة للكثيرين، فإنها شهدت زيادة في ثروة البعض. فلا يزال الأطفال يعيشون في فقر مدقع ويعملون في ظل ظروف تشبه الاستعباد. ولم يحرز أي تقدم في القضاء على التمييز ضد المرأة؛ والشعوب الأصلية، والأقليات العرقية، والمجتمعات الأفريقية الأمريكية. ولم تطبّق الاتفاقية رقم ١٦٩ لمنظمة العمل الدولية.

ولم يتم إيجاد وظائف للملايين من العاطلين عن العمل كليا وجزئيا. ولم تنفذ اتفاقيات منظمة العمل الدولية، ولا العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ولم تهيأ بيئة تفضي إلى تحقيق التنمية الاجتماعية. وفي كثير من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي تعاني الديمقراطية من القيود التي تفرضها عليها القوات المسلحة والكيانات متعددة الجنسيات، أو فيها دكتاتوريات متسترة في زي الديمقراطية.

وقد أدت عمليات التكيف الهيكلي إلى تركيز الثروة، وتركت البلدان دون أصول وولدت مزيدا من الفقر والإقصاء.

ويقال إنه لا توجد أي موارد للتنمية الاجتماعية، ولكن إذا وجدت فإنها تستخدم في تسديد الديون الخارجية التي تخنق بلداننا، وإنقاذ المصارف والأعمال الكبيرة من الإفلاس، والحصول على الأسلحة، وتسليح الصراعات الداخلية. إننا نطالب حكوماتنا في أمريكا اللاتينية، والمؤسسات المالية الدولية، وحكومات بلدان الشمال، أن تسهم بموارد إضافية لتحقيق التنمية الاجتماعية. فالمبالغ الموافق عليها لخطة كولومبيا، والقاعدة العسكرية في مانتا في إكوادور، وقذف فيكس في بورتوريكو بالقنابل، تناقض حجة نقص الموارد.

ولهذا نأسف لأن نخلص إلى أن أولوية حكومات أمريكا اللاتينية لم تكن خلال هذه السنوات الخمس تحقيق التنمية الاجتماعية، ولكن بالأحرى تركيز الثروة في منطقة هي أصلا من أكثر مناطق العالم إجحافا.

إننا نطالب البلدان الدائنة بأن تلغي الديون الخارجية، ونطالب حكوماتنا بأن تدير الموارد بشكل فعال ورشيد وديمقراطي وشفاف.

إن التنمية الاجتماعية ليست هبة يمن بها أحد وإنما هي حق من حقوق الإنسان. إننا نطالب الحكومات بأن تدعم مؤتمر الأمم المتحدة العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، وأن تصدق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. ونقترح تقييم برامج التكيف الهيكلي مع المشاركة الاجتماعية، وبالتنسيق مع أعمال متابعة اتفاقات كوبنهاغن.

إننا نحث الحكومات على تأييد اندماج أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والدفاع عن شعوبنا في تقرير المصير في المسائل الاقتصادية. وينبغي أن يكون الاندماج التجاري والتبادل التجاري بعيدين عن التمييز والضغوط الجغرافية السياسية. ومن ثم، نطالب بإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونطالب بتطبيق الديمقراطية في منظومة الأمم المتحدة، ابتداء بمؤسسات بريتون وودز. ونرفض أن تقوم منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي بمباشرة أنشطتها في

الخفاء. فيجب إعادة هيكلة هذه المؤسسات، وإعطاء المجتمع المدني إمكانية الوصول إليها. أنتم، الحكومات، ونحن، منظمات المجتمع المدني، جزء من مجموعة واحدة، ونحن على استعداد للعمل معكم من أجل تحقيق التنمية الاجتماعية. ولكننا نود أن نقول لكم أيضا إننا لن نترككم في سلام ما لم نؤسس مجتمعات أكثر ديمقراطية وإنصافا وجدارة.

أخيرا، يشرفني أن أخبركم، سيدي الرئيس، بأن مجموعة كبيرة من المنظمات غير الحكومية تعمل على إعداد إعلان بديل، اعتمده اجتماعنا الإقليمي، ويشرفها تقديمه إليكم لتوزيعه على الممثلين في هذه الدورة الاستثنائية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل المجلس الدولي للرعاية الاجتماعية، السيد قاضي فاروق أحمد.

السيد أحمد (المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي) (تكلم بالانكليزية): يطيب لي أن أتكلم نيابة عن المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي في الجلسة العامة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمبادرات الأخرى.

إن المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي منظمة غير حكومية عالمية تعمل على تعزيز الرفاه الاجتماعي، والتنمية الاجتماعية، والعدالة الاجتماعية في جميع أنحاء العالم. وقد أسس المجلس في عام ١٩٢٨ ويضم الآن منظمات أعضاء من أكثر من ٨٠ بلدا. ومن خلال وصوله بالخدمات إلى المناطق الرئيسية في العالم، فإنه قد تشاور مع أعضائه، والمنظمات غير الحكومية الأخرى، ومنظمات المجتمع المدني بشأن التقدم المحرز في تنفيذ التزامات كوبنهاغن، وبشأن أولوياتها بالنسبة للأنشطة المقبلة. وقد أجريت هذه العملية التشاركية الموسعة من خلال أكثر من ٣٠ حلقة دراسية إقليمية، ضمت ما يدبر على ١ ٠٠٠ مشارك.

وعلى الرغم من أنه تم إحراز بعض التقدم على مدى السنوات الخمس الماضية، فإن هذا التقدم بطيء وغير كاف. ومن ناحية أخرى، كان ما حدث للإضرار بالبيئة اللازمة لتحقيق التنمية الاجتماعية أكثر مما حدث لتمكينها. فانخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية من بلدان الشمال، وهي لا تقارب في أي مكان نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي، التي تم الالتزام بها قبل خمس سنوات. وتقلب الأسواق المالية الدولية، لا سيما فيما يتعلق بالمعاملات الخاصة بالعملة بسبب عمليات المضاربة المقيتة، أدى إلى تدمير اقتصادات كثير من البلدان النامية، مما ألقى بمزيد من الناس في مخالب الفقر. وعلى الصعيد الوطني، لم يحرز أي تقدم في إصلاح قوانين الأراضي، كما لا يزال الحصول على خدمات التمويل الصغير الملائم متعذرا. وتظل الموارد المتاحة للتعليم الابتدائي والثانوي أقل من المطلوب بكثير. وتتزايد النفقات العسكرية من أجل الأبهة والنعرة الوطنية، وتنتزع بذلك موارد ثمينة من التنمية الاجتماعية.

إن القصور في تحقيق الإنجازات لا يعزى فقط إلى نقص الموارد، ولكن أيضا إلى عدم كفاية التنسيق والإشراف والرصد والقدرة التقنية للحكومات على المستوى الوطني، ولمنظومة الأمم المتحدة على المستوى العالمي. وعلاوة على ذلك، يلزم تعزيز نظام المعايير الدولية التي تؤثر على التنمية الاجتماعية، وإعداد معايير جديدة حيثما يقتضي الأمر. كما يلزم وضع المعايير التي أعدتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى معا في إطار شامل يتفق مع توافق آراء كوبنهاغن. وعلى الرغم من أن التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة يتسم بالأهمية، فإن تصدر الأمم المتحدة، لا سيما المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أمر لازم لاستمرار التقيد بالرؤية العالمية، وتطوير رؤية توافق آراء كوبنهاغن. وينبغي منع هيمنة الرؤى والاستراتيجيات الإنمائية المناقضة وغير المتسقة للمؤسسات المالية الدولية على توافق الآراء العالمي.

وبالنظر إلى كل ما تقدم، يقترح المجلس الدولي للرفاه الاجتماعي خطة من ثلاث نقاط. وتطالب هذه الخطة بتعزيز نظام المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ وتطبيق المعايير التي سبق الاتفاق عليها، ووضع معايير جديدة، لا سيما معايير اقتصادية ومعايير خاصة بالحكم وقطاع الأعمال يكون لها أثر على التنمية الاجتماعية؛ واعتماد حلف لمكافحة الفقر. ويمكن تطبيق هذا المفهوم للالتزامات المتبادلة بتشكيل حلف دولي لمكافحة الفقر يشمل البلدان المتقدمة النمو والنامية، وكذلك المؤسسات المالية والدولية. وينبغي أن يشمل الحلف التزاما بحشد الموارد، وبتحقيق نتائج في مكافحة الفقر.

وسيشمل الحلف سبعة تدابير أساسية: زيادة المساعدة الإنمائية المقدمة وتعزيز تطبيقها؛ تعزيز ترتيبات إلغاء الديون والتعجيل بتنفيذها، واستحداث عمليات لتجميد الديون؛ الحد من التقلب المفرط في الأسواق المالية الدولية من خلال وضع نظام ينسق النظام الدولي بفرض ضرائب وطنية على المعاملات الخاصة بالعملة؛ تقليل الإجحاف بالبلدان النامية في اتفاقات التجارة الدولية، خاصة فيما يتعلق بالزراعة وبحقوق الملكية الفكرية؛ وقف الإنفاق والصادرات العسكرية المفرطة؛ اتخاذ مبادرة قوية بتعزيز نظم مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي؛ تعزيز الإنصاف والإنتاجية المستدامة في ملكية الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وفي استخدامها.

إن حلف مكافحة الفقر يوفر لنا الإمكانات لتجاوز أمانينا الجديرة بالثناء لاتخاذ مجموعة تدابير ملموسة ومحددة بإطار زمني ويمكن قياس نطاقها – تدابير من شأنها أن تقضي على الفقر خلال العقدين الأولين من القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة للسيدة آليدا إسميهيز من تجمع المرأة الأوروبية.

السيدة إسميهيز (تجمع المرأة الأوروبية) (تكلمت بالانكليزية): أتكلم اليوم باسم المنظمات غير الحكومية في غرب أوروبا، التابعة للتجمع الإقليمي للمنظمات غير الحكومية للجنة الاقتصادية لأوروبا. وأود أن أكرر ما قاله للتو زملائي من المنطقة الفرعية لرابطة الدول المستقلة، وهو أنه على الرغم من تنوع الحالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوروبا، فإنه لا يمكن للمرء أن يتجاهل المشاكل التي تؤثر على الناس في شقي أوروبا الشرقي والغربي أو أن يفصل بين تلك المشاكل، نظرا لترابطها.

إن التحديات والعقبات العامة التي تواجه بلدان أوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وكندا، وبلدان رابطة الدول المستقلة لا تختلف بالقدر الذي يتوقعه المرء. بيد أننا يجب أن نركز على القضايا التالية بالنسبة لبلدان أوروبا الغربية. إن نظم الحماية الاجتماعية الشاملة والقوية التي أنشئت في الغرب على مدى الخمسين عاما الماضية تتحلل بشكل خطير. وتظل معدلات البطالة مرتفعة بشكل غير مقبول، وإن كانت آخذة في الانخفاض. وإضافة إلى ذلك، تعتور أنماط العمل المرنة الجديدة مساوئ وهي تولد أشكالا جديدة من عدم الاستقرار، في العمل وفي الأسرة على السواء. والطبقة الاجتماعية الناشئة ''الفقراء العاملون'' تقحم أسرا بأكملها في التهميش والإقصاء الاجتماعي. كما أن الفجوة تتسع بين من يملكون ومن لا يملكون. والنساء والشباب والأطفال هم أكثر الفئات تأثرا بهذه الاتجاهات السلبية. إننا نناشد الحكومات بأن تقر بخطر انتهاكات حقوق الإنسان، لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في كل بلد ونحو سائر أنحاء العالم.

إن عملية العولمة تعني ضمنا زيادة المسؤولية الاجتماعية على أساس عالمي. لذا، فإننا نقترح التدابير التالية. أولا، يجب على الحكومات أن تقر بتزايد الفقر والتفاوت داخل بلدانها، وأن تؤكد مجددا دور الإنفاق العام،

الـذي ينبغـي اعتبـاره اسـتثمارا لا تكـاليف تخفـض إلى أقصـى حد، ما دام هذا الإنفاق مرتكزا على مبدأي المساواة والتنمية المستدامة.

ثانيا، ينبغي التصدي لظاهرة تأنيث الفقر. فينبغي في سياق أثر العولمة تعميم مراعاة الفروق بين الجنسين في جميع المبادرات اللاحقة.

ثالثا، ينبغي حصول النازحين والمهاجرين، بما في ذلك ضحايا التهريب الدولي، على جميع الحقوق الأساسية التي يتمتع بها معظم المقيمين في البلد الذي يعيشون فيه.

رابعا، ينبغي تعزيز الشراكة بين مختلف الأطراف الفاعلة، القطاع العام والقطاع الخاص والمتطوعين، باعتبارها أنجع السبل للتصدي للفقر والإقصاء الاجتماعي.

خامسا، ينبغي النظر جديا في حشد الموارد الوطنية والدولية من أجل التنمية الاجتماعية، بما في ذلك التوصل إلى الرقم المستهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف وطأة الديون.

سادسا، نناشد الأمم المتحدة أيضا أن تستهل دراسة لاستطلاع أشكال جديدة من الضرائب، مثل فرض رسوم على المعاملات الخاصة بالعملة، لأغراض التنمية الاجتماعية وللحد من أثر المضاربة المالية.

وإننا على ثقة بأن السنوات الخمس القادمة ستشهد تقدما موضوعيا أكثر مما تحقق خلال السنوات الخمس الماضية في تنفيذ الالتزامات المتعهد بها في مؤتمر قمة التنمية، وكذلك في اتخاذ مبادرات أخرى سيجري الاتفاق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة. وسيتطلب هذا تعاون جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لضمان تحويل العبارات، المنطوقة أو المكتوبة، إلى إجراءات عملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تعلق الجلسة العامة العاشرة الآن لإتاحة الوقت للجنة الجامعة المخصصة لاستكمال أعمالها.